HB 339.3 -01/04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص

تحليل اقتصادي

بعنوان

التضخم الركودي في الجزائر

دراسة قياسية

من تقديم الطالبة:

بن بوزيان جازية

تحت اشراف اللجنة المتكونة من:

الأستاذ الدكتور برتة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور شريف شكيب أنور	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور نشوار خير الدين	أستاذ محاضر	ممتحنا
الدكتور بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	ممتحنا
الدكتور طاولي مصطفى	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2005-2006

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المكتبة

والله ولي التوفيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المكتبة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص

تحليل اقتصادي

بعنوان

التضخم الركودي في الجزائر

دراسة قياسية

من تقديم الطالبة:

بن بوزيان جازية

تحت اشراف اللجنة المتكونة من:

الأستاذ الدكتور بركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور شريف شكيب أنور	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور تشوار خير الدين	أستاذ محاضر	ممتحنا
الدكتور بن بوزيان محمد	أستاذ محاضر	ممتحنا
الدكتور طاولي مصطفى	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2005-2006

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أهدي عملي هذا الى أمي التي بحسن رعايتها وفيض حنانها سما حب الخير في قلبي والى

أبي الذي وهبني أول قلم ملكته في طفولتي ووضعني على طريق التعلم وحببه الي

وأصبحت بفضله أخوض الحياة عن علم.

أدعية من القلب خالصة أن يجزيهما الله عني خيرا وأن يرحمهما كما ربياني صغيرا.

كلمـــة شكـــر وتقديـــر

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي له الفضل الأول في مساعدتي على انجاز هذه المذكرة كما يملى علي واجب الوفاء والعرفان أن أسجل من خلال صفحات هذا الجهد, جزيل الشكر الى الأستاذ الفاضل المشرف "شريف شكيب أنور" لتوجيهاته السديدة ومتابعته المستمرة في انجاز هذه المذكرة كما لا أنسى الأستاذ "بن بوزيان محمد" على توجيهاته وملاحظاته التي قدهما الي.

كما يقتضى الواجب أن أتقدم بخالص الشكر والاعتزاز الى جميع أساتذتي من الابتدائي الى الجامعي في قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية في جامعة تلمسان .

كما أرى لزاما علي أن أتقدم بالشكر العميق الى مسؤولي المكتبة الذين سهلوا لنا المهمة للحصول على الكتب والمراجع اللازمة وأخص بالذكر الأخت والصديقة مسؤولة مكتبة العلوم الاقتصادية "عائشة" و"بن علي بن عمر", كما لا أنسى مركز الوثائق الاجتماعية والاقتصادية بوهران .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الى كل الزملاء والزميلات على تشجيعاتهم وأخص بالذكر طلبة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي: هشام, عبد الجليل, بن ديمراد, عبد الرحيم, بكاري,سيدي محمد, سهيلة, وردة, ياسمين, وردة, وسيلة, زهور, رحيمة, بهية, اسمهان,مليكة لمية,هند, نجاة,حيزية,أسماءو فاطمة والى جميع أفراد عائلتي دون استثناء.

أشكر كل من ساعدني وبذل جهود ا خيرة في سبيل دعمي لمواصلة المشوار العلمي والجامعي.

الفهـــــرس

الاشكاليـــة 01

الفصـــــل الأول : التحليـــل الفكـــري لمختلف النظريـــات المفسرة لظـــاهرة التـــضخم الركـــودي

المبحث الأول : النظريـــات المفســـرة للتـــضخم 08

مقدمـــة 09

المطلب الأول : النظريـــات القديـــمة للتـــضخم 11

الفـــرع الأول : التحليـــل الكـــلاسيكي للتـــضخم 12

* النظريـــة الكمية للنقـــود. 13

* معادلـــة الأرصدة النـــقدية. 15

الفـــرع الثاني : التحليـــل الكينـــزي للتـــضخم. 16

الفـــرع الثـــالث : التحليـــل المـــاركسي للتـــضخم 22

المطلب الثـــاني : النـــظريات الحـــديثة للتـــضخم. 24

الفـــرع الأول : تحليـــل المدرسة النقـــدية. 24

*تقييـــم النظريـــة. 28

الفـــرع الثـــاني : تحليـــل مدرســـة التوقعـــات الرشيـــدة. 28

الفـــرع الثـــالث : تحليـــل المدرســـة المؤسسيـــة. 30

الفـــرع الرابـــع : تحليـــل مدرســـة اقتصاديـــات جانب العـــرض 31

المطـــلب الثـــالث : أنـــواع التـــضخم. 33

الفـــرع الأول : التـــضخم بالطـــلب. 33

الفـــرع الثـــاني : التـــضخم بالتكـــاليف 35

الفـــرع الثـــالث : التـــضخم الجـــامح (العنيـــف) 37

الفرع الرابع : التـــضخم المستـــورد. 40

خـــلاصـــة. 41

المبحث الثـــاني : النـــظريات المفســـرة للبطـــالة. 44
مقـــدمـــة 45
- مفاهيـــم البطـــالة. 46
- معـــدل البطـــالة 46
- القـــوى العامـــلة. 48

المطلب الأول : أراء مـــختلف المـــدارس حـــول البطـــالة 49
الفـــرع الأول : المدرســـة الكـــلاسيكية. 49
الفـــرع الثـــاني : الأراء المـــاركسية 50
الفـــرع الثـــالث : الأراء الكينزيـــة 50
الفـــرع الرابـــع : أراء المدرســـة النيـــوكـــلاسيكة 51
الفـــرع الخـــامس : نظريـــات اللاتـــوازن 52
المطلب الثـــاني : النظريـــات الحديثـــة لســـوق العمـــل. 55
الفـــرع الأول : نظـــرية الرأســـمـــال البشـــري 55
الفـــرع الثـــاني : نظـــرية البـــحث عن العمـــل 56
الفـــرع الثـــالث : نظـــرية الأجـــور الفعالـــة 58
المطلب الثـــالث : أنـــواع البطالـــة 61
الفـــرع الأول : البطالـــة الاحتكاكيـــة. 61
الفـــرع الثانـــي : البطالـــة الهيكليـــة 62
الفـــرع الثـــالث : البطالـــة الدوريـــة 62
الفرع الـــرابع : البطالـــة المقنعـــة 62
الفـــرع الخـــامس : البطالـــة الموسميـــة 63
الفـــرع الســـادس : البطالـــة الاختيـــاريـــة 64
خلاصـــة 66
المبحث الثـــالث : العلاقـــة التي تربـــط التـــضخم بالبطالـــة 67
مقدمـــة 68
المطلب الأول : العلاقـــة العكسيـــة بين التـــضخم و البطالـــة 70
الـــفرع الأول : منحنـــى " فيـــليبس" 70

الـــفرع الثانـــي : تحليـــل معضلـــة التـــضخم- بطالـــة 72
الـــفرع الثـــالث : المـــعدل الطبيعـــي للبطالـــة. 77
الـــفرع الرابـــع: تطور العلاقة التضخم- البطالة في فرنـــسا و الـــو. م. أ. 80
المطلب الثانـــي : العلاقـــة الطرديـــة بين التـــضخم و البطالـــة 84
الفـــرع الأول : التضخـــم الركـــودي . . . . . 84.
الفـــرع الثانـــي : التـــضخم الركـــودي و الاصـــلاح الاقتصـــادي. . . . . 85.
الفـــرع الثالث : الاجـــراءات التـــي ســـاهمت في التـــضخم . . . . . 85.
الـــفرع الرابع : الاجـــراءات التـــي ســـاهمت في البطالـــة . . . . . 86.
خلاصـــة 87
الفـــصل الثـــاني : التـــضخم الركـــودي في الجزائـــر 88
المبحث الأول : دراســـة التضخـــم فـــي الجزائـــر . . . . . 89.
مقدمـــة . . . . . 90.
المطلب الأول : الاختـــلالات الهيكليـــة كمفســـر للتـــضخم . . . . . 93.
الفـــرع الأول : الطبيعـــة الهيكليـــة للتـــخصص في انتـــاج و تصدير المـــواد الأوليـــة. 93.
الفـــرع الثـــاني : جمـــود الجـــهاز المالـــي . . . . . 94.
الفـــرع الثـــالث : الفجـــوة الغذائيـــة . . . . . 94.
الفـــرع الرابـــع : طبيعـــة عمليـــة التنميـــة و مـــا تولـــده من ضغـــوط تضخميـــة . . 94
المطلب الثـــاني : التطـــور المتواصـــل لمـــعدلات التـــضخم 96
الفـــرع الأول : السياســـة النقديـــة في الجزائـــر 96
الفـــرع الثـــاني : الأسبـــاب و العوامـــل الدافعـــة للاصـــلاح . . . . . 97.
* انعكاس أزمة البترول لسنة 1986. 99
* أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي. . . . . 100.
- اجراءات التحول نحو اقتصاد السوق 100
. قانون القرض و البنك لسنة 1986. . . . . 100.
. قانون استقلالية البنوك لسنة 1988 . . . . . 101.
. اعادة هيكلة النظام النقدي و المصرفي. . . . . 102.
. مبادئ قانون النقد و القرض 1990 . . . . . 102.

أهداف قانون النقد والقرض 103
الفرع الثالث : تطور الحالة النقدية في الجزائر. 103
– برامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية 103
برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني 104
– محتوى الاتفاقية 104
– أهداف برنامج التثبيت و التعديل 105
المطلب الثالث : الاجراءات المتخذة للتحكم في التضخم 107
الفرع الأول : اجراءات السياسة النقدية و المالية 107
الفرع الثاني : بعض المؤشرات الاقتصادية بعد الاصلاح 108
– تطور الكتلة النقدية 112
– المعطيات الاقتصادية الجديدة 113
– مساهمة النظام البنكي في تمويل الاقتصاد الوطني 122
الفرع الثالث : أهم التعديلات التي جاء بها المرسوم رقم 11/03 123
المطلب الرابع : وسائل مكافحة التضخم
الفرع الاول : السياسات النقدية والمالية وضبط التضخم. 125
* السياسة النقدية في ضبط التضخم 125
– مضمون السياسة النقدية. 125
– أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم. 125
. الأدوات الفنية غير المباشرة. 126
. سياسة سعر الخصم 126
• السياسة المالية في ضبط التضخم 128
– مضمون السياسة المالية 128
– أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم. 129
. الرقابة الضريبية 129
. الرقابة على الدين العام. 129
. الرقابة على الانفاق الحكومي 129
خلاصة 131

المبحث الثانـــي : دراســـة البطالـــة في الجزائـــر 132
مقدمـــة 133
المطلب الأول : تحليـــل وضعيـــة التشغيـــل في الجزائـــر قبل أزمـــة 1986. 135
الفرع الأول : وضعيات التشغيل في الجزائر 135
* مرحلة 1966-1980. 135
* الأجور. 141
* مرحلة 1980-1984. 143
* مرحلة 1985-1989. 144
الفرع الثاني : أسباب البطالة في الجزائر. 147
المطلب الثانـــي : تحليـــل وضعيـــة التشغيـــل في الجزائـــر بعد أزمـــة 1986. 149
الفرع الأول : مرحلة 1990-1995. 149
الفرع الثاني : مرحلة ما بعد الاصلاحات من 1994 الى الان. 150
* خصائص البطالة في ظل الاصلاحات 150
* اختلال العرض والطلب في ظل الاصلاحات. 152
التشغيل في فترة ما بعد الاصلاحات 1999-2005. 153
الاستثمار وانعاش الشغل. 155
المطلب الثالث : الاجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل 157
الفرع الأول : البرامج الخاصة لتشغيل الشباب 157
- القرض للبحث عن العمل 157
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. 157
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار 159
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 159
- المؤسسات المتوسطة والصغيرة. 160
- عقود ما قبل التشغيل 160

الفرع الثاني : خلق مناصب الشغل في الجزائر. 163
- دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في خلق مناصب الشغل 165

- المفاهيم الرئيسية والمصطلحات المستخدمة لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ..170
- التعريف بمركز البحث عن العمل 173
- مقاربة مركز البحث عن العمل 175
- الواقع والأفاق من هذه السياسة التشغيلية 176

الخلاصة 180

المبحث الثالث : الدراسة القياسة 181

المطلب الأول : كيفية استعمال طريقة التكامل المتزامن cointegration ومدى تأثيرها على علاقات التوازن في المدى الطويل 182

مقدمة 182

الفرع الأول : مراجعة لأدبيات التكامل المتزامن 183

الفرع الثاني : لمحة على بعض الأعمال السابقة حول علاقة التكامل المتزامن والعلاقة السببية بين النقود والأسعار 185

المطلب الثاني : اختبار التكامل المتزامن واتجاه العلاقات السببية في الجزائر 186

* اختبار علاقات التكامل المتزامن 186

*اختبار اتجاه العلاقات السببية 192

الخلاصة 196

الخاتمة العامة 197

المراجع 201

قائمة الأشكال والجداول :

قائمة الأشكال:

الشكل -1-: منحنى التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط 21

الشكل -2-: منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة . . . . . 22.

الشكل -3-: التضخم عن طريق الطلب . . . . . 34.

الشكل -4-:التضخم عن طريق التكاليف . . . . . 36.

الشكل -5-: تطور النقود والأسعار في ألمانيا خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين . . . . . 38.

اشكل -6-: التضخم والأرصدة النقدية الحقيقية في ألمانيا . . . . . 39.

الشكل -7-: انخفاض الأجور يؤدى الى اتساع البطالة. . . . . 51.

الشكل-8-: انخفاض الأجور يرفع من حجم العمل 52

الشكل -9-: معدل الأجر ووقت البحث عن العمل . . . . . 58.

الشكل -10- : البطالة المقنعة 63

الشكل -11-: قانون LA LOI D'OKUN . . . . . 64.

الشكل -12-: العلاقة بين البطالة والأجورفي بريطانيا. 71

الشكل -13-: منحنى فيليبس. . . . . 72.

الشكل -14-: منحنى العرض الكلي 73

االشكل -15-:منحنى فيليبس في المدى الطويل 78

الشكل-16-: الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة 79

الشكل-17-: تطور العلاقة التضخم-البطالة في فرنسا 1970-1999 80

الشكل-18-: تطور العلاقة التضخم-البطالة في فرنسا 1986- 1999 81

الشكل-19-: تطور العلاقة بين البطالة والأجور في فرنسا 1947-1976. . . . . 82.

الشكل-20-: العلاقة بين التضخم والبطالة في الو.م.أ 1961-2000 83

قائمة الجداول :

الشكل-21-: المخططات الوطنية الخماسية للتنمية . . . . . 98.

الشكل-22-: تطور الديون الخارجية واحتياطات الصرف 108

الشكل-23-: تطور الميزان التجاري والوضعية الخارجية للاقتصاد . . . . . 109.

الشكل- 24- : الأموال العمومية . . . . . 110.

الشكل-25-: تطور نسب التضخم . . . . . 111.

الشكل-26-: نسب نمو الناتج الداخلي الخام . . . . . 111.

الشكل-27-: نسب النمو القطاعي. . . . . 112.

الشكل-28-: تطور الكتلة النقدية 1970-1999 . . . . . 114.

الشكل- 29-: معدل تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام من 1990-2003. 115

الشكل-30-: تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية 1990-2004. 116

الشكل-31-: تطور معدل التضخم ,معدل اعادة الخصم, معدلات الفائدة . . . . . 117.

الشكل-32-: تطور نسب التضخم 1999-2005 118

الشكل-33-: بعض المؤشرات الاقتصادية من 1993-2001 121

الشكل-34-: تقسيم القروض على القطاع العام والخاص 122

الشكل-35-: هيكل القروض الموزعة للاقتصاد حسب المدة. . . . . 122.

الشكل-36-: معدل النشاط حسب الجنس والسن 1966. . . . . 135.

الشكل-37-: اليد العاملة النشيطة والشغل . . . . . 136.

الشكل-38-: تطور السكان والشغل . . . . . 137.

الشكل-39-: تطور عدد الموظفين وهيكل التعليم 139

الشكل-40-: تطور المداخيل الغير أجرية . . . . . 141.

الشكل-41-: تطور الأجور والمداخيل الغير أجرية بين القطاعات. 142

الشكل-42-: توزيع العمال حسب القطاعات ما بين 1980-1984. 143

الشكل-43-: الفرق بين طلب وعرض العمل 144

الشكل-44-: توزيع اليد العاملة في القطاع الغير رسمي . . . . . 146.

الشكل-45-: خلق مناصب العمل 1986-1990. . . . . 147.

الشكل-46-: الأسباب الرئيسية للبطالة 148

الشكل-47-: تطور عدد السكان 1990-1995. 149
الشكل-48-: تقييم اجراءات الشغل 153
الشكل-49-: معدلات النمو والبطالة 1998-2004. 162
الشكل-50-: الأهمية النسبية للملفات 170
الشكل-51-: تطور وضعية الملفات 171

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

تعتبر سنوات التسعينات بلا منازع منعرجا في تاريخ الاقتصاد المعاصر للجزائر و على غرار دول عديدة ذات نظام اقتصادي مماثل وجدت فجاة نفسها تتساءل حول مصير اقتصادها اذ في الوقت الذي كانت توجد فيه سلسلة من الحواجز التي تعرقل مواصلة التراكم و النمو و ايجاد مناصب العمل فان الاقتصاد كان يسير نحو تضخم فاحش و توسع في الاختلالات المالية الشاملة .

ان ادراك ذلك ليس بالمهمة السهلة خاصة عندما تتشابك المشاكل الاقتصادية و تظهر تحولات سياسية تتعلق بالثقافة و الهوية و كذا ظهور انشقاقات اجتماعية عنيفة . و مع ذلك كان من الضروري اتباع سلوك جديد بعيدا عن المفاهيم التي كانت سائدة الى حد الان . و بعد فترة من التردد بدات تتجلى في عام 1994 الطرق الكبرى للعلاج . هذه الطرق كانت في البداية تتمحور حول التطهير و اعادة التوازنات المالية الشاملة و توفير الوسائل الكفيلة باعادة بعث مشروع النمو الاقتصادي و الاجتماعي .

فقد تدهورت السوق النفطية و تلاشت توازنات الاقتصاد الجزائري بصفة عامة كما تميز الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانينات بازمة حقيقية للفعاليات و ان عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية ادى في تلك الفترة الى ظهور مشكلة اولية مست التوازنات المالية الداخلية و قد تجلى ذلك في ظهور اطار داخلي للتضخم و ارتفاع نسب البطالة .

وبفعل الأزمة الإقتصادية و السياسية و الأمنية إزدادت الأمور إستيـــاءا كل هذا إستدعى ضرورة دق ناقوس الخطر بهدف الأسراع في تبني برامج الإصلاحات الإقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

و سياسية الإنفتاح الإقتصادي تحت ظل إندماج الإقتصاد الوطني في آليات الاقتصاد العالمي قد حققت حساسية كبيرة كون أنها أدت إلى الإقصاء الإجتماعي و إلى التهميش و إفتقار الطبقة الوسيطية كما تسببت في هشاشة قاعدة المجتمع من جراء تراجع مستويات المعيشة و تدهور القدرات الشرائية .

تتمثل الأسباب الجوهرية في الأزمة الاقتصادية والتي مرت بثلاث مراحل وهي: مرحلة انفجار الأزمة، مرحلة الاصلاحات الاقتصادية، مرحلة الوضع الاقتصادي قبل التعديل الهيكلي. ففي المرحلة الأولى كان هناك عجز في تمويل البلاد بالمواد الأولية والنصف مصنعة وكذلك الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أنخفض فيها سعر البرميل إلى 10 دولار للبرميل الواحد وانخفاض معدل النمو

8- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

9- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة ونقل التكنولوجيا وهجرة الأدمغة.

الى جانب ذلك تشير التقارير الرسمية والاحصاءات الوطنية والدولية الى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت الى 30% سنة 2002 ويرجع ذلك الى وضعية هيكل الاقتصاد الذي لم يعد قادرا على مسايرة العصرنة وفشله في المحافظة على مناصب الشغل التي خلقها الى جانب عدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد على العمل وترجع مسؤولية البطالة الى سياسة الاستثمار المنتهجة ,فغياب أو نقص الاستثمارات يعتبر عاملا فعالا في ارتفاع نسب البطالة دون نسيان نقص المهارات وكفاءات طالبي العمل الأمر الذي لايشجع عملية توظيفهم .

وعلى الرغم من الاتجاه الانفتاحي للاقتصاد الجزائري، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الامكانات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل، مثل: القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاع الخدمات، وقطاع المعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة؛ ذلك أن ثمة جملة من العوائق تسمم بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات. إلا أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجية تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

الاشكالية :

ان ظاهرة التضخم الركودي La stagflation احدى السمات المميزة لأزمة الاقتصاديات المتقدمة[3] فما واقع هذه الظاهرة في الجزائر خاصة اذا علمنا أنه نشأ صراع فكري مواز لأزمة الاقتصاد الرأسمالي منذ بداية حقبة السبعينات بين مختلف مدارس وتيارات علم الاقتصاد حيث انتقدت نظريات كانت محل قبول شبه تام .

يتوجب علينا شرح ظاهرة التضخم الركودي التي أصابت الاقتصاديات المتقدمة منذ نهاية 1960 وحتى الوقت الحاضر, فقد أظهرت الدراسات والأبحاث الاقتصادية[4] زيادة معدل التضخم والبطالة معاً وتراجع معدل التضخم مع معدل البطالة، فقد اندمج التضخم الذي هو عكس البطالة كما جاء به "منحنى فيلبس " وأصبحت الإجراءات الاقتصادية تدفع هذين المتغيرين معا .

---

[3] رمزى زكي , " التضخم في العالم العربي",بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقدبالكويت 16-17 مارس 1975, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت,ص8.

[4] **Gregory N.Mankiw,**" macroéconomie"traduction de la 5éme édition américaine par Jean Houard ,3éme édition, 2003, p300.

وفي محاولة لتحليل واقع هذه الظاهرة في الجزائر فقد تم التركيز علي الالمام بهذه الظاهرة مع دراسة واقعها واتجاهها, لمعرفة مدى تغلغل هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم مدى نجاعة الاجراءات المعتمدة ,ذلك أن سلسلة التدابير التي باشرتها الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينات, مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية, وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية, وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي,وتأهيل المؤسسات الاقتصادية .

على ضوء ما سبق ذكره,يمكننا صياغة اشكالية البحث كالتالي :

هل يوجد علاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وان وجدت فهل هي علاقة عكسية أم طردية ؟

وقصد الاجابة علىى الاشكالية المطروحة سوف نستعين بالتساؤلات التالية :

* ما حقيقة التضخم في الجزائر ؟

*أي السياستين أنجح لمواجهة هذه الظاهرة, المالية أم النقدية ؟

*كيف يتم مواجهة التحديات في مجال التشغيل ؟

*الى أي مدى ساهمت التدابير المتعددة في الاقتصاد الجزائري, التحكم في التضخم و البطالة ؟

فرضيات البحث :

سنحاول في هذه الدراسة تحليل كل من ظاهرة التضخم والبطالة في الجزائر, مع التركيز على تقسيم الاقتصاد الجزائري الى مرحلتين,أولاها ما قبل الأزمة البترولية 1986 وهي المرحلة التي شهدت اقتصادا ممركزا كان يعتمد على سياسة التخطيط والتدخل الدائم والمباشر للدولة ,أما الثانية فهي مرحلة ما بعد الأزمة والتي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وترك السوق يلعب دوره في الحياة الاقتصادية, وحتى نتمكن من الغوص في عمق الاشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

*تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يتطلب اصلاحات جدرية في النظام الاقتصادي ككل .

*أن اتباع الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي كان لها الاثر الكبير في زيادة معدلات البطالة .

* قد يساهم التحسن التدريجي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إضافة إلى الانفراج الأمني إلى تحسن نسبي في المناخ الاستثماري وبالتالى توفيرمناصب الشغل .

أهداف البحث :

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية :

-تأصيل الجوانب النظرية والفكرية لظاهرة التضخم وارتباطها بالبطالة من خلال تحليل وتقييم مختلف الأطروحات ذات الصلة بالموضوع .

-الاجابة على بعض الأسئلة التي تخص الوضع الاقتصادي ,الاجتماعي, والسياسي للبلاد ,حيث عان الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل كان لها الأثر الكبير على تراجع النموالاقتصادي والأثر الأكبر الذي مس فئات المجتمع خاصة منها تراجع القدرة الشرائية للمواطن ,والتسريحات الكبيرة للعمال من مناصب شغلهم, ماأدي الى تفشي المظاهر الاجتماعية السيئة من الفقر,الحرمان ,الهجرة السرية ,هروب الأدمغة الجزائرية والتي كلفت الدولة أموال طائلة لتعليمهم , ظهور الأمراض القديمة .

-تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري .

-اثراء المكتبة الجزائرية ,حتى يلقى الباحث ظالته في معالجة مثل هذه المواضيع ذات الصلة به.

منهجية الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المعروضة سلفا، واختبار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لتشخيص وتحليل وتفسير أبعاد ظاهرة كل من التضخم والبطالة ، والوقوف على دلالاتها, والمنهج التحليلي كما تم الاعتماد أيضا على المنهج المقارن لمقارنة كل من الظاهرتين وتتبع أهم التطورات التي شهدتها كل منهما وذلك بالاستعانة بالدراسة القياسية .

أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد ارتكزت على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل، والدوريات، والمؤتمرات والندوات العلمية العربية والأجنبية، والمراجع الإلكترونية، ذات الصلة بالبحث.

انطلاقا من طبيعة الموضوع، والأهداف المنوطة به، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة الفصل الأول نظري حيث احتوى على ثلاثة مباحث, أما المبحث الأول فقد خصصناه لسرد مختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم وذلك من خلال ثلاثة مطالب, أما المبحث الثاني فقد احتوى على مختلف النظريات والأراء المفسرة لظاهرة البطالة والذي احتوى كذلك على ثلاثة مطالب, أما في المبحث الثالث, فاننا خصصناه لتبيان العلاقة التي تربط بين كل من التضخم والبطالة ابتداءا بالعلاقة

التي أتي بها "فيليبس", والجدال الذي دار حول هذه العلاقة حيث أثبت عدم تحقق هذه العلاقة خاصة في فترة السبعينات حيث لوحظ تزامن التضخم والبطالة في اتجاه واحد .

أما الفصل الثاني فقد تعلق باستعراض أهم التطورات والمؤشرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري فيما يخص تطور كل من التضخم والبطالة, حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث, أما المبحث الأول فقد خصص لدراسة التضخم في الجزائر, وتطور الكتلة النقدية في الجزائر وكيف تمكنت الجزائر من التحكم في معدلات التضخم وذلك من خلال ثلاثة مطالب, أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة البطالة في الجزائر وتتبع مراحل تطور معدلات البطالة والاجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجة البطالة, في حين خصصنا المبحث الثالث للدراسة القياسية المتعلقة بعلاقة كل من التـــضخم والبطالـــة الخاصة بالجزائر. وفي الأخير, ختمناها بأهم الاستنتاجات المتعلقة بهذه الظاهرة.

الفصل الأول =
التحليل الفكري لمختلف

النظريات المفسرة لظاهرة

التضخم الركودي

المبحث الأول :
النظريات المفسرة للتضخم

مقدمـــــة :

إن فكرة النقـــــود و إستخدامهـــا في التبادل تمخض عنها الذكـــاء الإنساني للقضاء على الصعوبات الشائكة التى تكتنف نظام المقايضة هذا النظام الذي نشأ بمبادلة فائض السلع بسلع أخرى حيث نجد الصعوبات التالية :

* صعوبة تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين
*صعوبة تقدير نسب المقايضة
* عدم قابلية بعض السلع للتجزئة

ومنه نشأ التفكير في إستعمال أداة لتجنب هذه الصعوبات وهو ما أطلق عليها " النقود " وهي الوسيلة لتحديد الأسعار إلا أن هذه الأخيرة لايمكن أن تتسم بالثبات في أي نظام إقتصادي و التحليل النقدي يضرب جذوره في أعرق نظرية ألا وهي النظرية الكمية التقليدية التي حاولت إيجاد علاقة مباشرة و تناسبية بين التغير في كمية النقود و المستوى العام للأسعار من خلال مجموعة من الإفتراضات و المبادئ ومنه فإن التضخم ناتج عن الإفراط في عرض النقود ومنه إرتفاع الأسعار وخير دليل على ذلك حالات التضخم الناشئة عبر التاريخ .

كما أعتبرت النظريات التقليدية أن النقود تلعب دور أساسي في الإقتصاد و تكون حيادية و متغير خارجي فيما يخص التضخم ثم جاء النيو كلاسيك ليدخلوا عليها تطورات بإستحداث عناصر في التحليل الرياضي .

بعد ذلك جاء التحليل الكينزي الذي أعتبر فعلا إبتكارا حيث إستطاع شرح الظواهر و المتغيرات الاقتصادية السائدة أنذاك خاصة تحليله المقنع إلى حد ما لأزمة الكساد 1929 إنطلاقا من الطلب الفعال وفسر ظاهرة التضخم عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب وربط حجم التشغيل في الإقتصاد بالتغيرات الحادثة في كل من الدخل و الإنفاق .

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت إتجاهات إقتصادية جديدة مفسرة للتضخم أبرزها أفكـــــار "ميلتون "فريدمان " و أفكار أخرى عرفت بـ**الإقتصاد الكلاسيكي الجديد** أين تم احياء النظرية الكمية للنقود و لكن بصيغة متطورة و جديدة .

و بسبب تعدد الأفكار ظهرت تيارات أخرى من بينها أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة و التي ادخلت عنصر التوقعات إلى جانب ذلك نجد أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة و التى ادخلت عنصر التوقعات

إلى جانب ذلك نجد أصحاب نظرية جانب العرض و الذين على عكس الكلاسيك إهتموا أكثر بالعرض في تفسير الضغوط التضخمية حيث تدل تسميتهم على ذلك .

وكذلك أصحاب المدرسة المؤسساتية الذين يرجعون تفسير الضغوط التضخمية الى قوة الاحتكارات والنقابات العمالية .

كل ماسبق ذكره سوف نتعرض اليه بالتحليل والتفصيل في المبحث الموالي حيث ارتأينا تقسيمه الى ثلاث مطالب:

-**المطلب الأول**: النظريات القديمة للتضخم

-**المطلب الثاني**: النظريات الحديثة للتضخم

-**المطلب الثالث**: أنواع التضخم .

المطلب الأول :النظريات القديمة للتضخم

مقدمة:

في هذا المطلب سنحاول التطرق الى دراسة التضخم من الناحية النظرية لتكون فاتحة الدخول الى الموضوع .

ان ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في الحياة الاقتصادية الحالية ولقد تبلورت مشكلة التضخم حديثا وذلك ضمن التوسع في الدراسات الاقتصادية التي قام بها الاقتصاديون ولعل متعة البحوث في موضوع التضخم تأتي من حداثة وأهمية التضخم من حيث كونه ظاهرة ووسيلة في ان واحد.

ولعل أكثر التعاريف توجد ضمن نموذج يفسر الظاهرة (التضخم) على أسباب نشوءها الذي يستند في دراسته الى النظرية الكمية للنقود التي أخذ بها اقتصاديو القرن التاسع عشر حيث يعرفون التضخم بأنه "الزيادة في كمية النقود المتداولة والتي تترجم الى زيادة في الأسعار وبالتناسب "[5] .

كما نجد بعض التعاريف تبني على أساس العرض والطلب, مثل Perroux حيث يرى أن التضخم " يكون عندما يزداد النقد من غير أن تزداد البضائع"[6], ويرى Lerner أنه" زيادة الطلب على العرض " كما أن كينز يعرف التضخم على أنه "الزيادة في المقدرة الشرائية التي لايقابلها زيادة في الانتاج ".

ومن التعريف من يستند على خصائص التضخم فيقول أن التضخم هو ارتفاع للأسعار الغير منتظم[7] حيث نجد تعريف "ألفريد مارشال" بأن التضخم هوارتفاع للأسعار"ويرى فلامان أن التضخم هو حركة للأرتفاع العام للأسعار,ويعرف كلوزو التضخم بأنه"الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي ",هذه بعض التعاريف التي ذكرها بعض المفكرين الاقتصاديين الا أن مفهوم التضخم حسب منظمة الأمم المتحدة هو "الزيادة في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة وبصورة مستمرة وغير متحولة "[8],رغم كل هذه التعاريف يظل مفهوم التضخم غامضا ولا يتجلى المفهوم الا اذا تطرقنا الي التفسيرات والتحاليل التي قدمتها النظريات الاقتصادية وهو ماسنتناوله فيمايلي:

---

[5] غازي حسين عناية, "التضخم المالي ", مؤسسة شباب الجامعة , طبعة2003 , ص14.

[6] **H .temmar**, « les explications théoriques de l'inflation », office des publications universitaires, 1984, p83.

[7] غازي حسين عناية,"التضخم المالي", مؤسسة شباب الجامعة, طبعة 2003, ص22.

[8] **M. E.benissad,** « essai d'analyse monétaire avec referance a l'algerie »,3eme édition, 1980, p33.

الفرع الأول : التـــحليل الكـــلاسيكي للتـــضخم :

ان السلطات النقدية تبذل جهدا لتفادي التضخم المفرط بتقليل تزايد الكتلة النقدية ,ومنه هناك علاقة بين تغير كمية النقود وتغير الأسعار هذه العلاقة التي وجدت منذ القديم عن طريق النظرية الكمية للنقود وبحلول القرن السادس عشر فسر مستشار الملك الفرنسي De Malestroit سنة 1566 هذا الاختلال قد نشأ بسبب تعديل وحدة الحساب الا أن هذه الفكرة عارضها الفيلسوف جون بودان jean Bodin حيث بالنسبة له الارتفاع هذا ليس اسميا فحسب وانما حقيقيا وهو ناتج عن تدفق المعدن النفيس من العالم الجديد ليصل الى اسبانيا ففرنسا (اوربا عموما) فارتفعت بذلك الأسعار وانخفضت قيمة النقود الشرائية .

في القرن السابع عشر قام كل من David Hume , John Loke ,William Petty بتطوير هذه العلاقة,هذا الأخير الذي أكد أن كمية النقود تتغير عكسيا مع قيمتها حيث قال :اذا زادت كمية النقود في الليل فان الأسعار ستتضاعف مرتين في الغد [9].

ركز Richard contillon على ألية تأثير كمية النقود على الأسعار وأثبت للجميع أن وفرة النقود ستؤدي الى تفشي الغلاء كما أوضح أن الزيادة في انتاج المعادن أدت الى زيادة المداخيل في هذا القطاع فتؤثر عل السلع الاستهلاكية ما يؤدي الى ارتفاع الأرباح ومنه زيادة الأجور الاسمية فيرتفع الانفاق لترتفع بذلك الأسعار في الفترة الزمنية الموالية ,اهتم أيضا بسرعة تداول النقد واستنتج أنه ليست فقط الكتلة النقدية المؤثر الوحيد على المستوى العام للأسعار لكن حتى التدفقات النقدية الناتجة عن دوران النقود لها يد في ذلك[10] .

سنة 1803 وفي معاهدة الاقتصاد السياسي أكد Jean –Baptiste Say أن النقد عبارة عن غطاء يغطي حقيقة التبادل [11],تستعمل للحصول على سلعة أخرى حيث صاغ "قانون المنافذ " La Lois De Débouché" الذي يعنى أنه لايمكن أن يكون هناك فائض في الانتاج لأن العرض يخلق طلبه الخاص ←كل منتوج هو منفذ لمنتوج اخر[12] .

أخذ ريكاردو David Ricardo هذه الأخيرة في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة "سنة 1817, وبالنسبة له الأسعار النسبية يتم معرفتها عن طريق كمية العمل المبذولة في كل منتوج ومنه كل زيادة في كمية النقود سوف تؤثر على الأسعار النسبية .

---

[9] **Gilles jacoud**, « inflation et désinflation faits, théories, politiques », édition du seuil, 1997, p29.

[10] د.سعيد النجار," تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين",دار النهضة العربية, 1973,ص100.

[11] **Pierre bezbakh**, « inflation et désinflalion », édition la découverte, 1996, p33.

[12] أحمد السمان," الاقتصاد السياسي", ص 658 .

أعاد John Stuart Mill سنة 1848 بعد ذلك صياغة النظرية الكمية وركز على عنصر حياد النقد حيث قال" أن قيمة النقود ترتبط عكسيا بسرعة دورانها " مستبعدا بذلك القروض البنكية وأن عملية الاكتناز تؤدي الى بقاء الأسعار على حالها لأنه لاتؤثر على الأسعار من جهة وارتفاع كمية النقود بشكل يتناسب مع حجم المعاملات لاتؤثر على الأسعار .

كل هذه التحليلات المقدمة اشتقت من المصدر الأساسي وهي النظرية الكمية محور قيام التحليل الكلاسيكي وعليه من الضروري التطرق اليها فيمايلى .

*** النظرية الكمية للنقود:**

النظرية الكمية للنقود تقتضى أن الزيادة في كمية النقود المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية [13],أي كلما ألقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار والتي تؤدي الى حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

حسب هذه النظرية فان المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقود المتداولة .

تبين هذه النظرية أن كمية النقود المتداولة تؤثر على المستوى العام للأسعار بدون أن تؤثر على الانتاج والمعاملات .حسبA.Chabert هذه النظرية تؤكد وجود تناسب بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار ونص النظرية كالتالي[14]:

حجم التداول النقدي يحدد المستوى العام للأسعار ,اذا زاد هذا الحجم فان الأسعارسوف ترتفع ومنه القدرة الشرائية للنقود تنخفض والعكس صحيح .

اذا كان

- P:المستوى العام للأسعار
- M:حجم النقود المتداولة
- T : حجم المعاملات

سوف نحصل على :

$M=p.T$ أو $p=m/T$

ومنه اذا زادت M سوف تؤدي الى ارتفاع P والعكس صحيح ,أي وجود تناسب طردي بين P و M.

---

[13] غازي حسين عناية , "التضخم المالي ", مؤسسة شباب الجامعة , طبعة2003 ,ص28.

[14] **Ammour benhalima**, « monnaie et régulation monétaire avec référence àl'algérie », édition dahlab, 1997, p31.

ومن خلال أعمال J.S.Mill أضاف الى المعادلة الرئيسية سرعة تداول النقود (عدد المرات التي تأخذها وحدة نقدية من التداول في فترة محددة) والتي يفرض أنها ثابت ,

V'بالنسبة للنقود V بالنسبة للأصول النقدية الأخرى, كما أدخل في الاعتبار النقود الكتابية والتي تعتبر عنصرا هاما في الكتلة النقدية ويرمز لها بM' حيث نحصل على مايلي :

$$p=\frac{M.V+M'.V'}{T} \rightarrow \quad P.T=M.V+M'.V'$$

حيث:

- P : المستوى العام للأسعار
- M : النقود الورقية
- V : سرعة تداول النقود الورقية
- M' : النقود الكتابية
- V' : سرعة تداول النقود الكتابية

بالنسبة لـ Chabert هذه المعادلة التي تبحث عن ايجاد علاقة واضحة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار غير صحيحة الا اذا توفرت الشروط التالية :

ا-الاحتياطات النقدية يحتفظ بها الأفراد (وليس من طرف البنوك)

ب- V وV' تبقى ثابتان كما أن النسبة $\frac{M}{M}$ كذلك

ج- النسبة بين النقود المتداولة والنقود المكتنزة غير متغيرة .

ومن الفروض التي ارتكزت عليها النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية نجد[15] :

1- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار .

2- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار أي اذا زادت الكمية النقدية المتداولة فسوف يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الأسعار وبنفس النسبة.

3- تتناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها لأنها العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية .

---

[15] غازي حسين عناية , "التضخم المالي ", مؤسسة شباب الجامعة , طبعة2003,ص29-30 .

4- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض أي أنه اذا زادت كمية النقود المتداولة فانه يترتب عليه ارتفاع معدل الطلب على السلع ونقصه في العرض عليها .

5- تفرض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الانتاج .

6- تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل تؤثر في الأسعار:

-كمية النقد

-سرعة التداول

-كمية المبادلات

*** معادلة الأرصدة النقدية :**

تطورت صياغة هذه النظرية على يد "ألفريد مارشال" وأعضاء مدرسة كمبردج ,وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة وذلك باحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دورانها واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي Y بدلا من حجم المعاملات في معادلة التبادل التالية:

$$M.V=T.P$$

ويمثل K الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات (التفضيل النقدي) كذلك تعرف بـــ K Marchallian نسبة الى مارشال,ولقد ساهم مع مارشال في تطوير المعادلة بعض زملائه من قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج (مارشال رئيس القسم) ولهذا تعرف باسم" معادلة كامبردج" [16].

كما يمثل y الدخل القومي الحقيقي, ويرمز M الى حجم المعروض من كمية النقود و P المستوى العام للأسعار.

اذا أساس معادلة كمبردج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي الى التأثير على حجم الانتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير يكون غير مباشر على الأسعار .

---

[16] **عبد الرحمن يسرى أحمد** ,"تطور الفكر الاقتصادي" ,الدار الجامعية , 2003 ,ص 431 .

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقديK وبين سرعة دوران النقودV هي علاقة عكسية :

$$K=\frac{1}{V}$$

بالتالي تصبح المعادلة النهائية لمعادلة كمبردج كما يلي :[17]

$$M=K.P.Y \rightarrow \frac{M}{K}=Y.P \rightarrow M=P.(y.k)$$

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العاو للأسعار شرط ثبات كل من الدخل والتفضيل النقدي .

وفي هذا الصدد يقول مارشال :"عند ثبات كافة العوامل فانه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار "[18]

ومنه فان الاختلاف بين معادلة كامبردج ومعادلة فيشر تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود بالطلب على النقود (التفضيل النقدي) .

وخلاصة القول أن نظرية الأرصدة حاولت أن تبتعد عن التبسيط والنقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل.

الفرع الثاني : التـــحليل الكينزي للتـــضخم

ان تحليل كينز للتضخم قد استند على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وبين الطلب الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي من ناحية أخرى[19] وقد استعان بفكرة "المضاعف"و"المعجل" في شرح الاليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد الوطني وتجدر الاشارة هنا الى أن كينز في صدد كلامه عن أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على المستوى العام للأسعار قد فرق بين حالتين [20]:

حالة ماقبل وصول الاقتصاد القومي الى مرحلة التوظيف الكامل

وحالة **ما بعد الوصول الى مرحلة التوظيف الكامل.**

---

[17] **Pierre bezbakh**, déjà cité, p34

[18] **بلعزوز بن علي** ,"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "ديوان المطبوعات الجامعية ,2004, ص 18 .

[19] **H. temmar**, « les explications théoriques de l'inflation »,office des publications universitaires,1984,p52 .

[20] رمزى زكي ,"التضخم في العالم العربي" ,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ,بيروت ,1986, ص 10-11.

- **حالة ما قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل :**

وفي هذه المرحلة لا يكون الاقتصاد الوطني قد وصل بعد الى مستوى التوظيف الكامل حيث لا تكون الطاقات الانتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت الى أقصى طاقتها في الانتاج ,كما أن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنجح في احداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات ,حيث ينتج عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومنه زيادة في أرباح المنتجين ,مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الانتاجية المعطلة وبدوران هذه العجلة وباستغلال هذه الطاقات تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور ,مع العلم أنه لم يصل بعد الى مرحلة التوظيف الكامل وقد أطلق عليه كينز اسم "التضخم الجزئي" الذي ينشأفي رأيه اما :

- ظهور بعض الاختناقات في عناصر الانتاج
- ضبط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الانتاجية
- وجود بعض الميول الاحتكارية

وقد اعتبر كينز أيضا أن هذا التضخم الجزئي حافز مهم لما يأتي به من أرباح حيث تعمل السلطات النقدية في فترات الكساد على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من التوظيف.

- **حالة مابعد وصول الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل :**

وفي هذه الحالة تكون الأجهزة الانتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت الى أقصى طاقتها في الانتاج كما أن الزيادة في الطلب الكلي لن تنجح في احداث زيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي مرونة عرض السلع والخدمات معدومة عند منطقة التوظيف الكامل أي أن هناك ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

نشير الى أن كينز يرى أنه ليس من الضروري أن يتمخض عن زيادة كمية النقود بعد الوصول الى التوظيف الكامل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك راجع الى ميل الأفراد الى الاكتناز وبالتالي لا يكون هناك زيادة في حجم الطلب الفعال .

ومنه التغير في كمية النقود ليس عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للأسعار وذلك على عكس النظرية الكمية للنقود .

الى جانب هذا فان كينز ينتقد قانون ساي للأسواق ومنه حالة التوظيف الكامل التي نادى بها الكلاسيك وبأنها الوضع الطبيعي للاقتصاد,فهي ليست الا حالة خاصة لأن توازن الاقتصاد يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل لهذا نجده يهتم بتحديد القوي التي تحدد مستوى الدخل حيث انتهى كينز الى أنه تزايد الدخل الوطني سوف يؤدي الى زيادة الميل للادخار وبالتالي

نقص الميل للاستهلاك وفي نفس الوقت ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي نقص الميل للاستثمار ومنه بروز مشاكل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار وكذلك مشاكل البطالة والركود.

نستخلص أن التضخم الذي تطرق اليه كينز قد اتخذ وجهتين :

الوجهة الأولى تتعلق بالدخل أما الثانية فتتعلق بالنقد[21]

أما الأولى ففي مقاله "كيف تدفع نفقات الحرب" تعرض للعلاقة التي تربط التضخم بالضرائب وتوزيع الدخل ويكون التضخم في تلك الحالة التي تساهم فيها زيادة الادخار الحكومي أو الاستثمار,التوسع في الدخل النقدي بالشكل الذي يفوق الدخل الحقيقي وذلك عند مستوى التشغيل الكامل وبمجرد تجاوز هذه المرحلة تبدأ الفجوات التضخمية في الظهور .

الوجهة الثانية والمتعلقة بالنقد فقد ركز كينز على عنصرين لتحديدالأسعار العامة وهما :

-كمية النقود الحالية والكمية المتوقع وجودها في التداول

-مقدار القوة الشرائية الذي يناسب المجتمع الاحتفاظ به في تلك اللحظة .

أكد أن مستوى الأسعار يعتمد على العادات النقدية السائدة في المجتمع وسياسة الحكومة أي الأسعار العامة على العرض والطلب على النقود

$$P=M/D \rightarrow M/P=D$$

حيث يتعدل حتى يتساوى مع المخزون الحقيقي للنقد الاسمي مع طلب المجتمع الحقيقي والمعادلة تتحدد بعوامل عدة أهمها الثروة ,أسعار الفائدة ,العادات ,... وادخال معدل التضخم على هذه الدالة يفسر علاقته مع عرض النقد لأن الزيادة في هذا الأخير ستؤدي الى انتشار التضخم في المستقبل فيتدنى بذلك الطلب الحقيقي على النقود وبنمو كمية النقد ستتأثر الأسعار .كما اعتبر كينز أن النقد مخزن للقيمة الى جانب ذلك فهو وسيط للتبادل وبالتالي يؤثر على أسعار الفائدة وفي تحليله للتضخم انطلق من معادلتين لاظهار العلاقة بين الدخل الوطني ,الاستثمار ,الأسعار وتكاليف الانتاج وهما[22] :

الأولى مستوى أسعار السلع الاستهلاكية

الثانية المستوى العام للأسعار

[21] **H. temmar**, « les explications théoriques de l'inflation », office des publications universitaires, 1984, p40.

[22] **H.temmar**, déjà cité, p48-49.

$$Y= P.Q \quad .... (1)$$

$$Q= R+C$$

$$Y =(E-S) +I \quad .... (2)$$

$$Y=E+ (I-S)$$

معادلة الانتاج (3) .... $Y = E+ V$

Y : الدخل الوطني

P : المستوى العام للأسعار

E : الدخل من الممتلكات

Q:الناتج الكمي الاجمالي

R:السلع الكمية الاستهلاكية

E:الدخل من الممتلكات

S:الادخار

I:الاستثمار

V:الأرباح المتوقعة

من المعادلة (2) و (3) نلاحظ أن :

$$V= I-S$$

ومن المعادلة (1) و(2)نلاحظ أن :

$$P.Q= (E-S) + I$$

$$P= \frac{(E-S) +I}{Q} \rightarrow P= \frac{E}{Q} + \frac{I-S}{Q}$$

ومنه فقد أكد كينز أن الأسعار تعتمد على الدخل $P= \frac{Y}{Q}$ للحصول على وحدة انتاج واحدة$Q=\frac{Y}{P}$ ليظهر بذلك الدور المهم والحساس للنقود وذلك لأن بارتفاع Y يزيد الانفاق الاستهلاكي فتنخفض أسعار الفائدة ليقل الادخار بالمقابل ويرتفع الاستثمار.

كما أضاف كينز أن سعر الفائدة هو الثمن الذي يتحدد بتوازن الطلب والعرض ,هذا الطلب الذي يمثل طلب على النقود للاحتفاظ بها والعرض هو عرض النقود كما تحدده السلطات النقدية ,كما يتحدد مستوى معدل الفائدة بمدى التفضيل النقدي للأفراد, فكلما كانت هذه الرغبة قوية كلما كانت الفائدة مغرية للتنازل عن النقود من طرف الأفراد والعكس صحيح وهذا الطلب يتحدد حسب كينز بثلاث دوافع وهي[23] :

[23] **بلعزوز بن علي**,"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية",ديوان المطبوعات الجامعية ,2004, ص51-52 .

-دافع المعاملات

-دافع الاحتياط

-دافع المضاربة

***دافع المعاملات :**

ويقصد بها رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات, أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري ورغبة المؤسسات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع النفقات من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المؤسسات,ويعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة شيوعا للطلب على النقود لأنه العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمؤسسات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة والتي يحددها المستوى العام للأسعار ومستوى العمالة الا أن العامل المهم والأساسي الذي يحدد هذا الغرض هو الدخل باعتبار العوامل الأخرى لا تتغير في المدى القصير .

كما يلي (dT) دالة لمتغير الدخل (y) وبالتالي الطلب على النقود لغرض المعاملات

$$dT=F(y)$$

***دافع الاحتياط :**

يقصد بدافع الاحتياط رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة :

-الحوادث الطارئة وغير المتوقعة كالمرض والبطالة

-الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كانخفاظ أسعار بعض السلع

-أما المؤسسات فهي تهدف الى هذا النوع من الاجراءات لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة .

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط(D t)على مستوى الدخل (y)

فهو دالة لمتغير الدخل dT= F(y)

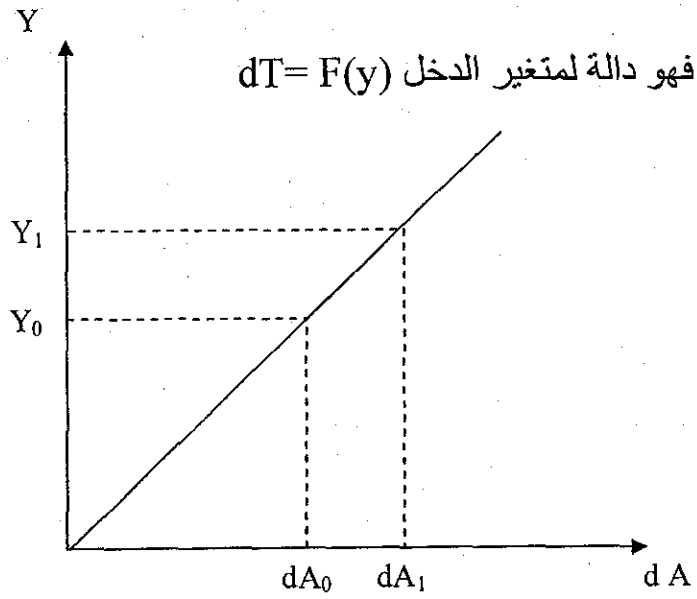

منحنى التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط

الشكل -1- : منحنى التفضيل النقدي للمعاملات والاحتياط

المصدر :بلعزوز بن علي , محاضرات في النظريات والسياسات النقدية , د.م.ج, 2004, ص53.

*دافع المضاربة:

ان الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها لأغراض المضاربة شديدة الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة حيث يرى كينز أن سعر الفائدة يتحدد أساسا بميل الأفراد الى الاحتفاظ بالنقود لغرض المضاربة وبكمية النقود التي يمكن الحصول عليها .

نرمز للطلب على النقود لغرض المضاربة بـــ(dS) نحصل على المعادلة التالية :

DS=F(R)

الشكل -2- : منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة

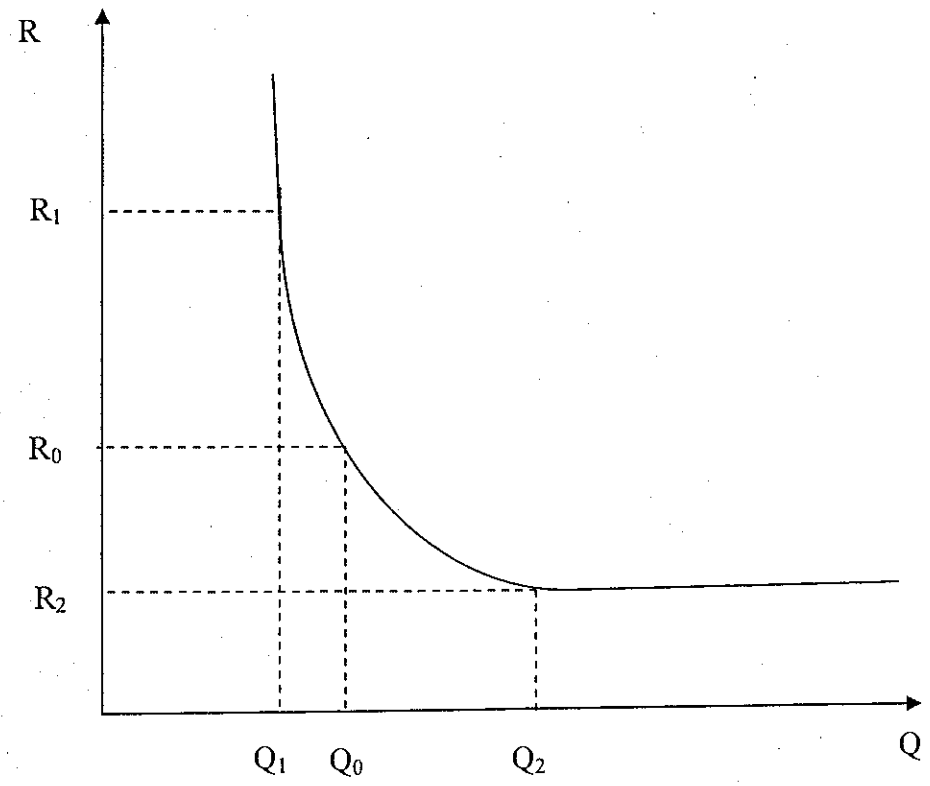

المصدر : بلعزوز بن علي , محاضرات في النظريات والسياسات النقدية , د.م.ج, 2004, ص54.

الفرع الثالث : التحليل الماركسي

ان التفسير الماركسي لظاهرة التضخم نجده واضحا من خلال دراسة العملة وتطورها [24] حيث يرى ماركس أن تطور العملة مر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى هي مرحلة المقايضة أي تبادل سلعة بسلعة (س←س) وهذه المرحلة لم تكن استغلالية.

أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي استعملت فيها العملة كوسيط في التبادل (س←ع←س) وهذه المرحلة لم تكن تعرف الاستغلال كذلك .

[24] أحمد السمان , الاقتصاد السياسي , ص265 .

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التي أصبحت فيها السلعة هي الوسيط (ع←س←ع) حيث تمثل ع سعر الشراء زائد الربح .وبما أن الية النظام الرأسمالي هي الربح وأن الرأسمالي يسعى دوما الى زيادة أرباحه فانه كذلك يسعى لزيادة الأسعار وبالتالي فان التضخم ما هو الا نتيجة للاستغلال الرأسمالي .

كما أن ماركس يرجع مسؤولية التضخم الى الاحتكارات والمؤسسات الاحتكارية حيث في ظل النظام الرأسمالي ونظرا لطبيعته يؤدي الى ظهور الاحتكارات الناتجة عن التمركز الصناعي والمالي ما يجعلها تسيطر على الأسواق,ان الهيكل الاحتكاري لهذه الأسواق له أثر على تكوين الأسعار لأن الاحتكاريجعل مستوى أسعار السوق أكبر من مستوى أسعار الانتاج مما يجعل الأسعارفي تزايد مستمر هذا ما يلغي دور السوق [25].

ان الماركسيين الجدد يدافعون على هذا الاتجاه بكل قوة ويعللون رأيهم بعدم وجود التضخم في القرن التاسع وينسبون ذلك الى كون الرأسماليين أنذاك يستعملون أساليب تخفيض الأجور الى الحد الأدنى ولاستغلال الطبقة الكادحة وبالتالي التخفيض من التكاليف للحصول على أرباح مرتفعة .

أما في القرن العشرين ومع بروز النقابات العمالية والتي تطالب دوما برفع الأجور فان الرأسماليين توجهوا الى رفع الأسعار لضمان أرباحهم غير مبالين بانخفاظ مستويات معيشة الطبقة الكادحة.

[25] **Hamid Bali**, « inflation et mal-developpement en Algérie », office des publications universitaires, 1993, p74.

المطلب الثـــاني :النظريـــات الحديثـــة للتـــضخم

الفرع الأول: تـــحليل المدرســـة النقديـــة

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهبا نقديا على اعتبار أن التضخم هو في حد ذاته ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسبابها ونشأتها الى عوامل نقدية ومالية بحتة وترى هذه المدرسة أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الاصدار النقدي الذي يؤدي الى زيادة الدخول النقدية بصورة أكبر من الزيادة في العروض السلعية مما يؤدي الى زيادة الأسعار .

والمدرسة النقدية في تحليلها للتضخم تنتهج منهج المدرسة الكمية الكلاسيكية السالفة الذكر,وبأنه ظاهرة سببها اجراءات نقدية .

ويتزعم هذه المدرسة,مدرسة "شيكاغو" والتي تعتبر أهم المدارس النقدية في تفسير ظاهرة التضخم ومن أهم روادها M.Friedman ومعظم اقتصاديي صندوق النقد الدولي .

وترى هذه المدرسة أن التضخم سببه التوسع في الاصدار النقدي بشكل يؤدي الى تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي فتحصل اختناقات وضغوط تضخمية [26] تتمثل في ارتفاعات الأسعار وتشكل عوائق أمام استحداث التنمية وتقتضى معالجة هذه الظاهرة التأثير في العوامل النقدية بالحد من التوسع في الاصدار النقدي وتقليل حجم المتداول من النقد في الأسواق أي التأثير في حجم الطلب الكلي بالتقليل من الفوائد النقدية ومن ايقاف العوامل النقدية الحافزة للطلب الكلي على الارتفاع وعليه أنصار هذه المدرسة عمدوا الى دراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة مدى تأثيرها على المستوى العام للأسعار, واهتدى الى أن الطلب على النقود نادرا ما يتغير في المدى القصير أما في المدى الطويـــل فيتوقف على :

-المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد

-تكلفة الاحتفاظ بالثروة.

وبالتالي اعتبرت هذه المدرسة أن النظرية الكمية هي نُظرية الطلب على النقود وليست نظرية لتحديد مستوى الأسعار .

ومن الفرضيات التي تستند عليها النظرية النقدية[27] :

-استقلالية عرض النقود عن الطلب عليها

-استقلالية دالة الطلب على النقود وأهميتها

---

[26] **H.temmar**, « les explications théoriques de l'inflation », office des publications universitaires, 1984, p20-23.

[27] **بلعزوز بن علي** , "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "ديوان المطبوعات الجامعية ,2004 ,ص65-66 .

-رفض فكرة مصيدة السيولة التي أشار اليها كينز عند بنائه لدالة الطلب على النقود .

-الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

لقد اعتبر " فريدمان" الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال ,والتي تهتم بتكوين محفظة الأصول فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة وبين المؤسسات (رجال الأعمال) الذين تمثل النقود بالنسبة لديهم سلعة رأسمالية .

1- الثروة الكلية :

يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة.

ويرى فريدمان أن الثروة الكلية عبارة عن كل مصادر الدخل, فالثروة اذا هي المخزون ,والدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة أو المخزون ومنه الثروة هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل فالنقود جزء من الثروة أما الأجزاء الأخرى فتمثل الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية فضلا عن الاستثمار البشري .

وتتكون الثروة من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا كما تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية أي أن الثروة عند "فريدمان " تشمل كل عناصر الدخل [28] .

ولقياس هذه الثروة نستخدم مؤشر الدخل الدائم وهو تعبير عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه وراء الثروة في الأجل الطويل,ويتحدد هذا الدخل بثلاثة عناصر هي :الثروة وأذواق المستهلكين ومعدل الفائدة فضلا عن هيكل توزيع السكان حسب السن .

2-العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة :

ان الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وان هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول .

ويمكن ايجاز الأصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة عن كل أصل عند "فريدمان" فيمايلي :

ا-**النقود** :وهي أكثر الأصول سيولة, لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والأمان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك .

---

[28] **H.temmar** ,« les explications théoriques de l'inflation », office des publications universitaires, 1984, p24.

واذا كان المقصود بالنقود هي العملة فان معدل الفائدة معدوم كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقود يصبح سالبا في حالة التضخم ويكون موجبا في حالة انخفاظ الأسعار وبالتالي فان قيمة العائد الحقيقي للنقود وفقا لوحدات النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع أي على مستوى الأسعار .ومن ذلك فان مستوى الأسعار هم المتغيرالحاسم والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود ولباقي أشكال الثروة.

ب-السندات :

وهي من أصول الثروة تحقق عائدا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (Rb)

وعائد السندات كشكل من أشكال الثروة ,انما يتوقف على معدل التغير في سعر الفائدة وعلى المستوى العام للأسعار .

جـ-الأسهم :

تعتبر الأسهم من الأصول المالية ,وهي أحد أشكال الثروة ويطلق "فريدمان " على الدخل المتحصل (Re) عليه من حيازة الأسهم, سعر فائدة الأسهم في السوق

د-الأصول الطبيعية :

ويقصد بالأصول الطبيعية هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية وهي تمثل رأس المال المادي كالالات والعقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حيازتها على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها والاهتلاك أي يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة ونرمز لهذا العائد بـ 1/p.dp/dt حيث تمثل 1/p مقلوب المستوى العام للأسعار و تمثل dp/dt معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمنT .

هـ-رأس المال البشري :

يقر" فريدمان " بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق الا أنه يرى أن هناك علاقة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي ويمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية أي أن يكون هناك تدفق من الثروة البشرية .

فاذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية الى الثروة البشريةW=y/p ولما كانت (w) الثروة الكلية ويمكن قياس ذلك,

ينتهى" فريدمان " الى أن الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط , بل تحكمه كذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق .

فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد ومعدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود .

وبعد كل ماسبق ذكره, فان الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود حسب" فريدمان" كالاتي :

$$M=f\ (p, Rb, Re, 1/p.dp/dT, w, u)$$

u: تمثل الأذواق وترتيب الأفضليات

تقوم معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الوحدات النقدية الاسمية وليس على أساس القيمة الحقيقية لذلك يمكن أن تقوم صورة معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الطلب على الرصيد الحقيقي بضرب طرفي المعادلة بـــ (1/p) قصد تحويل كمية النقود الى رصيد حقيقي .

وقد عبر "فريدمان"عن دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كمايلي :

$$M/p=f\ (Rb, Re, 1/p.dp/dT, w, u)$$

بالنسب" لفريدمان" يرتبط الطلب على النقود بمفهوم الثروة وحيث أن النقود أصل فان الطلب على النقود يرتبط طرديا مع فكرة الثروة,والدخل الدائم مؤشر عنها وهو ما يمثل المتوسط المتوقع للدخل في المدى الطويل ومنه لن يتقلب كثيرا الطلب على النقود مع حركات الدورة التجارية سواء رواج أو كساد لأن الدخل الدائم لايتأثر كثيرا بالدورة التجارية والاقتصادية .

ومن المعادلة السابقة يمكن أن نصل الى معادلة النظرية الكمية بضرب طرفي المعادلة في مقلوب الدخل(1/p) حيث عبر" فريدمان" عن هذه المعادلة كمايلي :

$$M/Y=1/V\ (Rb, Re\ ,1/p.dp/dT, W, u)$$

$$Y =V\ (Rb, Re,1/p.dp/dT,W, u)$$

حيث V تمثل سرعة دوران الدخل

وبنفس الطريقة يتم حساب دالة الطلب على النقود لأصحاب المؤسسات (رجال الأعمال)ولكن يلاحظ أن ظروف الانتاج تؤثر أيضا على هذه الحالة بالاضافة الى حالة الظروف الفنية والتقنية للانتاج .

ومنه يمكن الوصول الى حساب دالة الطلب الكلي على النقود بدلالة طلب الأفراد ورجال الأعمال.

*** تقييم النظرية**

-بالنسبة لعملية تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار كانت أكثر واقعية لأن الزيادة في كمية النقد المعروضة تؤثر في بادئ الأمر على الانتاج لتبدأ بعدها الأسعارفي الارتفاع .

-اعتمدت كذلك على العديد من المتغيرات التي من الصعب تقديرها كعائد رأس المال البشري والأذواق .

-تعتمد هذه النظرية في جوهرها على معلومات وبيانات واحصائيات أكثر من الجانب النظري .

وانطلاقا من هذا التحليل نلاحظ أننا تطرقنا لدالة الطلب على النقود أما بالنسبة لدالة العرض فقد قال هؤلاء أنها مستقلة تماما عن دالة الطلب وذلك لاختلاف المحددات .

الفرع الثاني : تحليل مدرسة التوقعات الرشيدة

ينتمى أنصار هذه النظرية الى التيار النيوكلاسيكي, حيث ينطلق من كون أن كل وحدة اقتصادية انما تبني سلوكها الاقتصادي على أساس أن تحصل على أفضل النتائج مما تملك من الموارد, حيث يفترض أن هناك رشدا في السلوك يدفع الانسان الى تعظيم المنافع الى أقصى حد ممكن والى تقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن فهناك أمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات وعند اجراء التوقعات لابد من استخدام تلك المعلومات أفضل استخدام لكي تكون التوقعات رشيدة والقرارات حكيمة وبالتالي هي أقرب الى قضايا السلوك .

ومن بين رواد هذه المدرسة نجد, " [29] "Friedrich von Hayek " "morgane shetern" الاقتصاديين النمساويين اللذين أشارا الى أهمية التوقعات في حركية النظام والتأثير على التوازن فيه.

أما فيما يخص التضخم فقد برز عنصر التوقعات في تحليل المدرسة السويدية الحديثة

[29] un article de wikipedia ,cite Internet fr.wikipedia.org/wiki/

" BENT HANSEN LEAND BIRD "حيث ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي يتوقف على خطط الاستثمار وخطط الادخار[30] ,وقد انتهت هذه المدرسة الى أن التضخم ينشأ نتيجة اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار حيث زيادة الاستثمار عن الادخار تؤدى الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع .

وعموما فقد استخدمت مقولة "التوقعات الرشيدة " بطرق مختلفة في كثيرمن النمادج الاقتصادية حيث استخدم الاقتصادي الأمريكيJ.Muth هذا المفهوم في مجلة الايكونوميتزيكا عام 1961 حيث حاول تفسير تحركات الأسعار من خلال التوقعات [31].

والنموذج النظري العام الذي تستند اليه مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال تفسير التضخم هو نموذج الاقتصاد السياسي ,وكما سبق ذكره أن الكلاسيك يعتبرون النقود حيادية وأنها مجرد ستار أوخداع تتعلق به الأشياء الحقيقية ومنه التغيرات الحادثة في كمية النقود ليس لها تأثيرعلى الجانب الحقيقي في الاقتصاد ويضاف الى ذلك افتراض المنافسة الكاملة أي أن الأسعار توائم نفسها بنفسها الأمر الذي يعني مرونة تامة لتحركات الأسعار ولاوجود لأي عناصر الجمود تسيطر على الأسواق .

في ضوء هذه الافتراضات يعتقد أنصار هذه المدرسة أنه اذا توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة فان الزيادة في عرض النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار ,أما الأسعار فتظل كما هي ومنه بقاء خطط الانتاج والمتغيرات الحقيقية بعيدا عن تأثير النقود ويشترط المعرفة المسبقة للخطط المستقبلية للحكومة اتجاه عرض النقود.

وبناءا عليه لوأدرك الأفراد مسبقا أن الحكومة سوف تزيد من عرض النقود في المستقبل فان كل المشاركين في الاقتصاد سوف يستخدمون هذه المعرفة لملائمة سلوكهم مع الزيادة في الأسعارالتي ستحدث وبالتالي لا تكون هناك أي مشكلة وبالتالي التوقعات الرشيدة ليست سوى السلوكيات المتلائمة مع الأسعار المتوقعة .

الاقتصادي " R.lucas " و" E.prescott " قاما بتقديم هذه الفرضية بدقة وهذا بافتراضهما لتوازن الأسواق في ظل التوقعات الرشيدة أين يكون دور المعلومات جد مهم .

وفي هذا المجال تعمل المؤسسة على الانتاج الى أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية وتعمل على الانتاج أكثر اذا ما لاحظت ارتفاعا في الأسعار مقارنة مع الأسعار الأخرى في الاقتصاد .

وهكذا يتضح لنا أنه لا يوجد اختلاف بين مدرسة التوقعات الرشيدة والنقديين, كما يؤكد أنصار هذه المدرسة على أن مستوى الأسعار المتحقق في فترة ما يتأثر أيضا بالتوقعات السعرية التي يجريها المنتجون والمستهلكون وهذه التوقعات سليمة اذا كانت مبنية على معلومات صحيحة .

---

[30] نعمت عبد اللطيف مشهور,"الزكاة والتضخم النقدي ",موقع الأنترنيت " www.islamonline.net

[31] رمزىزكي ,"التضخم في العالم العربي" ,المؤسسة الجامعية للدراسات ,1986,ص20 .

ومنه تقترح هذه المدرسة أن تكون مجموع السياسات والتوجهات العامة للحكومة محددة ومعروفة حتي يستطيع الأفراد ادراك حجم الفرص والمجالات المتاحة أمامهم مسبقا ومنه السياسة الضريبية والنقدية وسياسة الانفاق العام كلها يجب أن تكون واضحة ومعلنة لفترات قادمة حتي تأتي التوقعات سليمة وتكون سلوك الأفراد رشيدة .

الفرع الثالث : تحليل المدرسة المؤسسية

تعتبر هذه المدرسة من رواد الفكر الاقتصادي الرأسمالي وهي تنتقد الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد مثل الكينزية والنيوكلاسيكية ومن بين المفكرين لهذه المدرسة نجد :

J.K.Galbraith " " حيث ينطلق من مقولة معينة تقول :"أن التضخم هو المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلا بالنسبة لمجتمع الوفرة " ويأخذ" جالبريث" على الكينزية أن التضخم في زمن السلم قد يصحح نفسه بنفسه بطريقة مافي حين أن الواقع يشير الى أن القوى التي تعمل على اذكاء التضخم وجعلته فريدة أصبح لا يمكن السيطرة عليها في وقتنا الحاضر في ضوء سعي الدولة تحقيق التوظيف الكامل وانجاز معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

كما يعطي "جالبريث" أهمية خاصة لقوتين مسؤولتين عن احداث التضخم وهما[32]:

-قوة الاحتكارات

-قوة النقابات العمالية .

أما الأولى فيخلص الى نتيجة مفادها أن الطبيعة الاحتكارية لتكون الأسعار عطل مفعول القوى التي كانت تعمل في الماضي وتعزز الاتجاهات نحو هبوط الأسعار ,فالأسعار في الاونة الأخيرة من الممكن أن ترتفع بالرغم من النمو الذي يحدث في انتاجية العمل الأمر الذي كان يستدعى انخفاظها ابان عصر المنافسة الكاملة .

والثانية التي أولاهاأهمية خاصة قوة نقابات العمال التي نجم عنها مايسمي "الحركة التراكمية للأجور والأسعار",أي رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية وزيادة الأجور من ناحية أخرى بشكل متتالي وعلى أية حال فان لولب الأجورو الأسعار الذي يلعب دورا هاما في تفسيرالعملية التضخمية يبدو قوي المفعول وشديد التأثير حينما يكون النظام في حالة توظيف كامل .

والخلاصة من ذلك أن مشكلة التضخم ليست ناجمة عن التوسع المفرط في كمية النقود بل هي نتيجة لطبيعة المؤسسات التي تميز الان المجتمع الرأسمالي الصناعي ,وما ينشأ بينها من صراعات وهي

---

[32] رمزى زكي ,مرجع سبق ذكره ,ص22 .

ترجع الى قوة المؤسسات الاحتكارية ,وسيطرتها على الأسواق وعلى عملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق الى جانب ردود فعل مؤسسات نقابات العمال .

الفرع الرابع : تحليل مدرسة اقتصاديات جانب العرض

لاقت أفكار هذه المدرسة رواجا في أواخر السبعينات وازدادت شهرتها حينما استطاع أنصارها صياغة البرنامج الاقتصادي لـــ" مرجريت تاتشر" في بريطانيا ,كما نشيرالى أن هذه المدرسة لاتوجد لديها نظرية اقتصادية محددة كما أنه يغلب على هذه المدرسة الطابع المحافظ الليبرالي ونجد من بين مفكريها "جورج جيلدر" ,"وانسكي ","أ.كريستول",...الخ كما تتميز هذه المدرسة بنقدها الشديد لما جاء به كينز ولعل هذا العداء أو الانتقاد يتضح من خلال عنوان هذه المدرسة "اقتصاديات جانب العرض" لأنه اذا كانت الكينزية في التحليل الأخير قد قامت على تحليل الطلب الكلي الفعال ,وأعطت له أهمية قصوى في تحليل شروط التوازن العام وتفسير حالات التضخم مما جعل البعض يصفون الكينزية نظرية في اقتصاديات الطلب الكلي ,فان أنصار هذه المدرسة يتحدثون على العكس من ذلك عن اقتصاديات العرض كما يؤمن أنصارهذه المدرسة بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي لاتنطوي على اليات داخلية تعرضها لأزمات افراط الانتاج العامة بحكم ايمانهم بقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوى له " وعليه توجد دائما مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي كما أنهم يعتقدون أن الاضطراب الذي ينشأ بينهم ناتج عن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمؤسسات .

وأهمية قانون ساي للأسواق لايكمن في مجال قضية التوازن العام فحسب بل كذلك يوضح الطريق للخلاص من مأزق الرأسمالية ,فالقانون بحكم تركيزه على جانب العرض يشير الى أهمية زيادة الاستثمار والانتاج والانتاجية .

كما يبدو أن أنصارهذه المدرسة متفقون تماما مع النقديين فيما ذهبوا اليه من أن التضخم ما هو الا افراط في عرض النقود بصورة لاتتناسب مع النموالاقتصادي حيث يؤكد جيلدر :على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الانتاجية سيتسبب في النهاية الى رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود[33].

كما يشير أنصار هذه المدرسة الى أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم ,فالضرائب في رأيهم يجب النظر اليها على أنها تكاليف وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح ويصاب الموردون الحديون بالفشل ويهبط الانتاج ويستمر الطلب ,فترتفع الأسعار الباقية .

ينتقد أنصار هذه المدرسة منحنى فيلبس حيث لايتفقون مع وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حيث يرون أن الزيادة في العرض وما تؤدي اليه من تقليل العمال العاطلين يؤدي في نفس الوقت الى

---

[33] رمزى زكي ,مرجع سبق ذكره ,ص28 .

التقليل من القوى المغذية للتضخم ,لهذايعتقدون أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية للتضخم .

ويعطي أنصار هذه المدرسة للحوافز أهمية في تحليلهم, كما ينبغي التأثير على هذه الحوافز لعلاج مشكلات التضخم الركودي ,هذه الحوافز التي تؤثر في طريقة سلوك الأفراد ازاء العمل ووقت الفراغ من ناحية وتلك التي تؤثر في طريقة توزيع دخولهم ما بين استهلاك وادخار .

واعتمد أصحاب هذه النظرية على السياسة المالية في مكافحة التضخم خاصة منها الضريبة حيث تؤثر هذه الأخيرة على العمل والانتاج كما أنها تعتبر أداة للتحكم في الانفاق الكلي

المطلب الثـــالث: أنواع التضخم

لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية التي تحدد مفهوم التضخم وذلك لتعدد المعايير والأسباب المنشئة للظواهر التضخمية كما رأينا في المطلب السابق .

وتحديد مفهوم التضخم بأنه ارتفاع في الأسعار المتزايد ,تحديد ينقصه الوضوح ,فليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم حيث لايمكن اعتبار الارتفاع في الأسعار المصاحب لعمليات التنمية والازدهار الاقتصادي تضخما بل ربما يكون هذا الارتفاع مقصودا ومرغوبا فيه .

وتعدد المفاهيم المتعلقة بالتضخم أدى الى وجود أنواع متعددة حيث نجد :

التضخم بالطلب

التضخم بالتكاليف

التضخم الجامح (العنيف)

التضخم الزاحف

التضخم المستورد .

الفرع الأول : التضخم بالطلب

يحدث هذا التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات ,يرجع هذا التحليل الى الاقتصادي السويدي "فيكسل " والاقتصادي الانجليزي كينز .

قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب يتخد شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي يفوق الزيادة في العرض .

فعندما يوجد مثل هذا الفائض فانه سوف يؤدي الى زيادة الأسعار وعندئذ تعمل المؤسسات على زيادة الانتاج حيث تعبر زيادة الأسعار عن امكانية زيادة الأرباح كما أن زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي أي زيادة الانتاج ← زيادة الطلب الكلي على عناصر الانتاج ← زيادة الأجور ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الانتاج وبصفة خاصة العمل ← تتسرب الى الاستهلاك ←زيادة جديدة في الطلب ←تكرار الدورة السابقة ,حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار .

اضافة الى العوامل السابقة الذكر هناك عاملين أساسيين يدفعان بالطلب لأن يكون ضغوطا تضخمية[34] هما العامل النفسي والعامل الخارجي .

---

[34] أسامة محمد الفولي ,مجدى محمود شهاب ,"مبادئ النقود والبنوك " , دار الجامعة الجديدة للنشر ,1999 ,ص84 .

العامل النفسي :

يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحوالتمتع بحياة ترف أفضل , ما يدفع الى انماء الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد مما يجعل الرغبات تتجاوز امكانية الاشباع.

والعامل الخارجي :

قد تتحقق الزيادة في الطلب الداخلي نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية ,مما يزيد من حجم وسائل الدفع فيرتفع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستراد .

والخلاصة مما تم ذكره أن الزيادة في الطلب الكلي لاتكفي لارتفاع الأسعار الا اذا كان عرض السلع وانتاجها ثابتا نتيجة اما عجز في الجهاز الانتاجي عن التوسع أو عدم كفاية المخزون عن مواجهة الطلب الجديد أو كان العجز متحققا في بعض القطاعات ونتيجة ذلك ,فالوسيلة الوحيدة لتحقيق التوازن بين الطلب الجديـــد والعرض هو تضييق جزء من هذا الطلب برفع الأسعار كما هو موضح في المنحنى .

الشكل -3- : التضخم عن طريق الطلب

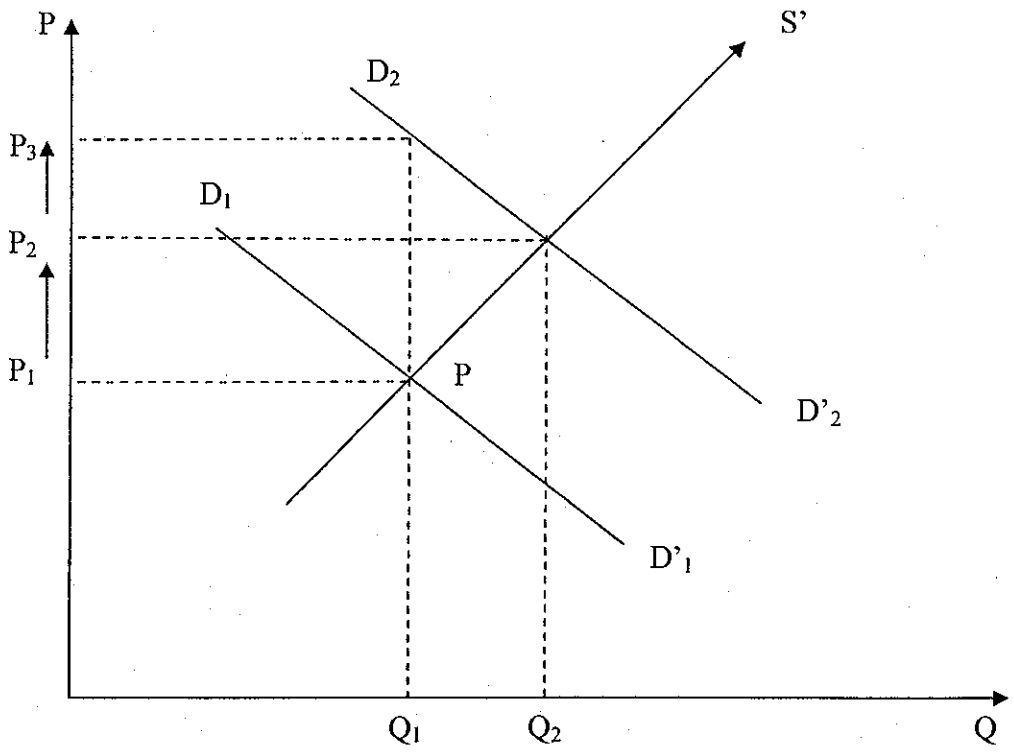

المصدر : M.E.Benissad, « essais d'analyse monétaires» ,3eme édition, opu, 1980, p34

من خلال الشكل يوضح لنا التضخم عن طريق الطلب حيث بزيادة الطلب ينتقل منحنى الطلب من D1 الى D2ومع عدم مرونة العرض فان الأسعار تتجه نحو الارتفاع من P1 الى P2 .

الفرع الثاني : التضخم بالتكاليف

يحدث التضخم في هذه الحالة عندما يكون الارتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الانتاج دون أن يكون هناك تغيير في الطلب,والزيادة في نفقات الانتاج ترجع الى زيادة معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة مداخيلهم وبذلك تقوم الدولة أوالمؤسسات بزيادة أجورهم دون تحمل عبء هذه الزيادة ,وذلك باللجوء الى رفع الأسعار بدلا من انقاص معدلات الأرباح وتحمل هذه الزيادة على نفقات الانتاج الأخرى ومن جراء ذلك تحقق هدفا مركبا ,الاستجابة لمطالب العمال وامتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار ,ويضاف الى ذلك أن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في انتاجية العمل. كما أن ارتفاع الأسعار يتجاوز نسبة ارتفاع الأجور ويسبقه بفترة زمنية.

يمكن استخلاص أن التضخم عن طريق زيادة مستويات الأجور لايمكن تحققه الا اذا توفرت شروط تتمثل في موقف المؤسسات الانتاجية من ارتفاع الأجور ,فاما أن تتحمل هذه المؤسسات الزيادة في النفقات وبالتالي تقلل من أرباحها دون المساس بالأسعار وبقائها على حالها واما تتمسك المؤسسات بثبات معدلات الأرباح المحصل عليها ومنه نقل عبء الزيادة في الأجور الى المستهلك عن طريق رفع الأسعار والغالب والأرجح هو الموقف الثاني ,فالمؤسسات تستجيب لرفع الأجور وترتفع بذلك نفقات الانتاج مع المحافظة على أرباحها ومن ثم ارتفاع الأسعار .

من خلال المنحنى التالي نلاحظ أنه في الفترة T هناك عرض كلي O والطلب D ونقطة تقاطعهما تمثل السعر التوازني .

نفترض اقتصاد, أن العمال يطالبون برفع أجورهم دون الزيادة في الانتاجية ومنه هناك ارتفاع في أسعار السلع بالمقابل قيمة العرض ترتفع أي انتقال خط O1 الى O2 .

السيولة الزائدة المتوفرة بزيادة مداخيل العمال سوف تؤدي الى زيادة الطلب أي انتقال D1 الىD2 ومنه انتقال نقطة التوازن نحو الأعلى وبالتالي بقاء كميات الأرباح على حالها الا أن السعر هو الذي تغير نحو الارتفاع وهذا يمثل التضخم بالتكاليف.

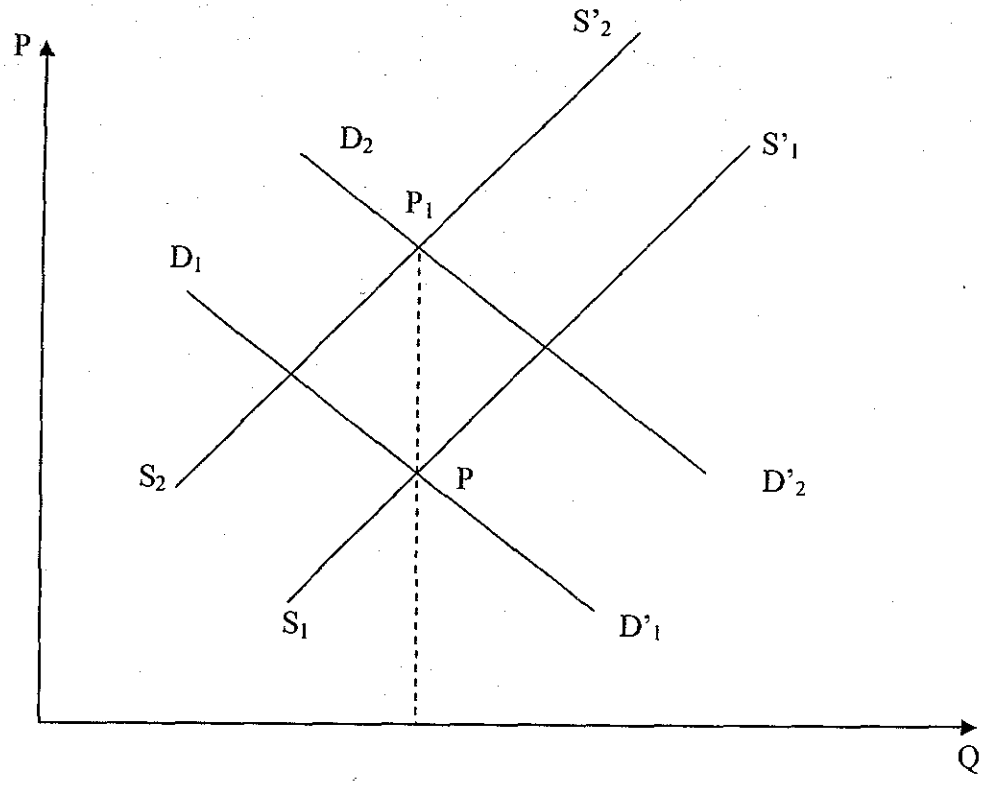

الشكل -4- :التضخم عن طريق التكاليف

المصدر: M.E.Benissad" ," essais d'analyse monétaire ",opu, p44

التضخم الزاحف :

يتولد هذا النوع من التضخم من خلال مراحل النمو الاقتصادي للدول الصناعية في القرن العشرين حيث تعرضت هذه الدول الى حركة تصاعدية للأسعار والتي اتصفت بالدوام ,فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولاتؤدي الى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة فهي لاتتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي في المدى الطويل ,ومنه تكون خطورة هذا النوع من التضخم في الأثر النفسي البسيط الذي يحدثه على قبوله .

وهذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الاصدار النقدي أو الائتمان المصرفي وانما التزايد المستمر في الأسعار هو الذي يؤدي الى زيادة التداول النقدي [35] .

[35] **أسامة محمد الفولي** , مجدى محمود شهاب ,مرجع سبق ذكره ,ص28 .

الفرع الثالث : التضخم الجامح (العنيف)

هذا النوع يتولد من التضخم الزاحف ولكن يكون أكثر عنفا وأقوى درجة فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأجور و الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية أين تفقد النقود وظائفها كمخزن للقيمة ووحدة للقياس .

وهذا التضخم يؤدي الى انهيار النظام النقدي بأكمله ولقد تواجد هذا النوع من التضخم في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية ,و أوضح مثال له ما حدث في ألمانيا حيث انهار النظام النقدي الألماني حتى أن كثيرا من الشعب الألماني لجأ لنظام المقايضة واستخدام السلع بدلا من النقود حيث كان التاجر يحدد سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات [36] أنظر الشكل التالي :

---

[36] لبنى سعيد,"التضخم ... غول الغلاء ", موقع الأنترنيت, www .Islamonline. Net

الشكل -5- : تطور النقود والأسعار في ألمانيا خلال مرحلة مابين الحربين العالميتين

المصدر : **Gregory N .Mankiw**, op cite , p 126

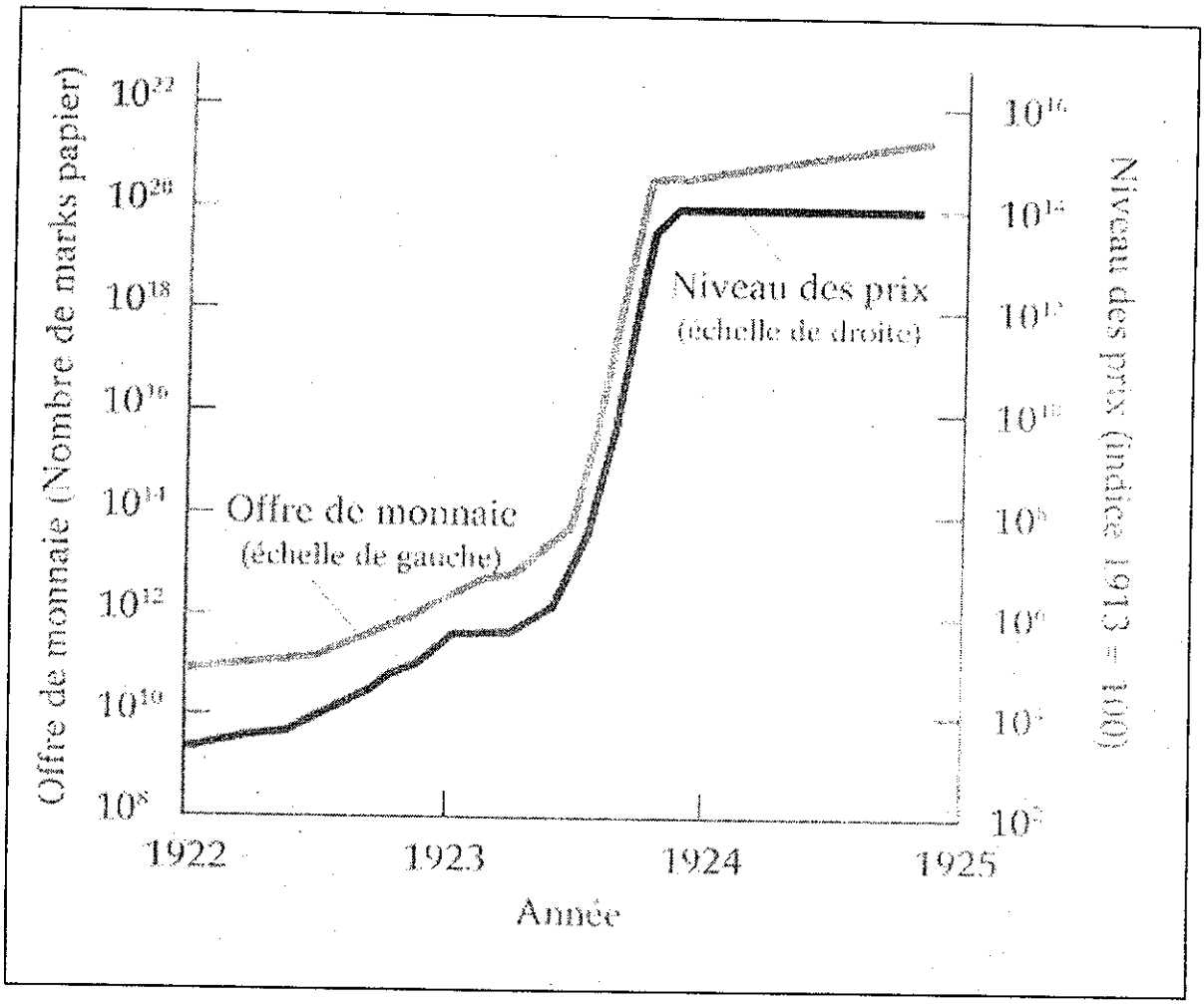

يبين الشكل أعلاه عرض النقود ومستوى الأسعار في ألمانيا من جانفي 1922الى ديسمبر 1924, الارتفاعات الهائلة لكل منهما تبين مع ظهور الاصدارات لكميات كبيرة للنقد[37].

[37] **Gregory N.Mankiw**," macroéconomie"traduction de la 5éme édition américaine par Jean Houard ,3éme édition, 2003, p126.

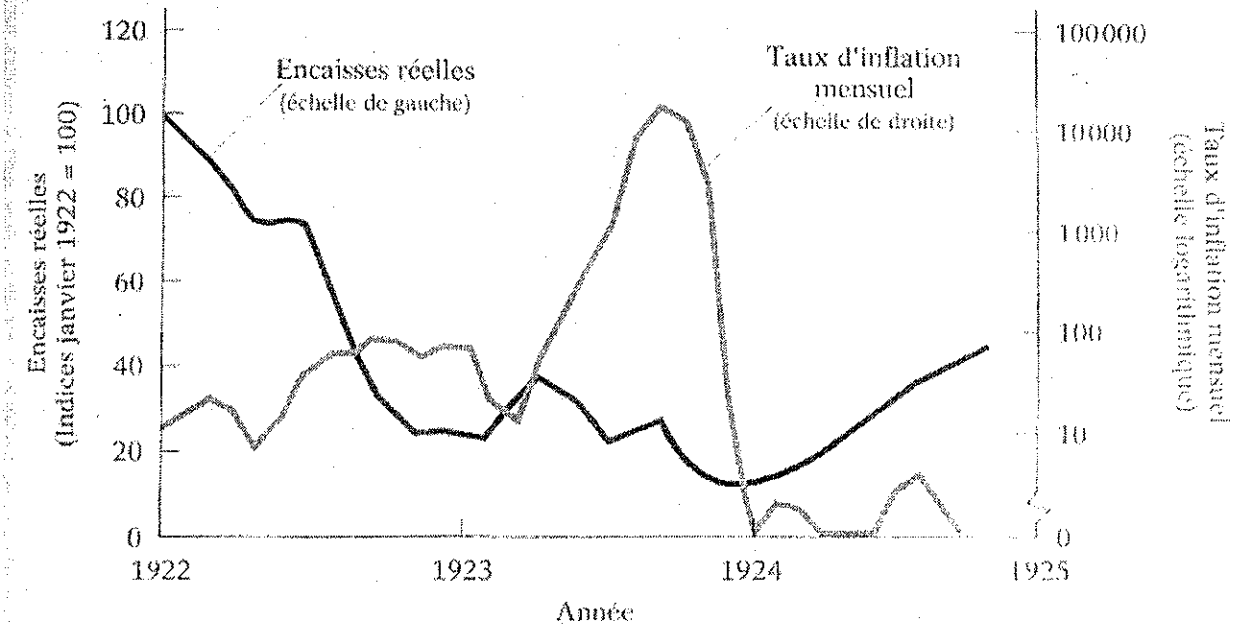

Figure 4.6B L'inflation et les encaisses monétaires réelles en Allemagne entre les deux guerres mondiales

الشكل -6- : يوضح التضخم والأرصدة النقدية الحقيقية في ألمانيا

المصدر : **Gregory N.Mankiw** , op cite, p 127

والحكومة لكي تواجه الزيادة في الأجور والزيادة في الانفاق وتسديد الدين العام تقوم باصدار نقود جديدة دون أن يقابل ذلك غطاء نقدي من أصول حقيقية معبرة عن ازدياد النشاط الاقتصادي الانتاجي وبالتالي ازدياد الطلب على السلع ,واذا لم تقابل هذه الزيادة في عرض النقود زيادة في حجم الادخار فسوف تتناقص قيمة النقود,كما أن المدخرات المسبقة تتحول الى سلع وخدمات لعدم جدوى امساكها في شكل نقدي فيزيد ذلك مرة أخرى الى دفع الطلب فترتفع الأسعار ومنه تتزايد الأجور وهكذا, في حلقة دائرية مفرغة والنتيجة أن المدخرات النقدية تفقد قيمتها و وظائفها ويتدهور ميزان المدفوعات وتستنفذ موارد الدولة من الاحتياطي من العملات الذهبية والأجنبية .

الفرع الرابع : التضخم المستورد

ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار فكلما كانت هذه العوامل مؤثرة في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيرا والبلاد المتخلفة تعاني كثيرا من هذا النوع من التضخم بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتعاظم درجة انفتاحها على العالم الخارجي ,كما يرجع كذلك الى القنوات التالية [38] :

1- درجة الانكشاف على العالم الخاجي وهي تعبر عن التعامل مع الخارج فكلما كانت كبيرة زادت حساسية الاقتصاد لاستراد التضخم .

2- وهو الميل المتوسط والميل الحدي للاسترداد فكلما ارتفع هذين الميلين وزادت الأسعار العالمية للواردات كلما زاد استراد التضخم للأسباب التالية :

*زيادة الاعتماد الغدائي على الخارج

*الاعتماد في عملية الانتاج على مواد مستوردة

*ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في برامج الاستثمار المحلية

3- طبيعة التوجه الجغرافي للواردات فكلما كانت الواردات من البلدان المصابة بالتضخم كلما زادت درجة استراد التضخم عما لو كانت هذه الواردات من مناطق مختلفة (متطورة ومتخلفة) .

4-التغير في سعر الصرف حيث كلما تعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات (أو ضعف الدولة على الاسترداد) ,كلما زاد تعرض الاقتصاد لاستراد التضخم حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة على الأقل بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة .

5-العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات وعرض النقود المتداولة [39] خاصة في أوقات زيادة أسعار الصادرات حيث عندما ترتفع هذه الأسعار وتتزايد المداخيل النقدية وأرصدة الصرف الأجنبي ,ينجم عن ذلك حركة توسعية في الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي ولمواجهة ذلك سوف يتزايد عرض النقود وترتفع الأسعار في ضوء عدم مرونة جهاز الانتاج الوطني .

---

[38] رمزى زكي , مرجع سبق ذكرة , ص38 .

[39] علي توفيق صادق ,"أثرعائدات النفط على السياسات المالية والنقدية في دول الأوبك "المجلد الخامس , العدد الثاني ,1979 .

الخلاصة :

يمثل التضخّم النقديّ أحد الأمراض الاقتصاديّة والاجتماعية التي تعبث في جسد الاقتصاد القوميّ وتُحدث فيه اختلالات سيئة، وقد انتشر هذا المرض في عدد كبير من دول العالم، واشتدت الموجات التضخّمية، خاصة في السبعينيات من هذا القرن، حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية تجندت لدراستها العقول الاقتصاديّة؛ بغية الوصول إلى حلول لإيقاف هذا الخطر الزاحف وتلافي آثاره السيئة.

ويرجع التضخّم في جوهره إلى اضطراب قُوَى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة.

أو بعبارة أدق: ينشأ التضخّم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القوميّ ويترتب على هذه الاختلالات ارتفاع متواصل في الأسعار، فيؤدي إلى ارتفاع الأجور وأثمان العوامل الإنتاجية، وسائر تكاليف الإنتاج، يليه ارتفاع متتالٍ في الأسعار، وهكذا.

أما إذا تدخلت عوامل خارجية في ظهور التضخم أطلق عليه التضخم المستورد,وإذا أبطأت خطوات التضخّم، فإن التضخم يُسمَّى باسم التضخّم الزاحف

فإذا ما استمرت هذه الخطوات، وطال أمد التضخّم، واشتد، وتفاقمت خطورته، وتسارعت خطواته، عُرف باسم التضخّم الجامح .

وقد سيطرت مشكلة التضخم المزمنة على اهتمام المفكرين الاقتصاديِّين؛ فعكَفوا على دراسة أسباب هذه الأزمات التضخمية؛ من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وما يترتب عليه من آثار ضارة بالاقتصاد القوميّ.

يُرجع الاقتصاديّون الكلاسيك التضخّمَ النقديّ أساسًا إلى ظاهرة نقديّة خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار؛ نظرًا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، وهو نفس ما ذهبت إليه النظرية العامة لكينز، حيث تتبلور ماهية التضخّم في وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية، وتكون الفجوة التضخّمية هي التعبير عن هذا الاختلال بين الطلب والعرض.

أضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكمّيّة للنقود عاملاً جديدًا، فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقة بين الطلب الكليّ والعرض الكليّ. وترى هذه المدرسة أن هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدخل – كما ترى النظرية الكينزية – وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

وقد أدى استمرار التضخّم النقديّ مع وجود معدلات عالية من البطالة الى انتشار ظاهرة التضخّم الركودي la stagflation .

أدت ظاهرة التضخم الركودي إلى عودة اقتصاديّ مدرسة شيكاجو، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، إلى النظرية الكمية للنقود، حيث يرون أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخّم والبطالة، وأن التضخّم ظاهرة نقديّة بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، أي أن حالة التضخّم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة.

ويتفق اقتصاديّو الفكر النقديّ les monétaristes على أن معالجة ظاهرة التضخّم المعرقلة لعملية التنمية لن تتم إلا من خلال رسم سياسة نقديّة وماليّة حكيمة وغير تضخّمية، تستهدف تحقيق التوازن بين كميّة النقود وحجم الناتج عن طريق تغيير الائتمان المصرفيّ وامتصاص فائض الطلب.

ويقابل هذا الاتجاه للاقتصاديّين النقديّين الذين ركزوا على الجانب النقديّ من ظاهرة التضخّم اتجاهًا آخر يرى في التضخّم ظاهرة اقتصاديّة واجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكليّة الموجودة بصفة خاصة في الاقتصاديّات المتخلفة . وقد عُرف اقتصاديّو هذا الاتجاه بالهيكليّين les structuralistes، وقد كان شولتز أول من لفت النظر إلى أهميّة التحليل الهيكليّ للتضخّم الذي يبين وجود خلل هيكليّ ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغير ليتلاءم مع تغير بنيان الطلب، نظرًا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجيّ. ويضيف شولتز إلى هذا الخلل عدمَ وجود بطالة والاقتراب من مستويات تشغيل عُليَا.

ولا يقتصر ارتفاع الأسعار على تلك المنتجات التي زاد الطلب عليها، وإنما يمتد إلى منتجات الصناعات التي انخفض الطلب عليها أيضًا؛ نظرًا لقوة نقابات العمال التي تُسهم في تجميد الأجور، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الخام التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي زاد الطلب على منتجاتها.

اعتبرت الزيادة في الأجور أحد مسببات التضخم بالتكلفة مقارنة مع ارتفاع أسعار المواد الأولية ,وهوامش الربحية وما نجده هنا هو صعوبة التمييز بين التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف,هذا لأن السبب الأساسي لارتفاع الأجور وبالتالي الأسعار لا يقتصر على الطلب والعرض فقط بل أيضا على متغيرات أخرى لها يد في ذلك .

المبحث الثـــاني :

النظريـــات المفســـرة للبطالـــة

مقدمة

يعتبر البشر أعظم مورد انتاجي خلقه الله ,فنجد الانسان هو الذي يخلق القيمة للأشياء التي لولاه لظلت حبيسة الطبيعة عديمة المنفعة وجهد الانسان العضلي والفكري هو الذي يستطيع تحويل الموارد المادية من مجرد شكلها الخام الى سلع وخدمات متنوعة وصالحة للاستعمال البشري .

والانسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي,فهو الخالق للانتاج ذاته اذ لاتنتج الموارد الطبيعية بذاتها شيئا,فهو وعاء القوة العاملة وهو الهدف النهائي لعملية الانتاج لأنه هو المستهلك النهائي لكل ما يتم انتاجه وبالتبعية هومبعث الطلب الرئيسي على الانتاج ,والانسان هو عنصر تقدم المجتمعات, فمما لاشك فيه أن توافر القوة العاملة بالقدر المناسب للموارد الانتاجية وبالخبرة الفنية المطلوبة والتنظيم الفعال يزيد من استغلال الموارد الانتاجية المتاحة ويحقق بالتالي قدر أكبر من الرفاهية لكل أفراد المجتمع .

لهذه الأسباب اكتسبت دراسة الموارد البشرية أهمية خاصة واستحوذت على اهتمامات كافة المدارس الاقتصادية وقد اعتبر بعض المفكرين الاقتصاديين أمثال ريكاردو وماركس العمل بمثابة المصدر الوحيد للقيمة اذ حددوا قيمة السلع بناءا على ما يبذل فيها من عمل وقد أعطى القران الكريم للعمل أهمية قصوى اذ اعتبره أساس الجزاء في الدنيا والاخرة .

والقوى العاملة هي القوة البشرية الايجابية وهي عنصر الانتاج الأساسي ولقد كرم الله سبحانه وتعالى العمل واتسمت نظرته بالعمق ,حيث ركز على كميته ونوعه وكفاءته .ولهذا اقترنت معظم الايات بكلمة "من أحسن عملا " و"عملوا الصالحات ",كما أورد الحديث الشريف "أن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " وهذا ما يطلق عليه في لغة العصر "الانتاجية " و"الكفاءة " ,كما أولت المدارس الاقتصادية أهمية خاصة لعنصر العمل واعتبره البعض بمثابة المصدر الوحيد للقيمة .

الا أن البطالة, تعتبر بمثابة مرض عالمي مزمن وفتاك متى حلت فانها تؤثر سلبا على مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يدفع بالدول الى الدخول في خضم المعترك قصد ايقاف زحف هذا الشبح من خلال تعزيز العمالة لخلق مناصب شغل جديدة وبقدر يمكن البطالين من الاستجابة لمتطلباتهم ومن ثم الاستمرار في الحياة .

مفاهيم البطالة :

البطالة ظاهرة اقتصادية كلية (macroéconomique)التي تصيب أكثر الأفراد [40] وهي تعبر عن الحالة التي تظهر عندما يكون هناك من يرغب في العمل ولا يجد عملا والكلمة لذلك تستخدم للدلالة على بطالة اجبارية أي لا يختارها الفرد بحريته [41].

-البطالة ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل[42] .

-البطالة ظاهرة سوسيو اقتصادية تخص فئة ما فوق 15سنة وهي بصدد التفتيش عن عمل دون جدوى كما أن هذه الفئة هي قادرة على العمل الا أن الفرصة لا تتاح لهم [43],وهي الفئة التي يتراوح سنها ما بين 15 و64سنة باستثناء الطلبة والشباب الذين هم بصدد تأدية الخدمة العسكرية والمعوقين .

-وحسب(BIT) المكتب الدولي للعمل ,فان الشخص يعتبر بطالا اذا توفرت فيه الشروط التالية :

ليست له أية وظيفة أو عمل يقوم به

أنه بصدد التفتيش عن العمل

أنه جاهز للتشغيل

معدل البطالة :

ويقصد بمعدل البطالة نسبة العمال العاطلين بالفعل الى حجم القوة العاملة للاقتصاد الوطني[44]

معدل (نسبة) البطالة =حجم البطالة (عدد العاطلين)//اجمالي القوة العاملة .100

نشير أن نتائج المعادلة تتأثر بعاملين رئيسيين :

الأول له علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميا للدخول كقوة عمل أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلا عن العمل .

---

[40] **Gregory N.Mankiw**, " macroéconomie", déjà cité, p187.

[41] ج.د.ورسك ,نقله الى العربية د.محمد عزيز ,محمد سالم كعيبة "البطالة مشكلة سياسية واقتصادية "جامعة قاز يونس ,الطبعة 1 ,1997,ص22

[42] محمد الحضاونة ,عبد السلام النعيمات ,عبيد الووضان ,"الفقر والبطالة في الأردن "الجمعية العلمية الملكية ,1998 ,ص31-33 .

[43] Revue les problèmes économiques (travail-formation-emploi) .n° 2575 du 1juillet 1998, p2.

[44] محمود الطنطاوي الباز ,"مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي ", مؤسسة الثقافة الجامعية , طبعة 2004 ,ص157 .

ومنه معدل البطالة هو مقياس لحجم البطالة في وقت ما وفي بريطانيا يحتسب هذا المعدل بقسمة عدد المتعطلين الذين تظهر بطاقاتهم الخاصة بالتأمين الاجتماعي لدى مكاتب التشغيل على مجموع القوة العاملة في الدولة وضرب ناتج القسمة في 100.

وفي دول أخرى يحتسب هذا المعدل على أساس استقصاء دوري بالمعاينة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ,لذلك لا يمكن مقارنة معدلات البطالة بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف تعريف البطالة واختلاف طرق جمع المعلومات عن عدد العاطلين .

التوظيف الكامل :

يعتبر النشاط الاقتصادي في حالة توظيف كامل عندما لا يوجد الا البطالة الاحتكاكية فقط, بمعنى أن كل من يرغب في العمل بمعدل الأجر السائد في هذا النوع من الأعمال لا بد أن يحصل عليه [45] .

كما أشار William Beveridge " في كتابه المعنون "الاستخدام الكامل في مجتمع حر" سنة 1944, وهويقدم تعريفه عن الاستخدام الكامل بقوله "أنه حالة من الأوضاع التي تكون فيها الشواغر التي لم تملأ لا تقل كثيرا عن عدد الأفراد العاطلين . . ."[46] .وقد اختار بنفسه أن يعرف الاستخدام الكامل باعتبار اشتماله على وظائف شاغرة تزيد على عدد الأفراد العاطلين ولم يذهب الى أنها أقل بمقدار طفيف ثم أضاف الى ذلك أن الوظائف ينبغي أن تكون بأجور عادلة أو منصفة .

الا أنه بسبب الاضطرار الى التعطل عندما يرغب الفرد في الانتقال من عمل لأخر لهذا لابد أن يوجد في أي وقت من السنة وفي أي دولة قدر معين من البطالة لذلك نلاحظ أن مستوى التوظيف الكامل وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي ,الذي يترتب على هذا المستوى يقيس انتاج الطاقة الانتاجية بكاملها في المجتمع في وقت معين أي أقصى انتاج يمكن أن يحققه الاقتصاد الوطني في دولة ما وفي وقت معين, عندما تكون جميع الموارد في حالة توظيف كامل .

وهناك اختلاف بين الاقتصاديين الكلاسيك والاقتصاديين الكينزيين حيث يعتقد الكلاسيك أن توازن النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق الا عند مستوى التوظيف الكامل فهما وجهان لعملة واحدة بمعنى أن تحقق أي منهما يعني تحقق الاخر ,حيث يعتقدون أن القوى الاقتصادية اذا تركت دون أي تدخل فلابد أن تؤدى الى التوظيف الكامل وبذلك يتحقق التوازن العام .

أما كينز و مدرسته فيعتقدون أن التوازن يمكن أن يتحقق دون مستوى التوظيف الكامل حيث أن توازن الاستثمار مع الادخار يؤدي الى تحقيق التوازن عند مستوى الدخل الوطني (الناتج الوطني) لكن هذا لايساعد على تحقيق التوظيف الكامل فلهذا يعتقدون أن التوظيف الكامل هو حالة يجب أن يسعى المجتمع الى تحقيقها ,واحداثها بالعمل على رفع الاستثمار وبالتالي الناتج الوطني حتى يصل الى

---

[45] د.الأخضر عزي,"فعالية سياسة التشغيل من خلال صندوق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة",مجلة الجندو,السنة الثالثة,العد 26,يناير2006

[46] ج.د.ورسك ,نقله الى العربية د.محمد عزيز ,محمد سالم كعيبة ,مرجع سبق ذكره ,ص66 .

المستوى الذي يتفق والتوظيف الكامل ,واذا لم يتم احداث ذلك فلابد من تدخل الحكومة لتحقيق هذا المستوى .

القوى العاملة :

يقصد بالقوى العاملة, جميع الأفراد من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه, ويقصد بالقادرين على العمل ,الأفراد القادرون وهم في سن العمل ولايدخل ضمن هؤلاء بطبيعة الحال من لم يبلغوا سن العمل ,أو جاوزوها أو كانوا عاجزين عن العمل كالمقعدين ,وتشمل القوى العاملة صنفين من الأفراد :

ا-الصنف الأول: وهي القوى العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب, ما يعني أنها تشمل كذلك الأفراد الذين يعملون لدى الغير أو لحسابهم الخاص وكذلك أصحاب الحرف المستقلة .

ب-الصنف الثاني : هو القوى العاملة العاطلة وهم الأفراد القادرون على العمل ولكنهم تعطلوا عن العمل بسبب البطالة .

وتمثل نسب القوى العاملة الى مجموع السكان ,ونسب القوى العاطلة الى مجموع القوى العاملة مقاييس مهمة في التنمية الاقتصادية ,لأنها تقيس ما يوصف بنسبة الاعالة أي نسبة الذين يساهمون في صنع الناتج الوطني ونسبة الذين لايساهمون فيه .

معدل الاعالة = مجموع السكان غير النشطين اقتصاديا [47]

مجموع السكان النشطين اقتصاديا

معدل الاعالة = مجموع فئة السكان الأقل من 15سنة +مجموع فئة السكان الأكثر من 65سنة

مجموع فئة السكان من 15-64سنة

وتبين معدلات الاعالة المرتفعة مقدار العبء الواقع على النشطين الاقتصاديين .

نشير الى أن التعريفات المتعلقة بمن يدخل ضمن القوى العاملة المستخدمة أو القوى العاملة العاطلة قد تختلف من قطر لأخر, وقد تختلف في القطر الواحد بين فترة وأخرى لذلك يجب التأكد من تجانس التعريف قبل الاقدام على المقارنة واستخلاص النتائج .

---

[47] محمود الطنطاوى الباز , ,"مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي ", مؤسسة الثقافة الجامعية , طبعة 2004 ,,ص162 .

المطلب الأول : اراء مختلف المدارس حول البطالـــة

الفرع الأول : المدرســـة الكلاسيكيـــة

فيما يخص وجهة النظر الكلاسيكية ذات التحليل الديناميكي ,نقول أن هذه الأخيرة ترى سوق العمل ديناميكية خاصة,حيث أنه يمكن من استقرار مستويات الأجور ومستوى الناتج الوطني لهذا فان الكلاسيك يرون أن التوازن في سوق العمل لا يتم الا من خلال الاستخدام الأمثل و الكامل لليد العاملة, هذا التوازن الذي لا يتحقق الا اذا توفر شرط المنافسة الكاملة ما بين أصحاب المشاريع (رؤوس الأموال) والعمال (قوة العمل) واذا حدث وأن بقيت بطالة داخل سوق العمل فانها لا تكون الا بطالة اختيارية, ومنه البطالة غير ارادية حسب الكلاسيك غير ممكنة [48] .

حيث ان البطال بامكانه ان يجد وظيفة و باعتباره شخصا عقلانيا قد يرفض هذه الوظيفة بمجرد اقناعه انها لا تناسبه سواءا من حيث ملئها لوقت الفراغ و منه فان التفكير الليبرالي يرى ان البطالة ظاهرة ارادية و خارجية و قد دامت هذه الفكرة حتى غاية 1929 حيث نجد من بين الكلاسيك الذين عالجوا البطالة الرائد الكلاسيكي "أدم سميث" حيث يرى ان سوق العمل قادر على خلق ثراء, هذا الثراء من شأنه تقليل نسبة البطالة بشكل دائم و مستمر و ان كان الاقتصاد منتعشا الامر الذي يؤدي الى الزيادة في قدرات التشغيل و بالتالي فهو يساعد على تحسن الأجور كما يرى ادم سميث ان الاستثمار يؤدي الى دفع عجلة النمو الاقتصادي ما يساهم في خلق مناصب شغل .

اما دافيد ريكاردو David Ricardo فيرى ان البطالة ممكنة في المدى الطويل و النظرية الكلاسيكية لم تكن تتصور وجود بطالة مكثفة طويلة الاجل كحل محتمل و ممكن لمعالجة ازمة السوق فكل تصوراتها جاءت محمولة على تأثيرات التقدم التقني على مستويات العمل و من خلال اطروحة ريكاردو (بالتكامل) يعتقد انه بقدر ما يساهم التقدم التقني في القضاء على مناصب الشغل بقدر ما يساهم في خلق مناصب شغل جديدة اي المزيد من الاداء الذهني على حساب الاداء العضلي و كلما زاد التقدم التقني تحسنا, تحسنت الأجور و القدرات الشرائية التي من شأنها تحفيز ظهور حاجيات جديدة .

---

[48] **Delas-Jean pierre**, "économie contemporaine, faits-consept, théories", ed marketing, 1991, p35.

الفرع الثاني : الاراء الماركسية

يرى الكثير من الماركسيين امثال روزا لوكسمبورغ و ن.ا.لينين ان البلدان الراسمالية الناضجة ستتوجه الى الاستغلال الامبريالي للشعوب الفقيرة وأن رخاء الراسمالية سيرتبط باستغلال الثروات الباطنية لهذه الشعوب و حتى تتجنب الدول الراسمالية بطالة شاملة و تعظم ارباحها ستحاول اجراء الكثير من الاستثمارات في الخارج و بهذا نجد ان منطق ماركس يعتبر البطالة ذات صبغة مزدوجة[49] فمن اجل تغطية الميول نحو انخفاض معدلات الارباح فان اصحاب رؤوس الاموال يمارسون نوعا من الضغوطات لتخفيض الاجور و هذا منطق يهمل التقدم التقني الموفر لمناصب الشغل و هذا هو نفسه منطق خاص في دالة انتاج نجميعية .

اما بالنسبة لاخيه العدو مالتوس 1766- 1832 المهتم بالاحداث الواقعية خاصة بمشاكل السكان فهو يرى ان الانسان و الفقر توأمان لا يفترقان كون ان المواد الغذائية تزداد بمقدار متتالية حسابية اما النمو السكاني فيزداد بمقدار متتالية هندسية و هذه الزيادة تؤدي الى خلق جيش من البطالين يؤثر على الأجور و تدفع بها الى الانخفاض .

الفرع الثالث: الاراء الكينزية

فالنظرية الشبه كينزية Prè- Keynèsienne تربط البطالة بمستويات الأجر الجد عالية و الغير واقعية لهذا نرى أن وجهة نظر" Keynes " والتي يوافقه عليها كل من J.kaldor " , "P.Ralecki","J.Robinson" " يرى أن البطالة ناجمة عن ارتفاع الانتاج ونقص الطلب أي عن الاختلال ما بين العرض والطلب حسب قانون السوق ,اذا " كينز" يرى أن عرض العمل مرتبط بالأجر الاسمي ومستقل عن الأجر الحقيقي ,لهذا فانه للخروج من الأزمة يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التوازنات في سوق العمل ومعالجة الاختلالات, بمعنى اخر نقول أن "كينز" يرى أن تخفيض الأجور الاسمية غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل وفي حالة تحقق التوظيف الكامل ,فهذا يعنى أن سياسة تخفيض الأجور الاسمية كانت مرفقة بسياسة نقدية نقابية [50].

عموما فان "كينز " يدخل في النظرية امكانية التضخم في حالة الاستخدام الكامل كما رأينا سابقا ,الأمر الذي جاء به A.W.Philips من خلال تبيان العلاقة العكسية ما بين اختلاف الأجور و البطالة .

---

[49] بول . ا.ساموليسون ترجمة موفق مصطفى " علم الاقتصاد المشاكل الاقتصادية المعاصرة , ديوان المطبوعات الجامعية ,1993 , ص 337 .

[50] **Oslan Mancur**, " grandeur et décadence des nation ", the rise and decline of nation, bannnel édition, 1983, p276.

الشكل -7- :انخفاض الأجور يؤدي الى اتساع البطالة

المصدر : "**Gilles Ferréol, Philippe Deubel**, Economie du travail, ", Ed Armad colin, 1990" p79

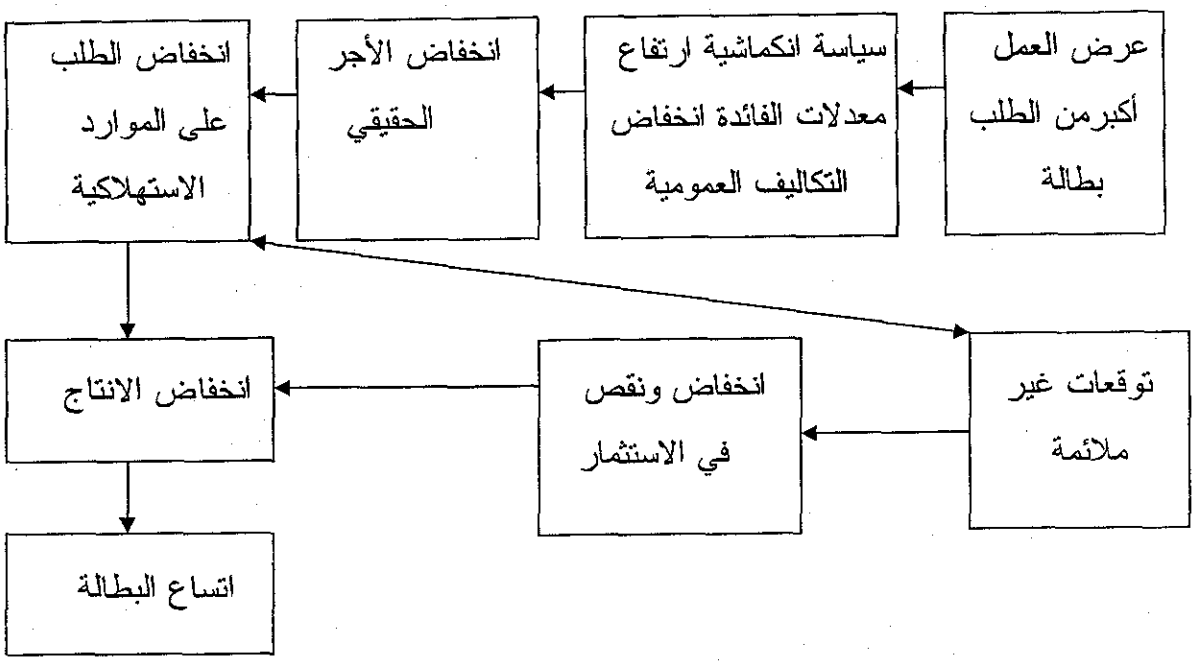

الفرع الرابع : الأراء النيوكلاسيكية

احتكار هذه المدرسة لجوائز نوبل (Prix Nobel) هو السمة المميزة لها وأهم تيارات هذه المدرسة تنحصر في مدرسة لوزان المؤسسة من طرف " L.Walras", مدرسة فيينا "كارل مانجر " Carle "Menger (1840-1927) "وأخيرا المدرسة الانجليزية "ستانلي جيفنز " "Jevans stanly (1835-1882) وبشكل عام نقول أن معظم أفكار هذا التيار جاءت لتبيان الأهمية التي يحتلها السعر في سوق العمل ,أي أن السعر هو المحرك الرئيسي في سوق العمل ومن الاقتصاديين الذين يعتمدون هذا التحليل" Walras" (1834-1910) فهو يرى أن سوق العمل خاضع لمرونة الأسعار, وأن أي اختلال في سوق العمل من شأنه احداث بطالة غير ارادية اجبارية وهذا لا يتحقق الا في حالة حدوث تدخل خارجي يتسبب في الحد من مرونة معدل الأجر ,وهنا نسجل انتقادات " Jacques Rueff" الذي انتقد نظام التعويض على البطالة الذي اعتمد في بريطانيا عام 1911 والمعروف بـــ Dole والذي من شأنه تسبيب بطالة ارادية دائمة .

ان هذا التحليل يبين أن كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك ,قد اتفقوا على فكرة واحدة سببها وضوح صورة تفاقم البطالة خاصة بعد أزمة 1929 نتيجتها أن البطالة سببها تدخلات الدولة والنقابات المؤدية الى اضطراب التوازنات .

يبين النيوكلاسيك أن حجم الشغل يتعلق بتغيرات الأجر الحقيقي وذلك حسب المخطط التالي :

الشكل -8- : انخفاض الأجور يرفع من حجم العمل

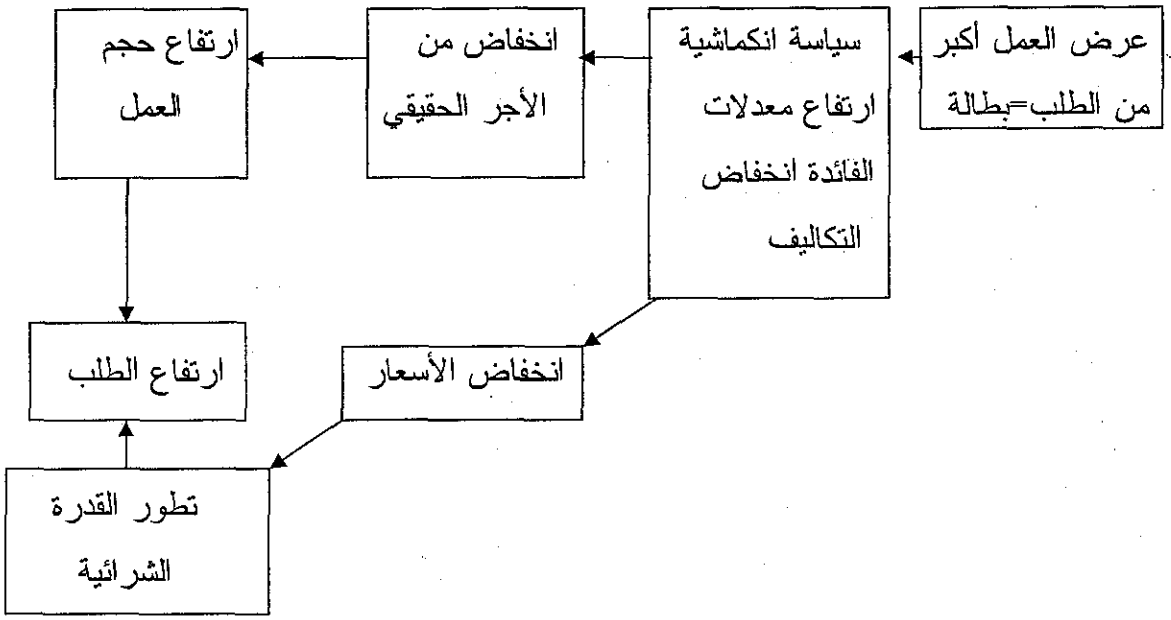

المصدر : Gilles Ferréol, Philippe Deubel , Economie du travail, Armad ", , Ed"colin1990, p75

أراء نظريات اللاتوازن :

تحاول هذه النظريات ايجاد التوفيق بين وجهات نظر "ماركس " والنيوكلاسيك" من خلال اعادة فحص نظريات البطالة كما هو الحال عند " E.Malinvaud " و" P.Benassy " وكلهم يرون أن أسواق العمل مرتبطة بالصرامة ونفس الفكرة يتقاسمها معهم " G.Akerfof " ويضيف هذا الأخير,أن اختلال نظام المعلومات يلعب دورا هاما ومؤثرا عند الموظفين حيث أنهم لا يعرفون قدرات العامل الذي يوظفونه, لذلك تجدهم يركزون على الأجر مقابل الانتاجية ,أي أجر عال مقابل انتاجية عالية ,مثله في ذلك IBM التي تدفع أجور عالية ,أعلى بكثير من تلك المقترحة في سوق العمل حتى تجذب أحسن

وأكفئ الموظفين ,أما بالنسبة لـــ "George Stifler " من خلال نظريته المعروفة باسم " Job searche", فهو يرى أن غياب المعلومات عند الموظف تجعله في بطالة اختيارية لبعض الوقت خاصة و أنه لا يعرف نوعية الوظائف المعروضة في سوق العمل .

خلاصة:

يظهر أن تصحيح اختلال سوق العمل والرجوع الى التوازن بالية السوق عند كينز مخالف لما ورد عند الكلاسيك ,فيبين أن العوامل العادية التي تحدث عنها الكلاسيك كالسعر والكمية المعروضة والمطلوبة من اليد العاملة ليست قادرة على ضبطه واعادة توازنه, فالبطالة الارادية التي تحدث عنها الكلاسيك ما هي الا بطالة اضطرارية ستنعكس حتما على الحياة الاجتماعية للعمال فتكون بذلك تلقائية السوق قد فشلت في تقاديها وهذا ما بينته أزمة 1929 , فيلح بذلك "كينز" على اللجوء الى التنظيم الذي تضمنه الدولة .

المطلب الثـــاني : النظريـــات الجديـــدة

ان التغيرات التي طرأت على محددات سوق العمل مهدت لـــظهور نظريات جديدة تفسر هذا التغير وتسايره,حتى تبسط أكثر سلوك كل من العرض والطلب على العمل ,ومن خلال هذا المطلب سنتطرق للنظريات الحديثة التي وجدت لتفسير عمل محددات سوق العمل وكيفية تفاعلها تحت تأثير عوامل أخرى مثل: المعلومات,العامل النفسي ,التوقعات . . .

الفرع الأول : نظرية الرأسمال البشري

تعتبر هذه النظرية نظرية عرض العمل التي تعمل على تطويره ,فهي تسمح على التقريب بين التكوين والشغل ,فتطرح مشكلة نوعية العمل وتقوم بذلك في اطار المنافسة ولا تقوم الا بتعديل مظاهره ,فتفترض وجود علاقة بين المعارف المكتسبة والكفاءة المتحصل عليها ,بين الكفاءة المتحصل عليها والانتاجية المفترض أن تحصل, وتغيرات الانتاجية في الأجور ويعد P.Atus, N.Stocke R.Luca أحد كتاب هذه النظرية و مطوريها.

فتجتهد هذه النظرية لتحليل أنواع المعارف المكتسبة التي تتكون على مدى الحياة, فعادة يكون هذا الاقتناء مكلف ولكن يجلب تدفقات انتاجية في المستقبل , وهذا المعنى يظهر كاستثمار و هذا المخزون من المعرفة يمكن أن يمثل كرأسمال حقيقي بمعنى "Fisher " .

فالرأسمال البشرى لا ينتج الا اذا كان مصدر للربح, يعني اذا كان فعال للفرد خلال نشاطه الانتاجي فعالية الرأسمال دالة لمستوى الانتاج المحدد عن طريق اختيارات المستهلكين , اضافة أن الطلب على الانتاج يحدد الطلب على العمل الذي من خلاله يتوافق عرض العمل في الكمية والنوعية .

تتميز هذه النظرية بثلاثة فرضيات أساسية :

1-كل الاستثمارات في الرأسمال البشري تنمي الطاقات الانتاجية للفرد .

2-كل استثمار في الرأسمال البشري يتطلب تكلفة ,أيضا الاستثمار لا يتم الا اذا كانت التكلفة معوضة بربح ,حسب الفرضية يكون نقدي .

3-الطلب على التعليم هو دالة لحاجات المؤسسات , مع ترك للسوق عملية التنظيم . في الواقع ,اذا كان عرض نوع من التكوين مرتفع , فان مردودية هذا النوع من الرأسمال البشري تنقص, ونتيجة لذلك يكبح الاستثمار وبالتالي يتحول الطلب على التكوين ناحية نشاطات أكثر كسبا .

فنظرية الرأسمال البشري تهتم باعطاء شرح لتباين الأجور وتزايد البطالة, فهي تفترض نقص تطوير الرأسمال البشري الفردي يقود بعض العمال أن يكونوا في حالة بطالة .العلاج الوحيد لهذا النوع من البطالة الناتج عن عدم الملائمة الدقيقة بين عرض وطلب النوعية , والتي تكون فردية لأنه يقتضي على كل فرد أن يتم تكوينه حتى يكون ملائم لمتطلبات عرض العمل , فالأفراد يستثمرون في أنفسهم عن طريق التعليم .

هذه النظرية هي قبل كل شيء , نظرية عرض العمل كل فرد يتكون لأنه يأمل في الحصول على ربح عن طريق تلائم مع الطلب على العمل .

اذا نظرية الرأسمال البشري عرفت الروابط بين الاستثمارات في التكوين وتطور الأجور والبطالة .

الاستثمارات في التكوين تهتلك خلال الزمن عن طريق عارضي العمل باعتبار أهمية توزيع الحاصل (الأجور), أيضا هذه الاستثمارات تقود متعامليها الى الابتعاد عن البطالة خاصة عندما يتطور النظام الاقتصادي ويتقوى بالاطارات في مجموع المناصب المعروضة من طرف المؤسسات الصناعية والتجارية .

الفرع الثاني : نظرية البحث عن العمل

تبقى هذه النظرية في الاطار الصرف للنظرية النيوكلاسيكية لسوق العمل , الا أن هذه النظرية تفترض أن المعلومات غير تامة, وعدم معرفة مناصب العمل والأجور المعروضة وبالتالي التخلى عن فرضيات النظرية النيوكلاسيكية .

فهذه النظرية تتحدث عن سيرورة اقتناء المعلومات على نوعية مناصب العمل ومستوى الأجور المعروضة من جهة عارضي العمل أو البحث عن المعلومات على النوعية والنتائج المنتظرة من العمال من قبل طالبي العمل .

فاكتساب المعلومات لكل فرد سواء من جهة العمال أو أرباب العمل هي مكلفة وبهذا يكون اقتناء أو انتاج معلومات مرتبط بدالة التكاليف .

اضافة, أن كل متعامل لا يحتاج الا لمعلومات جزئية لكن دقيقة لأخذ القرار , و أيضا يوجد لكل قرار الكمية الأفضل من المعلومات التي يجب اقتناءها .

فكل متعامل يراكم المعلومات حتى تصل التكلفة الحدية للاقتناء الى الايراد الحدي الحاصل عليه من المعلومات الاضافية, بعد هذا كل اضافة في المعلومات تكلف أكثر من ما تجلب من النقود .

فمن جهة عارضي العمل يبحثون عن شغل, بمعدل أجر يرضيهم , يتطلب منهم تكاليف المعلومات :

1- التكاليف المتعلقة بالمترشح نفسه (تكاليف المعلومات حول المؤسسة, تكاليف النقل . . .)

2- تكلفة الأفضلية التي تعادل عدم الربح نتيجة البحث عن العمل ما دام الوقت المكرس للبحث كان من الممكن الاستفادة منه في نشاط انتاجي يكون مصدر للأجر .

3- تكلفة نفسية

مقابل هذه التكاليف عارضي العمل يجب عليهم البحث ضمن عروض العمل و الأجور و على الربح النقدي الذي يكون أكثر ارتفاعا وأكثر اشباعا له .

نفس الشيء يكون لطالبي العمل الذين يتعرضون هم بدورهم لتكاليف مرتبطة بالتوظيف , فالمؤسسة يمكن أن يكون لها منصب شاغر , فتختار اذن من المترشحين للتوظيف, مايكلفها ذلك تكاليف وهي :

1- تكاليف الاشهار على العمل

2- تكاليف انتقاء المترشحين , هذا الأخير الذي يكون عادة خارجي(مكتب التوظيف) أو داخلي عن طريق الاداري الرئيسي .

3-تضاف التكاليف المرتبطة بعدم عمل المنصب الشاغر مقابل هذه التكاليف.

فحظوظ عارضي العمل للحصول على العمل وأجر مرافق لتمنياته يرتفع مع الزمن المكرس في البحث.

انتاج المعلومات هو اذن دالة متنامية بالنسبة للوقت المكرس للبحث ولكن بمعدل متناقص مردود المعلومات يصبح أكثر فأكثر ضعيف حسب E.Phelps سنة 1970 .

في بداية بحثه العامل يحدد أجر الاحتياط أو القبول وهو ما يعرف بالأجر الأدنى الذي يعتبره مقبول لنوع الشغل الذي يبحث عنه, فاذا وجد عرض عمل أين الأجر مرتفع أو معادل لمستوى ω, يقبل ويتخلى عن البحث في نفس الوقت الذي يراكم فيه المعلومات وينمي بحثه .

الشكل -9- :معدل الأجر و وقت البحث عن العمل

المصدر :

Gérard Duthil, " économie de l'emploi et du chômage " , ed ellipses, 1994, p86

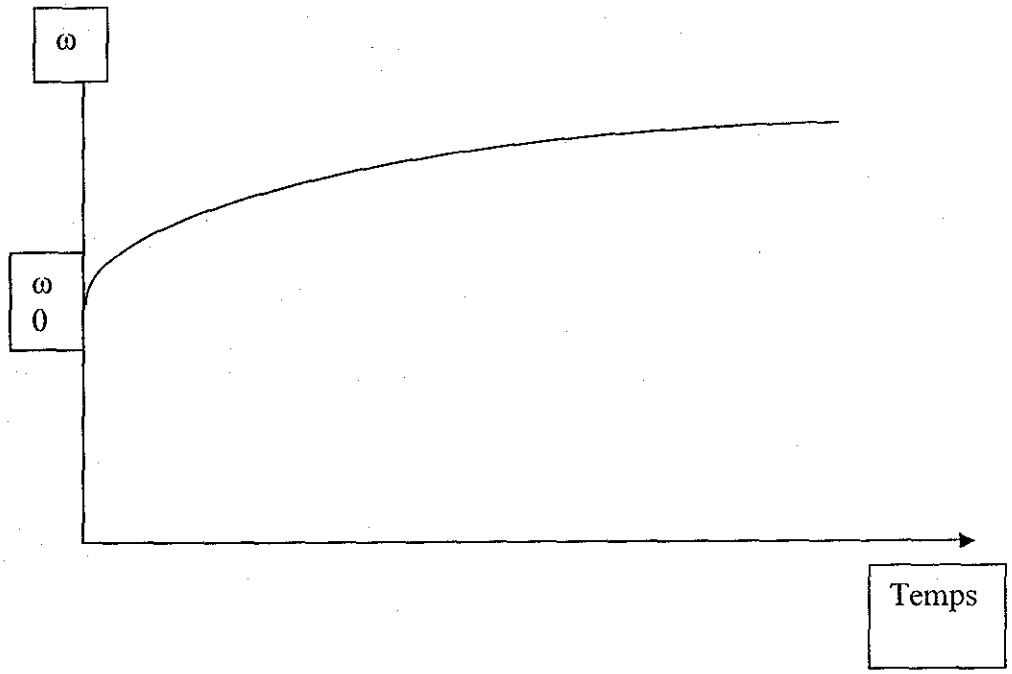

فالفرد خلال بحثه, يجد نفسه في اختيار اما بقبول منصب العمل الذي يعرض عليه ولكن بمستوى أجر منخفض من توقعاته, أو رفضه الشغل والبحث على عمل أكثر ربحية , فترة البحث عن العمل يمكن اعتبارها كاستثمار من طرف العامل للحصول على مجموعة من المعلومات حول السوق .

ولكن الأكيد أنه لما تكون البطالة مرتفعة تفقد هذه النظرية صلاحياتها انطلاقا من وقت ارتفاع البطالة, عارفي العمل يفضلون العمل عند أول عرض خير من الانتظار, عرض يوافق تقديراتهم الأولية .

الفرع الثالث : نظرية الأجور الفعالة

في سنة 1957, سجل "Leibeinstein " أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغذي جيدا , وهذا ما يؤدي الى ارتفاع انتاجية العمل, وهذا يشير الى وجود العلاقة السببية الايجابية بين الأجر والانتاجية .

ترتكز هذه النظرية على فكرة أن صاحب العمل له الفائدة في اعطاء أجر مرتفع للعمال حتى يشجعهم على أن يكونوا فعالين .

أعطت هذه النظرية أربع تفسيرات لتبرير العلاقة المتزايدة بين الأجر والانتاجية :

1- سياسة الأجر المنخفض تعطي تأثير سلبي على انتاجية العمل في المدى المتوسط والطويل .

2- حتى يستطيع صاحب العمل أن يلاحظ جيدا خصائص الأشخاص الذين يوظفهم, يمارس سياسة الأجور المرتفعة قبل أن يجلب للمؤسسة العمال الجيدون من اليد العاملة النشيطة .

3- الدفع بأجور مرتفعة, يمكن أن يسمح بتحريض العمال على الاستمرار في عملهم .

4- الدفع بأجور مرتفعة نسبيا يمكن أن يشكل وسيلة تظهر للعمال أن أجورهم دفعت بطريقة عادلة هذا يمكن أن يظهر سلوكات مساعدة تحسن من انتاجية العمل .

ترتكز نظرية الأجور الفعالة على مفهوم سهل لسياسات الأجور في المؤسسات, لكن في الحقيقة أصحاب المؤسسات يبحثون عادة على تحسين فعالية عمالهم دون أن يدفعوا أجور مرتفعة فمثلا : الأجور المرتفعة عن طريق الأقدمية تسمح بتثبيت اليد العاملة , أو تحريض العمال على بدل جهد مرتفع, اضافة الى هذا المؤسسات تفضل فعالية العمل دون منح دخل الى العمال, السياسات الأجرية للمؤسسات ليست لها نية لجلب البطالة الغير الارادية ما دام أن العمال والبطالون يحصلون على نفس الاشباع . مشاكل التحريض وتثبيت اليد العاملة التي تتفاعل لأجلها المؤسسات يمكن أن تتضامن لاقصاء العمال الذين لديهم مردود انتاجي.

وانطلاقا مما سبق بين " Olivier Favreau "[51] أن سوق العمل طرأت عليه تغيرات أساسية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

-سوق العمل ليس فقط المكان الذي تتبادل فيه سلعة مثل الاخرين, فهو بالعكس انشاء رابط متعدد الأبعاد أين التوافق بين منصب العمل والكفاءة ليس حاني, استراتيجية العمال الباحثين على الرفع من مستوى تكوينهم و أجرهم تتوافق و استراتيجية المؤسسات التي تعلق أمل على القدرات المكتشفة .

مفهوم السوق الثانوي ترتبط اذن بتواجد استراتيجيتين تتميزان بعدم الثقة وفشل الموارد الممكن تعبئتها في قدرات التكوين للأشخاص وتحويل منتوجات المؤسسات ناحية الأجزاء الأكثر طلبا.

-أداة التنسيق بين العرض والطلب على العمل لا تنتهي عند نظام الأسعار ولكنها تتكون من مجموعة معايير ومؤسسات, تتكون من مخفض لعدم الثقة فمثل ما أن المؤسسات تبحث على التحكم في محيطها

[51] **Yves Croset,** " l'analyse économique a l'épreuve l'histoire ", ed ellipses, 1998, p317.

لاختيارها للمنتوجات حيث يكون المستأجرون مضمونون تتقوى بتخفيض عدم الثقة التي تولد استقرار في اليد العاملة هنا أيضا استراتيجية أرباب العمل تتحد مع العمال.

المطلب الثالث : أنواع البطالة

كما سبق أن ذكرنا فان تعريف البطالة يختلف باختلاف البلدان مع وجود قواسم مشتركة بينها وتبعا لذلك يمكن القول أن هناك عدة أنواع للبطالة حيث نجد :

الفرع الأول : البطالة الاحتكاكية

كما يمكن تسميتها باسم الاختلال في سوق العمل, ولعل هذه التسمية مقتبسة من الميكانيك حتى لا تتلائم الدواليب المسننة فتسبب احتكاكا وصوتا. وعند تطبيق هذا الاصطلاح في مجال البطالة يعنى أن دولاب الطلب على العمل لا يلتقي بدولاب يناسبه من عرض العمل [52].

وهذه البطالة تعبر عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل والانتـقال للبحث عن الوظائف الأنسب و الأفضل .

وفي البطالة الاحتكاكية يوجد طلب كاف على العمل, ولكن العائق الوحيد هو ما يوصف بلزوجة العمل أو التصاقه بمكان معين أو مهارة معينة فقد يغلق معمل للنسيج في مكان ويفتح اخر في مكان ثان أو تنشأ على مقربة من الموقع الأول مشروع للبناء والتشييد فهنا العائق الوحيد هو الانتقال الجغرافي في الحالة الأولى,و الانتقال الحرفي في الحالة الثانية.

كما تعتبر هذه البطالة من حيث الأساس بطالة قصيرة الأمد حيث يقضى العاطلون فترة معينة للحصول على عمل جديد. الا أن العاطلون الأكبر سنا أو غير المهرة قد يجدون صعوبة أكبر في العثور على العمل كما يوجد هناك مصادر أخرى لهذه البطالة مثل افلاس المؤسسات, انتاجية العمال ضعيفة, كفاءة العمال قديمة, رغبة العمال في تغيير عملهم و الانتقال الى أماكن أخرى وبلدان أخرى[53].

---

[52] ج .د .ن ورسك, نقله الى العربية د. محمد عزيز ,د. محمد سالم كعيبة, مرجع سبق ذكره, ص23 .

[53] **Gregory N.Mankiw**, déjà cité, p190.

الفرع الثاني : البطالة الهيكلية

وتسمى هذه البطالة بالهيكلية, لأنها ترتبط بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي أي البيئة الصناعية, وهي ناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثل: اختفاء مورد قديم كالفحم أو اكتشاف سلع جديدة تحتاج الى مهارات خاصة [54] كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين الى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة[55] .

الفرع الثالث : البطالة الدورية

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة التجارية وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في القطر[56] .

وتمثل هذه البطالة الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد الوطني ومسيرة نموه وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية, فالكساد على سبيل المثال يؤدي الى انخفاض الناتج الوطني, أي تعطيل جزء من قوة العمل, وفي حالة الازدهار سوف تنخفض هذه النسبة نظرا لاعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة وتوصف هذه البطالة أيضا باسم النقص أو العجز في الطلب كما توصف باسم البطالة الكينزية.

الفرع الرابع : البطالة المقنعة

تعبر عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة وجودها في أعمال أو وظائف يتقاضون عنها أجور, لكن اسهامهم في انتاجية العمل تكاد تكون معدومة و بالتالي اذا تم سحب ذلك الجزء من القوة العاملة لا يتأثر الانتاج فهي تعنى وجود عمالة فائضة (زائدة), فهي تثير مشكلة خطيرة تتمثل في المظهر الكاذب للتوظف كما هو موضح في الشكل [57]:

---

[54] **محمود الطنطاوى البز**, مرجع سبق ذكره, ص159.
[55] **أبو شاشي**, " المنير في الاقتصاد", دار الهومة, 1998, ص132.
[56] **ج. د .ن ورسك**, مرجع سبق ذكره, ص25.
[57] **محمود الطنطاوي**, مرجع سبق ذكره, ص160.

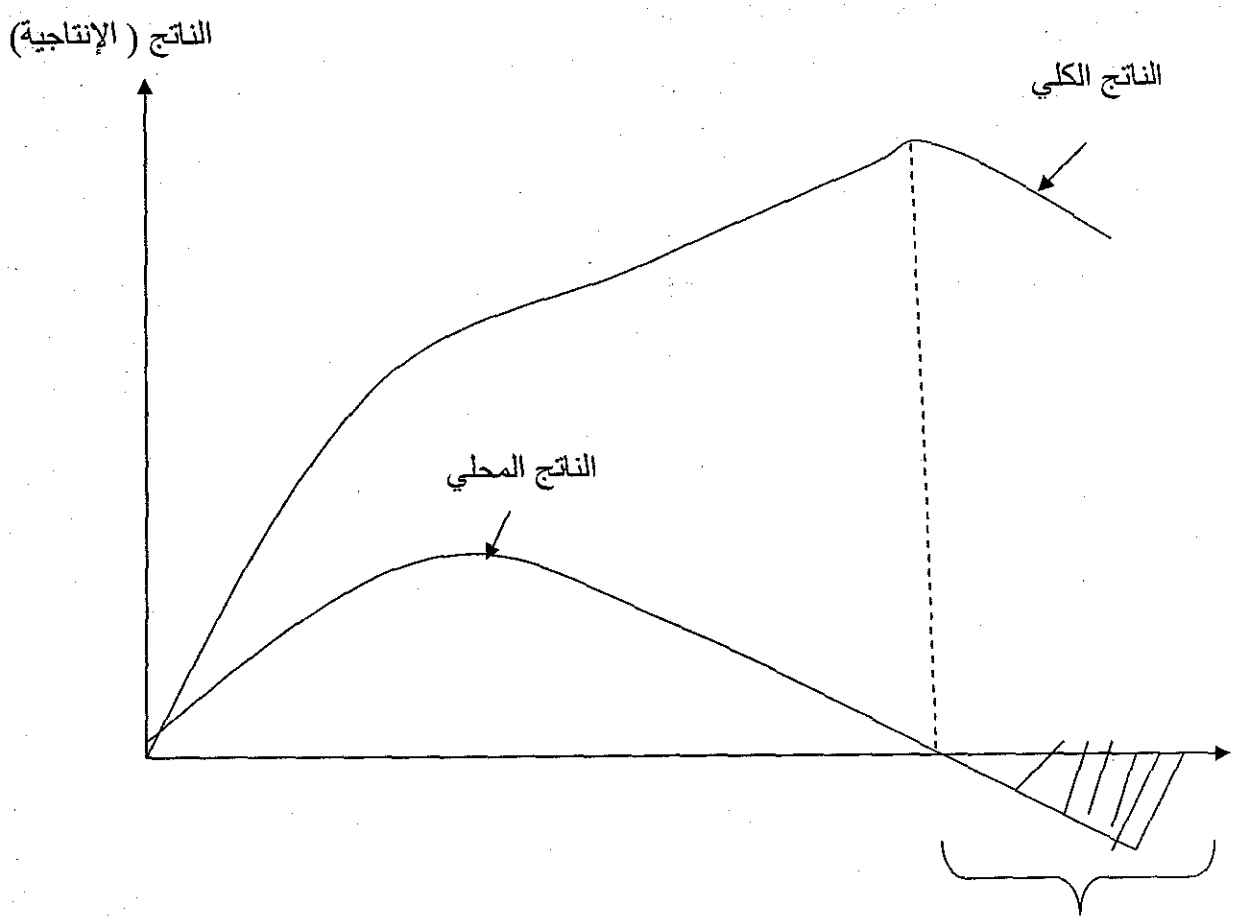

منطقة بطالة مقنعة حيث الإنتاجية الحدية مساوية للصفر و
الناتج الكلي متناقص

الشكل -10- : البطالة المقنعة

المصدر :محمود الطنطاوي الباز, مرجع سبق ذكره , ص159.

الفرع الخامس : البطالة الموسمية

واسمها يدل عليها, ذلك أن بعض القطاعات في النشاط الاقتصادي تتسم بطبيعة موسمية كالزراعة و البناء والتشييد والسياحة والعاملين في الفنادق [58] .

وهي تلك الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة, غير مواسم ازدهارها ونمائها حيث يواجه بعض العمال بطالة وتعطل في مواسم معينة بسبب انتهاء موسم سلعهم أو حرفهم .

[58] **Smail Benmoussat**, " economies and English ", edi opu. 1993, p139.

الفرع السادس : البطالة الاختيارية

انها البطالة التي يحبذها الفرد العاطل على العمل, ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة, فاذا كان التعويض قريبا من الأجر الحقيقي فقد يغرى غير قليل من العمال على اختيار البطالة, وقد يرجع الرفض في العمل لأسباب اجتماعية مثلا [59].

البطالة, الناتج الداخلي الخام وقانون " arthur okun " :

لا بد من الاشارة الى قانون " arthur okun " الذي يوضح أن هناك علاقة عكسية بين تغير الناتج الداخلي الخام وتأثيره على البطالة, ويعتبر هذا الأخير أول الاقتصاديين, من قام بدراسة هذه العلاقة حيث سميت هذه العلاقة باسمه[60], الشكل التالي يوضح صحة القانون انطلاقا من معطيات سنوية من سنة 1951-2000 بالنسبة للو.م.أ.

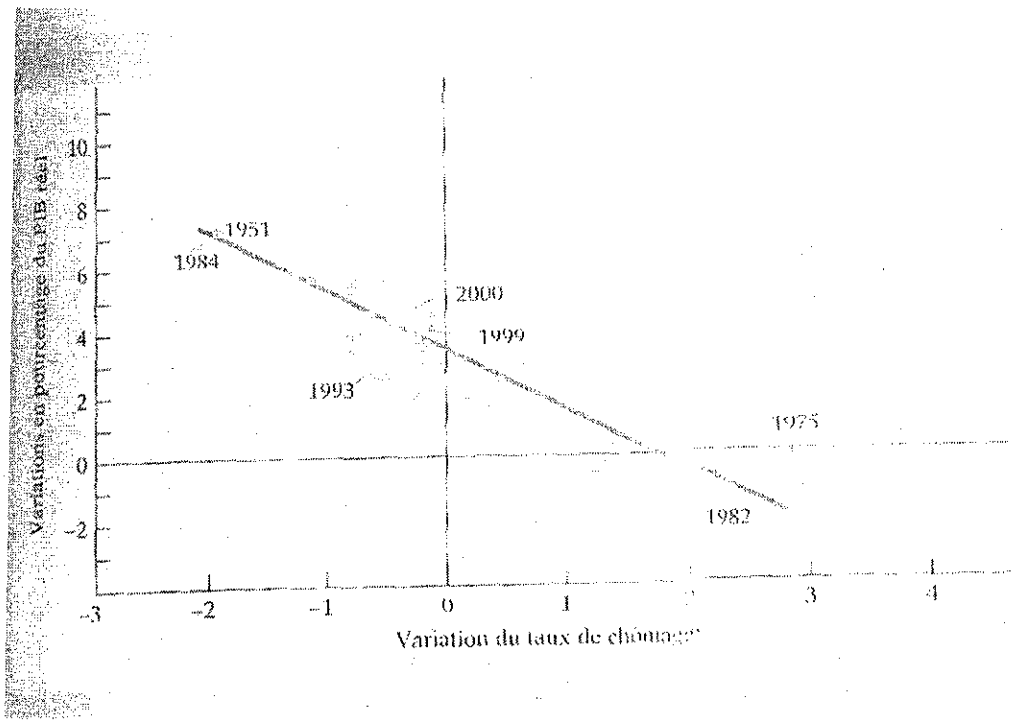

الشكل -11- : قانون " la loi d'okun "

المصدر : **Gregory N. Mankiw**, op cote, p43

[59] **محمود الطنطاوي**, مرجع سبق ذكره, ص158 .

[60] **Gregory N.Mankiw**, op cite p43.

من خلال هذا الشكل فان كل نقطة تمثل ملاحظة .في حالتنا هذه فان أحد المحوريين يمثل تغير معدل البطالة مقارنة بالسنة الماضية, أما المحور الثاني فيمثل تغير معدل الناتج الداخلي الخام, كما يتوضح من خلال الشكل العلاقة العكسية التي تربط كل منهما .

ومنه اذا ما انخفض الدخل الوطني ب2% مثلا فان البطالة سوف ترتفع بمقدار 1% واذا ما ارتفع الدخل الوطني ب 2% فسوف يقابله انخفاض في البطالة بمقدار 1% ومنه فان قانون " أرثر أكان ": أنه عند انخفاض الدخل الوطني, فان ذلك يعنى تراجع الناتج المحلي, وبالتالي فان ذلك سوف ينعكس على مستوى التشغيل, لأن مفهوم ناتج وطني أقل يعنى انتاجا أقل مما يمكن وهذا يعني عدد أقل من العمال فقط يستطيع العمل والذي يعنى كذلك وجود بطالة, وعلى العكس من ذلك فان ارتفاع الناتج الوطني يعني زيادة أكثر مما يعني عدد عمال أكثر وهذا يؤدي الى التخفيف من البطالة.

خلاصة :

اختلفت المدارس الاقتصادية في كيفية تحليلها لسوق العمل, وابراز مكانته في الحياة الاقتصادية فبعد أن ارتكز عليه الكلاسيك في تحقيق التوازن الكلي والوصول الى التشغيل الكامل نجد أن كينز ارتكز في تحليله على الطلب الفعال علاوة على هذا اختلفت المدارس في اظهار اختلاله على الحياة الاجتماعية للأفراد والتي تتمثل في البطالة .

بالمقابل ظهرت نظريات جديدة اعتمدت في تفكيرها على نقائص المدارس التقليدية, والتي نخص بها الكلاسيكية و النيوكلاسيكيةو والكينزية حيث اهتمت بالمحددات الجديدة التي ظهرت في سوق العمل ونتيجة لكل هذا فان المفهوم الجديد لسوق العمل في ظل التطورات التي حدثت لم يبق السوق الذي يحدد توازنه عن طريق التقاء العرض مع الطلب عند نقطة التوازن, هذه النقطة التي ستحدد الأجر التوازني وبالتالي التشغيل الكامل كما كان في معتقد الكلاسيك والنيوكلاسيك , لكن في الحقيقة ظهرت عليه عدة تغيرات , فأصبح أكثر تميزا وتقييما ليس فقط حسب الكفاءات, الأقدمية, والشهادات لكن لأنه يخص جزء من الأجراء اولئك الذين فقدوا عملهم السابق أو من يبحثون على تركه .

المبحث الثالث:
العلاقة بين التضخم والبطالة

مقدمة:

ان ظهور مظاهر عديدة للاختلال الاقتصادي مثل عجز ميزانية الدولة, وعجز ميزان المدفوعات, وارتفاع البطالة والتضخم وغيرها مهد لظهور المدرسة الكلاسيكية الجديدة ولذا ظهرت هناك دعاوى بضرورة تبني برامج الاصلاح الاقتصادي, أين يتم تقليص دور الدولة في الاقتصاد .

فكما نعلم قد ركز "كينز" في تحليله على الطلب الفعال حيث تلجأ الحكومة الى تشجيع الطلب الفعال عن طريق تخفيض الضرائب, وتخفيض سعر الفائدة, وانجاز الاستثمارات الممولة عن طريق الخزينة ولو أن هذا التمويل تم بالعجز, واتبعت سياسات معاكسة برفع أسعار الضرائب وأسعار الفائدة وتضييق عجز الميزانية العامة الى أدنى الحدود الممكنة في حالة ما تنشط الاقتصاد بفعل مضاعف الاستثمار الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار والأجور الى حد يهدد بتضخم جامح.

فقد أظهرت السياسة الكينزية نجاحها الى غاية أواخر السبعينات في مواجهة التقلبات الدورية (الأزمات) التي كانت السمة المميزة للرأسمالية العالمية طوال القرن التاسع عشر, والثلاثينات من القرن الماضي .

الا أنه في أواخر السبعينات, شهدت الرأسمالية العالمية ظاهرة " التضخم الركودي " واحتار الاقتصاديون في الغرب تفسير تلك الظاهرة حتى دخل عليهم ركود 1982, وظهرت من جديد المدرسة الكلاسيكية وروج الاقتصاديون لايديولوجيات"جانب العرض" وألح "ريغان" ورجاله على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية, وضرورة اعطاء الأولوية لمكافحة التضخم, وطغت اليات النظام الرأسمالي العالمي وسجل تراجع لدور الدولة, وتمجيد القطاع الخاص, وبدأ الترويج الى تبني سياسة رأسمالية في بلدان العالم الثالث, وكانت حجتهم في ذلك أن العرض يخلق الطلب وهو المحرك الرئيسي للاقتصاد لأنه, يعني:

زيادة معدلات الاستثمار ← زيادة فرص العمل ولا خوف من أن زيادة الانتاج تؤدي الى ركود لأنه بزيادة الانتاج سوف يؤدي الى زيادة المداخيل ← زيادة الطلب ← تنشيط الاقتصاد ككل .

ان مفهومي التضخم والبطالة, من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم, فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتقوم الحكومة أيضا بتقديم البرامج الاقتصادية الاصلاحية الهادفة لمواجهة هاتين المشكلتين, وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة, من المظاهرات المنددة بعمل الحكومة, ومدى مكافحتها لمثل هذه الظواهر الاقتصادية والتي غالبا ما تقدم الحكومة استقالتها أو ادخال بعض التعديلات الاصلاحية .

لدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة نعالج نقطتين أساسيتين نراهما جوهريتين لفهم هذه العلاقة وذلك من خلال المطلبين المواليين, حيث نعالج في الأول العلاقة العكسية بين كل من التضخم والبطالة, أما الثاني فنخصصه لدراسة العلاقة الطردية أو التزامنية بين كلا المشكلتين والتي تعرف باسم"التضخم الركودي ".

المطلب الأول :العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة

الفرع الأول: منحنى فيليبس

يبدو في هذه الحالة وجود وبروز علاقة بين التضخم والبطالة, وهذا ما أثبته الاقتصادي, الأستاذ النيوزلندي " A.W.Philips "من مدرسة لندن للاقتصاد ومن جامعة استراليا قد استطاع شرح العلاقة العكسية القائمة بين معدل الأجور الاسمية والبطالة, وذلك من خلال بحث أجراه في بريطانيا سنة 1958[61],أعاد كل من" ساموبلسن" و"سولو" تفسير منحنى فيليبس كعلاقة عكسية تربط بين التضخم والبطالة.

فحسب الشكل التالي كلما صعدنا يسارا لتخفيف البطالة كلما ارتفعت الأسعار (التضخم), أي أننا لن نستطيع التقليل من البطالة الا بوجود نسب عالية من التضخم فاذا فضلنا استقرار الأسعار فيجب القبول بمعدلات مرتفعة للبطالة .

لقد تم انشاء منحنى " فيليبس" عن طريق تعديل احصائي لسحابة نقاط تمثل مختلف السنوات خلال مرحلة الدراسة كما هو موضح في الشكل التالي حيث تمثل, كل نقطة منه سنة من سنوات الدراسة خلال 1913-1948, معدل معين للبطالة ومعدل معين لتغير الأجور الاسمية, فمثلا خلال سنة 1948 معل البطالة كان حوالي 2% وارتفاع الأجور كان حوالي 4% في حين سنة 1922 معدل البطالة تجاوز 14% والأجور انخفضت حوالي 18% كما هو موضح في الشكل التالي[62] :

---

[61] **Gregory N.Mankiw**, déjà cité, p429.

[62] **Pierre Bezbakh**, " inflation et déflation ", édition la découverte, 1996, p50.

الشكل -12- : يوضح العلاقة بين البطالة والأجور في بريطانيا

(1948-1913)

المصدر : **Pierre bezbakh**. ," inflation et déflation" édition la découverte, 1996 p50,

GRAPHIQUE a. — LA RELATION CHÔMAGE-SALAIRES EN GRANDE-BRETAGNE (1913-1948)

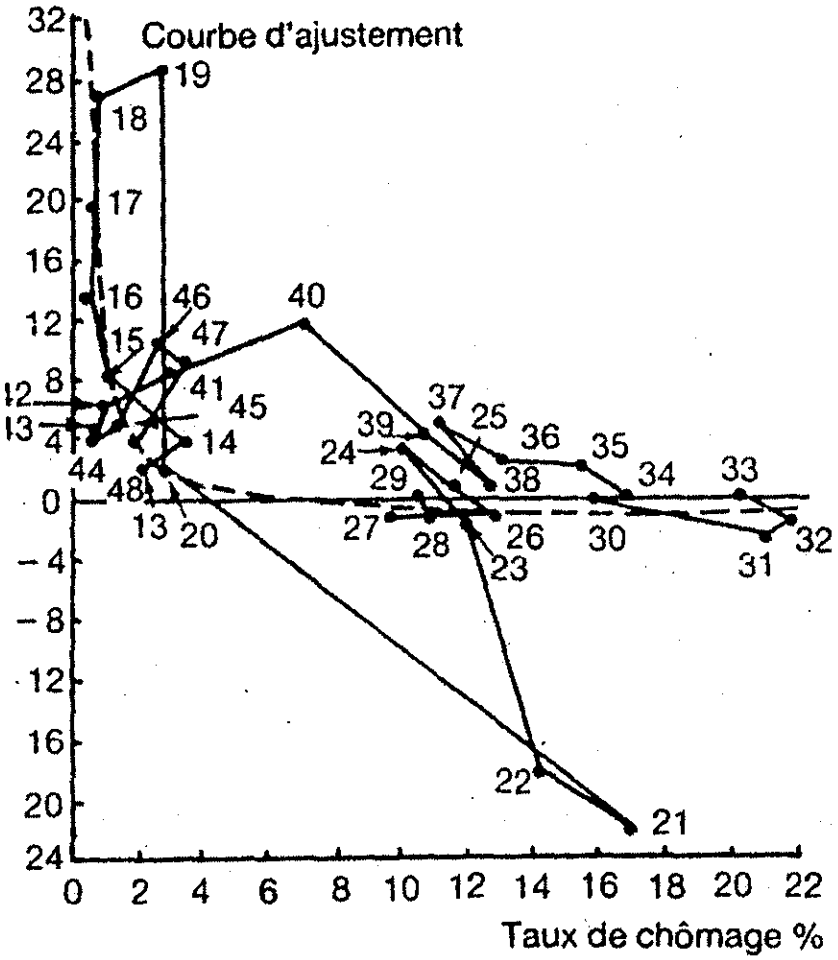

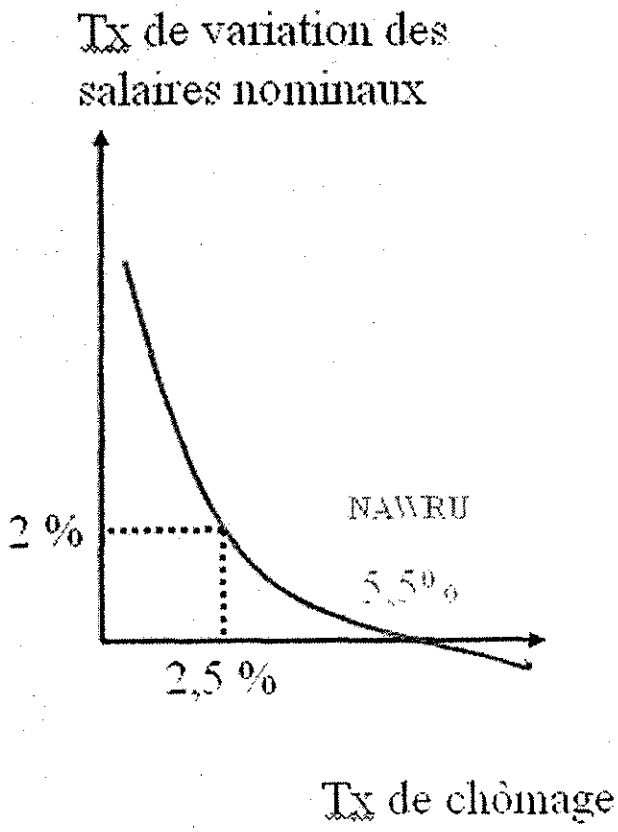

الشكل -13- : منحنى فيليبس

المصدر : la courbe de Philips Cite d'Internetwww.google.fr

الفرع الثاني : تحليل معضلة التضخم -بطالة

من خلال منحنى" فيليبس" يتبين وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة, مايعني أنه اذا ارتفعت معدلات الأسعار (التضخم) بشدة فان ذلك يحدث عند انخفاض معدل البطالة,أما اذا ارتفع معدل البطالة فان هذا سوف يؤدي الى انخفاظ معدل التضخم, وهذا ما يطلق عليه المعارضة أو المباعدة وقد تم تجسيد ذلك على شكل منحنى شبيه بمنحنى الطلب يطلق عليه منحنى" فيليبس". والسبب في حدوث تلك العلاقة أنه عند زيادة الطلب فان ذلك يعني زيادة الانتاج, وبما أن المؤسسات تسعى الى زيادة انتاجها من أجل ذلك, تعمل على توظيف أكبر عدد من العمال واعطائهم أجور عالية, الأمر الذي سينعكس على الأسعار فتزداد ارتفاعا مما يؤدي الى تراجع الطلب وشيوع حالة من الركود والكساد الاقتصادي مع ما يرافقه من زيادة في معدلات البطالة.

هناك هدفين رئيسيين تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيقها, هما مستوى منخفض للتضخم وبطالة منخفظة, ولكن هذين الهدفين متعاكسان في كثير من الأحيان أي أنه يتحقق أحد على حساب الاخر. فاذا أخذنا مثلا استعمال سياسة مالية (سياسة الميزانية) أو نقدية فانه سوف يحدث توسع في الطلب الكلي (زيادة الطلب الكلي) .بهذا سوف ينتقل منحنى العرض الكلي في المدى القصير الى نقطة يكون فيها الانتاج والأسعار مرتفعين كما هو موضح في الشكل التالي[63]:

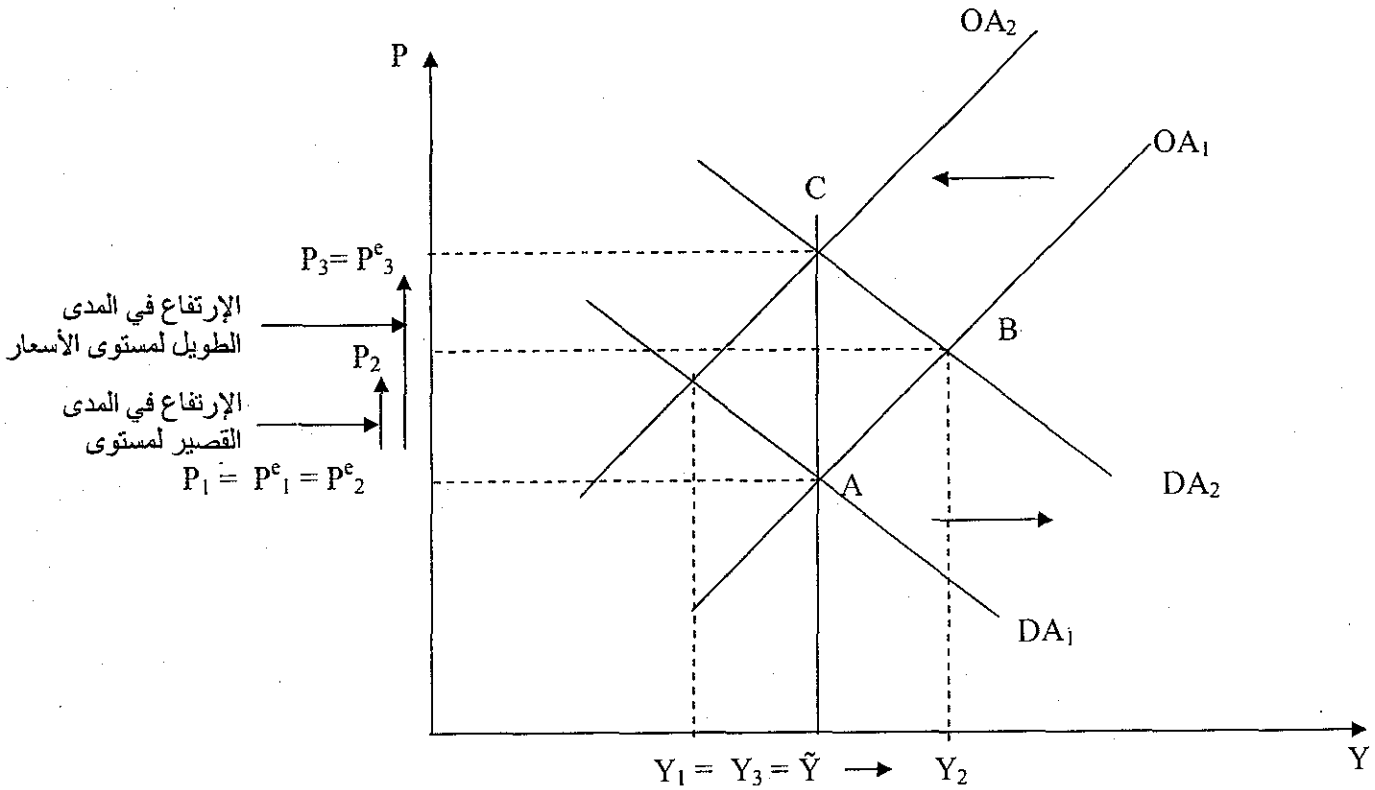

تغير الإنتاج في المدى القصير

الشكل -14- منحنى العرض الكلي والطلب الكلي

المصدر : **Gregory.N.Mankiw**, déjà cité, p426

[63] **Gregory.N.Mankiw**, déjà cité, p426.

زيادة الانتاج سوف يؤدي الى انخفاض البطالة لأن المؤسسات بحاجة الى عمال اخرون من أجل عملية الانتاج. ولكن ارتفاع مستويات الأسعار مقارنة بالسنة الماضية سوف تؤدي الى التضخم.

نلاحظ اذن أن السياسات التوسعية التي تهدف الى نقل الاقتصاد, عن طريق انتقال منحنى العرض الكلي في المدى القصير تؤدي الى تقليص البطالة و زيادة معدل التضخم. في الاتجاه المعاكس, السياسات الانكماشية للطلب الكلي تؤدي الى المزيد من البطالة ونقص التضخم .

هذا الاجراء يؤدي الى تحكيم السياسات الاقتصادية بين التضخم والبطالة, هذا التحكيم الذي اتي به منحنى "فيليبس", ومنه فان هذا الأخير هوانعكاس لمنحنى العرض الكلي في المدى القصير

عندما تقوم السياسات الاقتصادية بنقل الاقتصاد من وضعية لأخرى فان خط هذا الأخير, البطالة والتضخم يتحركان في الاتجاه المعاكس .

تعبير منحنى العرض الكلي في المدى القصير على شكل منحنى "فيليبس" يأخذ كل التعابير بحجة أهمية البطالة والتضخم, كونهما مقاييس للحالة الاقتصادية .

*من منحنى العلرض الكلي الى منحنى "فيليبس" :

منحنى" فيليبس" على هيئته الجديدة يعرف ثلاث مصادر للتضخم

-التضخم المتوقع

-انحراف البطالة, مقارنة بمعدله الطبيعي المسمى بالبطالة الظرفية

-صدمات العرض

المعادلة التالية توضح العوامل الثلاثة :[64]

$$\pi = \pi^* - B(\mu - \mu^n) + v \quad \ldots (1)$$

التضخم البطالة صدمات

المتوقع الظرفية العرض

أين B تمثل متغير(قيمته أكبر من الصفر >0) كما تمثل اشارة السالب البطالة الظرفية : بطالة تميل الى تقليص التضخم .

تمثل هذه المعادلة العلاقة بين التضخم والبطالة, ولتوضيح أن منحنى" فيليبس" ومنحنى العرض الكلي توضح نفس العلاقة, نقوم بكتابة معادلة العرض الكلي

[64] **Gregory.N.Mankiw**, déjà cité, p428.

$$P=p^*+ 1/\alpha\ (y-\bar{y}) \quad \ldots \quad (2)$$

ان القيام بعملية الجمع, الطرح و التعويض تسمح لنا بتحويل المعادلة (2) للحصول على علاقة تربط بين التضخم والبطالة في ثلاث مراحل : أولا نضيف الى طرفي المعادلة عامل صدمة العرض(v) وتمثل العوامل الخارجية : مثلا تغير أسعار البترول, والتي تمثل مستوى الأسعار, فتصبح معادلة العرض الكلي في المدى القصير كالتالي :

$$P = p^* +1/\alpha\ (y - \bar{y}) +v \quad \ldots \quad (3)$$

بعدها, للمرور من مستوى الأسعار الى معدل التضخم, نقوم بطرح مستوى الأسعار للسنة السابقة (p_1) في طرفي المعادلة للحصول على :

$$(p - p_1) = (p^* - p_1) + 1/\alpha\ (y - \bar{y}) +v \quad \ldots \quad (4)$$

↓ ↓

الفرق بين المستوى المتوقع للأسعار والمستوى الفعلي للأسعار للسنة الماضية ← التضخم المتوقع π^*

الفرق بين اللأسعار الجارية وأسعار السنة الماضية ← التضخم π

ومنه نستطيع تعويض كل من π وπ^* في المعادلة لتصبح :

$$\pi = \pi^* + 1/\alpha\ (y - \bar{y}) + v \quad \ldots \quad (5)$$

في الأخير, للانتقال من الانتاج الى البطالة, نقوم بأخذ قانون " loi d'Okun " الذي يمثل علاقة بين متغيرين, أحدهما هو أن فرق الانتاج بالنسبة لمعدله الطبيعي له علاقة عكسية مع فرق البطالة بالنسبة لمعدلها الطبيعي عندما يعمل الانتاج على زيادة معدله الطبيعي فان معدل البطالة أصغر منه, هذا يمكن كتابته بالشكل التالي :

$$1/\alpha\ (y - \bar{y})) = - B\ (\mu - \mu^n) \quad \ldots \quad (6)$$

بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (5) نحصل على ما يلي :

$$\pi = \pi^{*} - \beta(\mu - \mu^{n}) + v$$

اذا وضعنا لغة الأرقام جانبا, فاننا نلاحظ أن منحنى " فيليبس" يأخذ عنصرا أساسيا من معادلة العرض الكلي في المدى القصير: هناك علاقة بين متغيرات حقيقية و أخرى اسمية والتي تلغي في المدى القصير الانفصام الكلاسيكي " La dichotomie classique " الفصل النظري بين المتغيرات الاسمية والحقيقية .

معادلة العرض الكلي في المدى القصير تبين علاقة بين الانتاج والمتغيرات الغير متوقعة لمستوى الأسعار. معادلة " فيليبس" تبين العلاقة بين البطالة والمتغيرات الغير المتوقعة لمعدل التضخم, معادلة العرض الكلي تستند الى تحليل الانتاج ومستوى الأسعار في حين أن معادلة " فيليبس" أكثر دلالة لدراسة التضخم والبطالة ولكن في الأساس هي تمثل وجهتين لعملة واحدة .

عند دراسة الرابطة بين الأجور والتوظيف, يلاحظ علاقة التناسب الطردي في الغالب هوالتحرك من الأجر الحقيقي الى التوظيف, ولكن بالنسبة للأجور الاسمية فان العلاقة تتحرك في الاتجاه المعاكس أحيانا, ولكنها تتحرك في الاتجاه المعاكس في كل الأحوال اذا كنا ندرس البطالة وليس التوظيف.

فاذا كانت البطالة عالية فسوف يوجد ضغط على الأجور النقدية يدفعها نحو الأسفل, ولكن اذا كانت البطالة منخفضة, فان العمل يصبح نادرا, وقد يتنافس أصحاب العمل للحصول على العمل فترتفع الأجور النقدية . وكانت هذه الفكرة مألوفة لدى الجيل الأول من الكينزيين "روبنسون 1937" ولدى الاقتصاديين الذين يدرسون التوقعات المحتملة للتوظيف الكامل بعد الحرب العالمية الثانية, وان لم تكن العلاقة قد صورت بأي وجه كمي دقيق. وكان لنشر " فيليبس" بحثه عام 1958 قد أضفى على الأشياء طبيعة مختلفة, فقد ظهر كأنه يعرض قانونا بسيطا في الاقتصاد القياسي. فقد رسم التغير السنوي في معدلات الأجور النقدية وجعلها في مقابل البطالة للفترة 1861-1913, ثم أوصل منحنيا زائدي القطع بتلك النقاط كما وضح في الشكل أعلاه, وذهب الى التأكيد على أنه بعد معرفة مستويات البطالة التي حصلت فعلا, فان تاريخ الأجور لسنوات ما بين الحربين كان من الممكن التنبؤ به بدقة كافية من دراسة البيانات لما بعد الحرب.

وزعم أيضا " فيليبس" أن ابقاء البطالة عند مستوى 2.5%[65] من شأنه أن يضمن مستوى مستقرا لأسعار المنتجات, وفيما يتعلق بتأثير الأسعار في الأجور النقدية, أورد " فيليبس" أن تكاليف المعيشة سيكون لها أثر منفصل صغير, باستثناء الحالات التي تكون فيها أسعار التجزئة قد دفعت الى الأعلى بسبب الارتفاعات الحادة في أسعار الواردات, كما حصل خلال الحرب. وفي خلال الفترة التي تلت الحرب والى ما قبل 1958, كانت البطالة أقل من 2% ولكن وجد تضخم في الأسعار كان متوسطه يبلغ حوالي 3% سنويا. ان الفكرة القائلة بأن التضخم المستمر, المفضى الى أزمات متقطعة في ميزان المدفوعات, يمكن أن ينتهى على حساب ارتفاع صغير نسبيا في البطالة, هذه الفكرة لها جاذبيتها الواضحة, ولكن الشيء الأكثر أهمية المستخلص من منحنى " فيليبس" هو فكرة المناوبة بين البطالة والتضخم. وقد دخل منحنى " فيليبس" معجم الاقتصاد بسرعة عادية برغم التحذيرات من مخاطر الغلو في التبسيط. ولكن في فترة لا تجاوز العقد الا قليلا لوحظ أن التناوب البسيط بين التغير في نسب الأجور الاسمية وبين البطالة, كان قد أخذ بالتقهقر.

والذي كان يثير الارباك والاضطراب هو, أنه منذ نهاية عقد الستين 1960 أخذت أقطار عديدة تعاني في وقت واحد زيادات في التضخم والبطالة. على أن هذه الظاهرة لا تستوجب أن ينبذ نموذج " فيليبس" فورا : بل يأخذ النموذج الى جانب وتجري فيه تحويلات تتناول المنحنى كله.

الفرع الثالث : النسبة الطبيعية للبطالة

كان الأكل الذي أصاب منحنى " فيليبس" يقوم بمنزلة الحافز لدى المنظرين الاقتصاديين لكي يضعوا نموذجا أعلى درجة, وفي عام 1968 عرض " فريدمان", واحدا من أوائل هذه النماذج بأسلوب يتسم بالقدرة تحت اسم فرضية المعدل أو النسبة الطبيعية [66].

والسمة الرئيسية في هذا النموذج وفي النماذج المماثلة المتعاقبة, هي أن البطالة اذا كانت أقل من المعدل الطبيعي, ففي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على مجرد وجود مزيد من التضخم, كما هو الحال في نموذج " فيليبس", بل سيوجد تضخم يتسارع في خطاه.واذا كانت البطالة فوق النسبة الطبيعية فسوف تتباطأ الزيادات في الأجور والأسعار, ثم يتحركان من بعد في اتجاه عكسي, وتمضي الأسعار في الهبوط بشكل غير محدود, على أن هذا الوجه من النموذج لم يحظ من بعد الا بالقليل من الاهتمام .

---

[65] ج.د.ن.ورسك , مرجع سبق ذكره , ص196-197 .

[66] ج.د. ن. ورسك , مرجع سبق ذكره, ص198.

وبموجب بعض الصيغ لهذه النظرية, يحتمل الاستمرار في وجود التناوب بين الأجور النقدية والبطالة خلال الأمد القصير, أما الأمد الطويل, فان منحنى " فيليبس" يصبح عموديا .

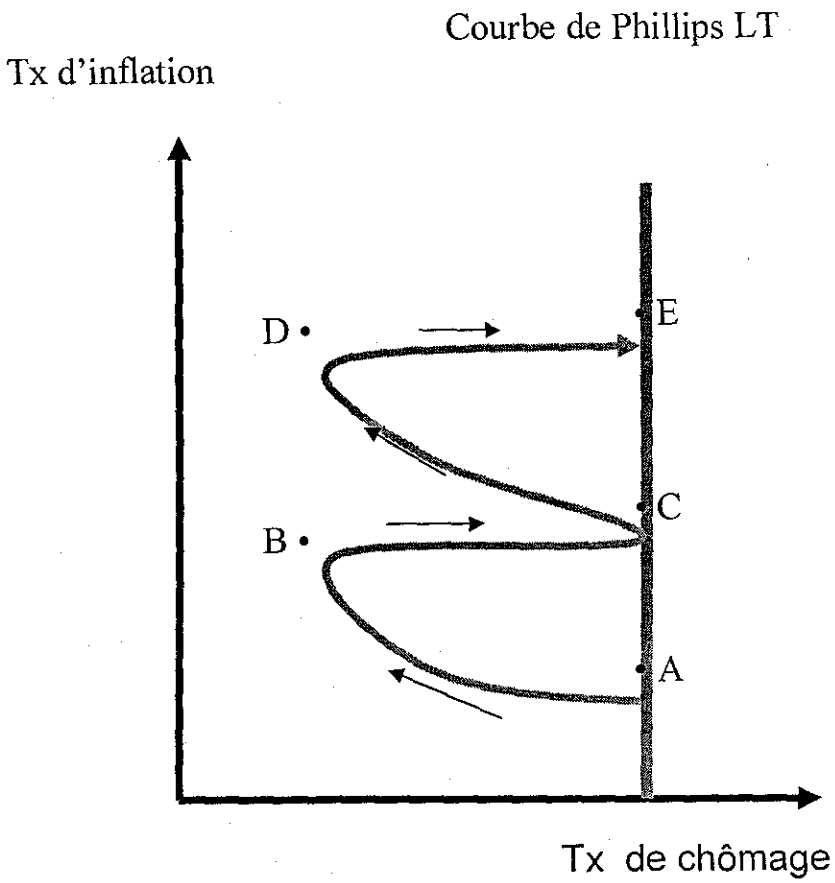

الشكل –15– : منحنى فيليبس في المدى الطويل

المصدر : موقع على الأنترنت la courbe de philips

الارتفاع اللولبي لمعدل التضخم والبطالة:

ان العمل السياسي في ظل الديمقراطية يتمتع بحساسية عالية نظرا لحاجة السياسي لاتخاذ قرارات ترضى الناخبين حتى لو كانت تخالف الموضوعية المطلوبة في الاقتصاد الوطني فاستخدام السياسة التوسعية يؤدي إلى زيادة التضخم واستخدام السياسة الانكماشية يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، لذلك حاولت السياسات الاقتصادية إيجاد التوافق بين محاربة البطالة ومحاربة التضخم،

وانتهت القرارات لظهور الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة[67]. كما هو في الشكل :

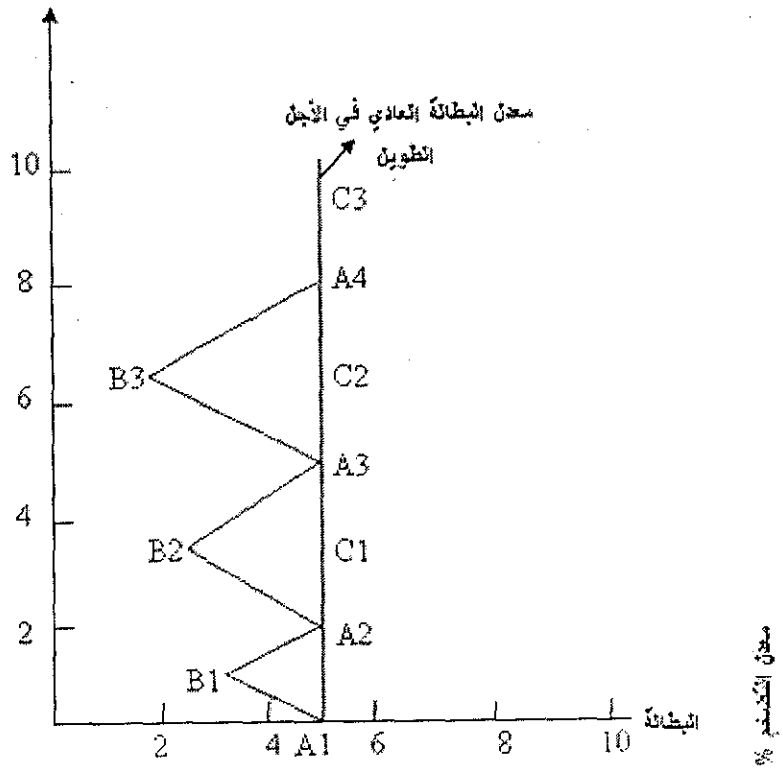

الشكل -16- : الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة

المصدر : **علي كنعان**, محاضرة على موقع الأنترنيت, جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن استخدام سياسة توسعية سوف يؤدي لزيادة التضخم وتخفيض البطالة حيث ينتقل الاقتصاد من وضع A1 إلى وضع B1 وعندما تميل السياسة الاقتصادية إلى الانكماش نلاحظ بانتقال الاقتصاد إلى الوضع A2 فتزداد البطالة ويزداد معها التضخم لكن بمعدلات أقل ثم تظهر اتجاهات جديدة تطالب بالتوسع فينتقل الاقتصاد من الوضع A2 إلى الوضع B2 وهكذا من خلال السياسات الانكماشية والتوسعية يتصاعد معدل التضخم البطالة معاً، وذلك على شكل زيادة حلزونية وقد ظهرت هذه الحالة في الولايات المتحدة وفرنسا خلال الفترة من 1959 ــ 1981، وكما تبدو في الأشكال البيانية التالية :

[67] علي كنعان, محاضرة على موقع الأنترنيت, جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

الفرع الرابع : تطور العلاقة التضخم-البطالة في فرنسا والو.م.أ

الشكل -17- : العلاقة بين التضخم والبطالة في فرنسا 1970-1999 [68]

المصدر: Cite d'internet, www.google.fr /la courbe de philips.

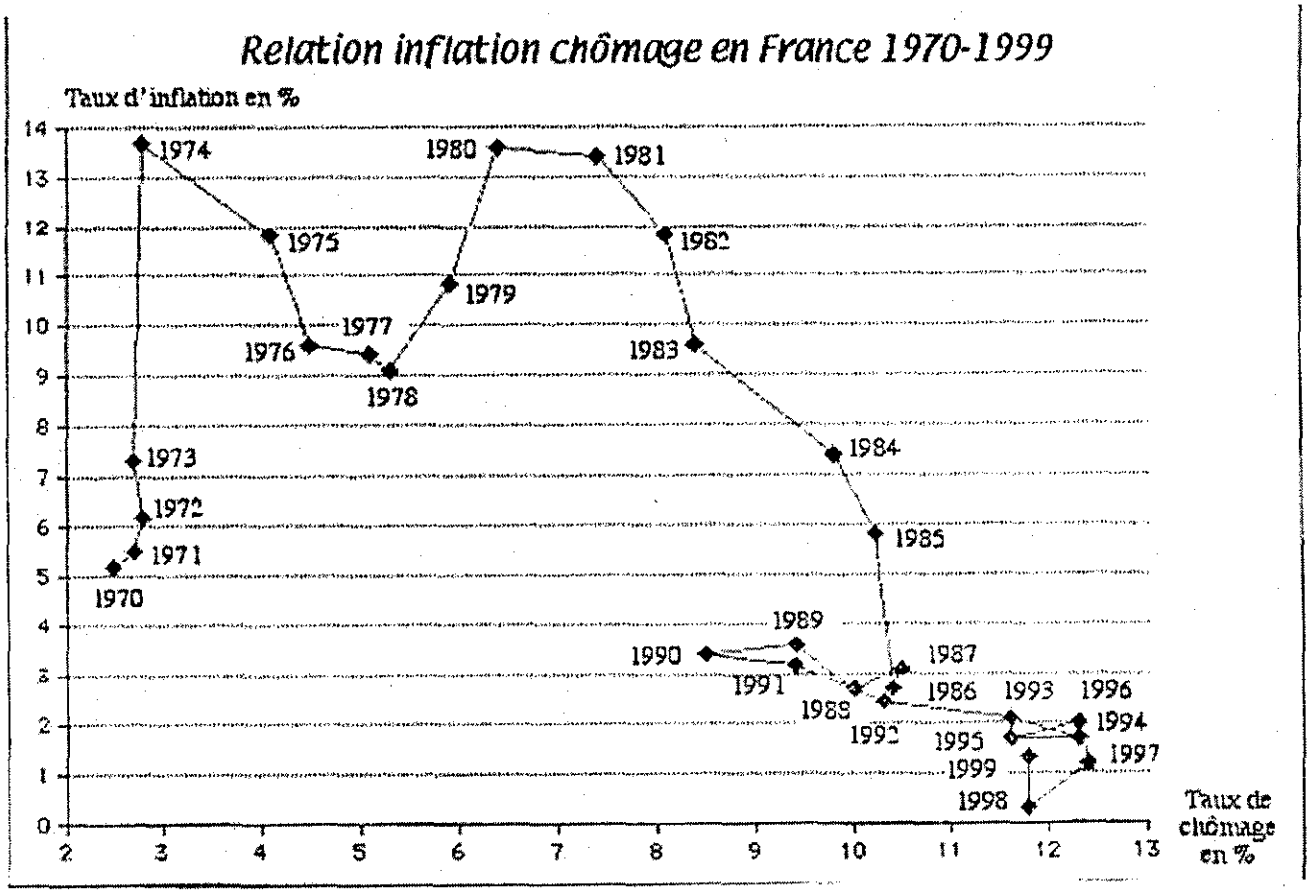

[68] Cite d'internet, www.google.fr /la courbe de philips.

الشكل -18- : العلاقة التضخم- البطالة في فرنسا 1986-1999

المصدر : نفس المرجع السابق

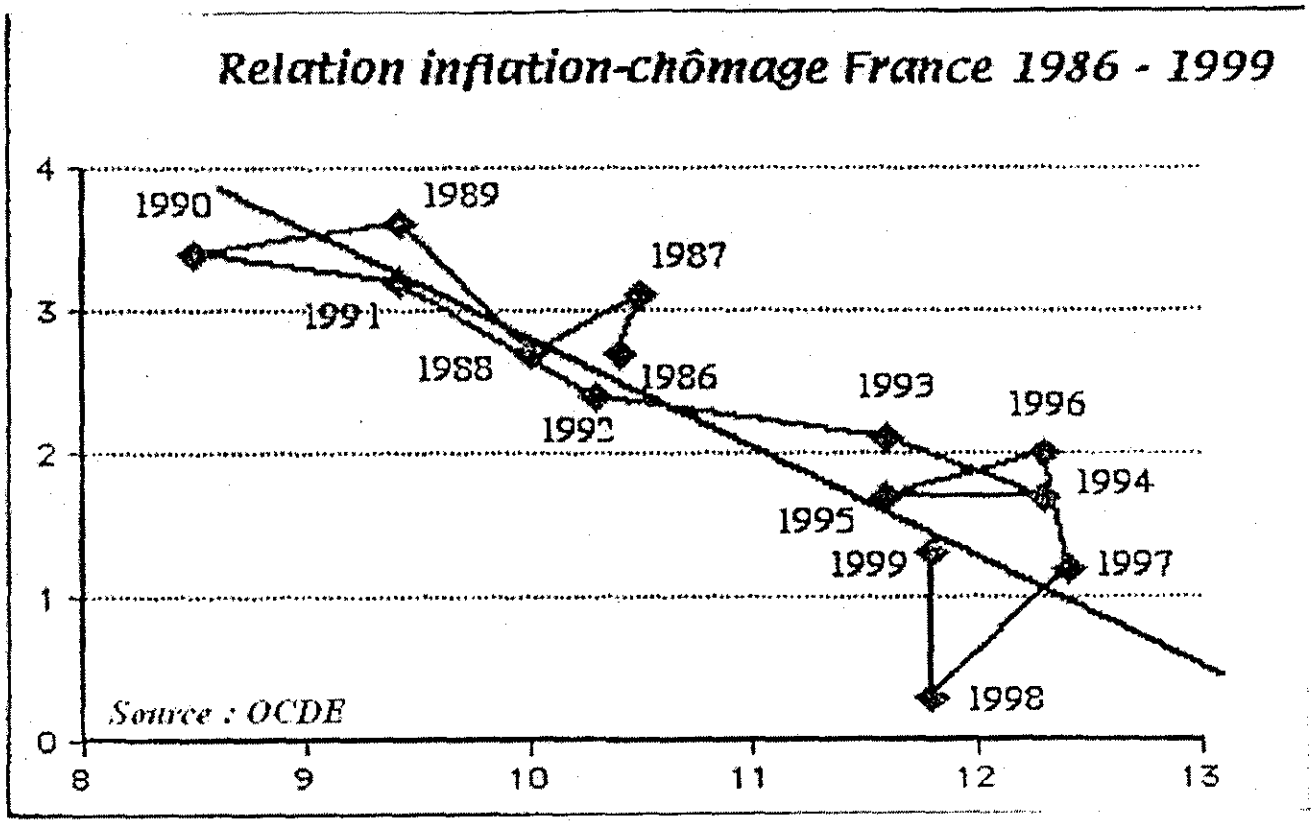

الشكل -19- : يوضح العلاقة بين البطالة والأجور في فرنسا خلال سنوات 1947-1979

المصدر : "inflation et désinflation" , **Pierre Bezbakh** , édition la découverte" 1996, p51

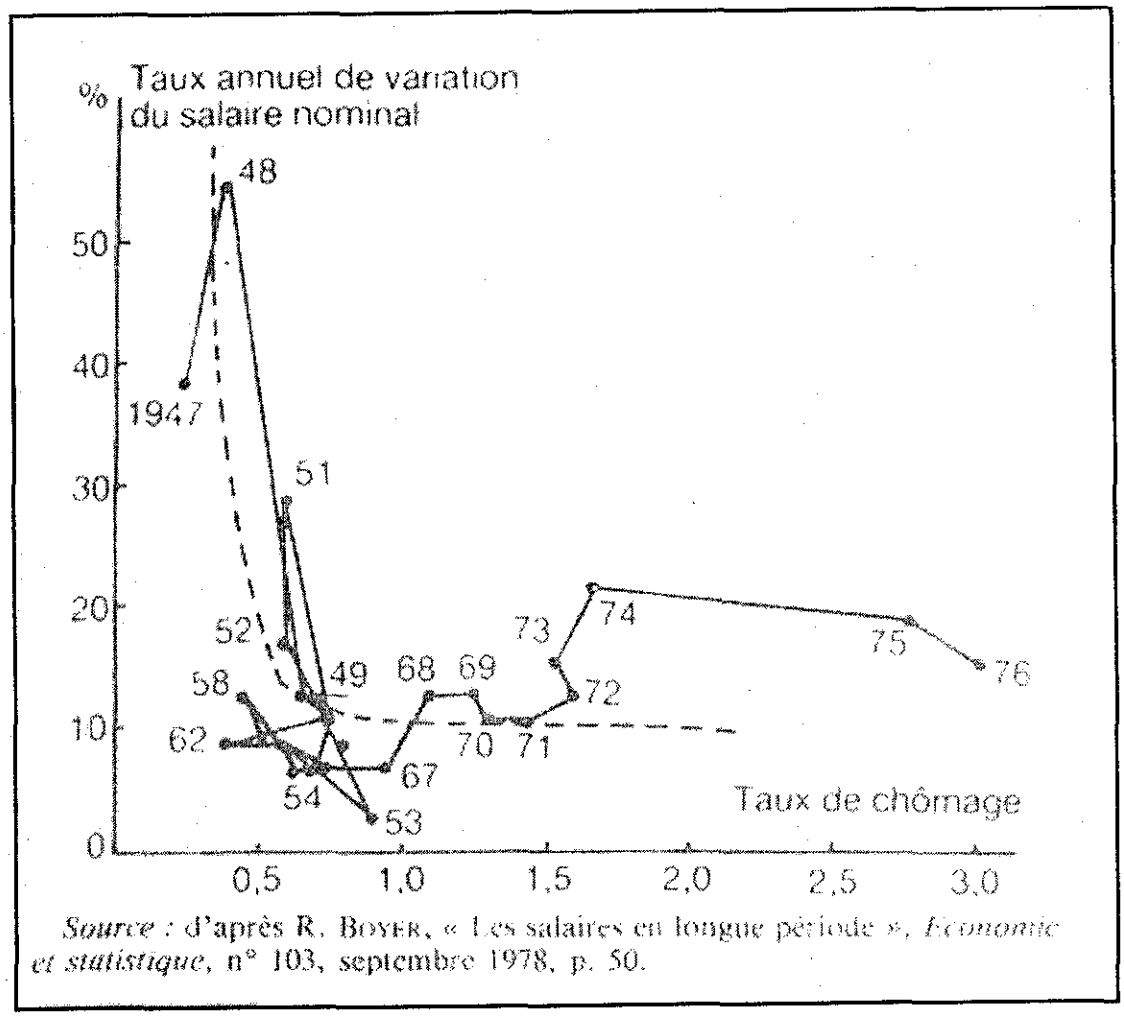

Source : d'après R. Boyer, « Les salaires en longue période », *Economie et statistique*, n° 103, septembre 1978, p. 50.

الشكل -20- : يوضح العلاقة بين التضخم و البطالة في الو.م.أ 1961-2000

المصدر : **Gregory N.Mamkiw**, op cite, p432

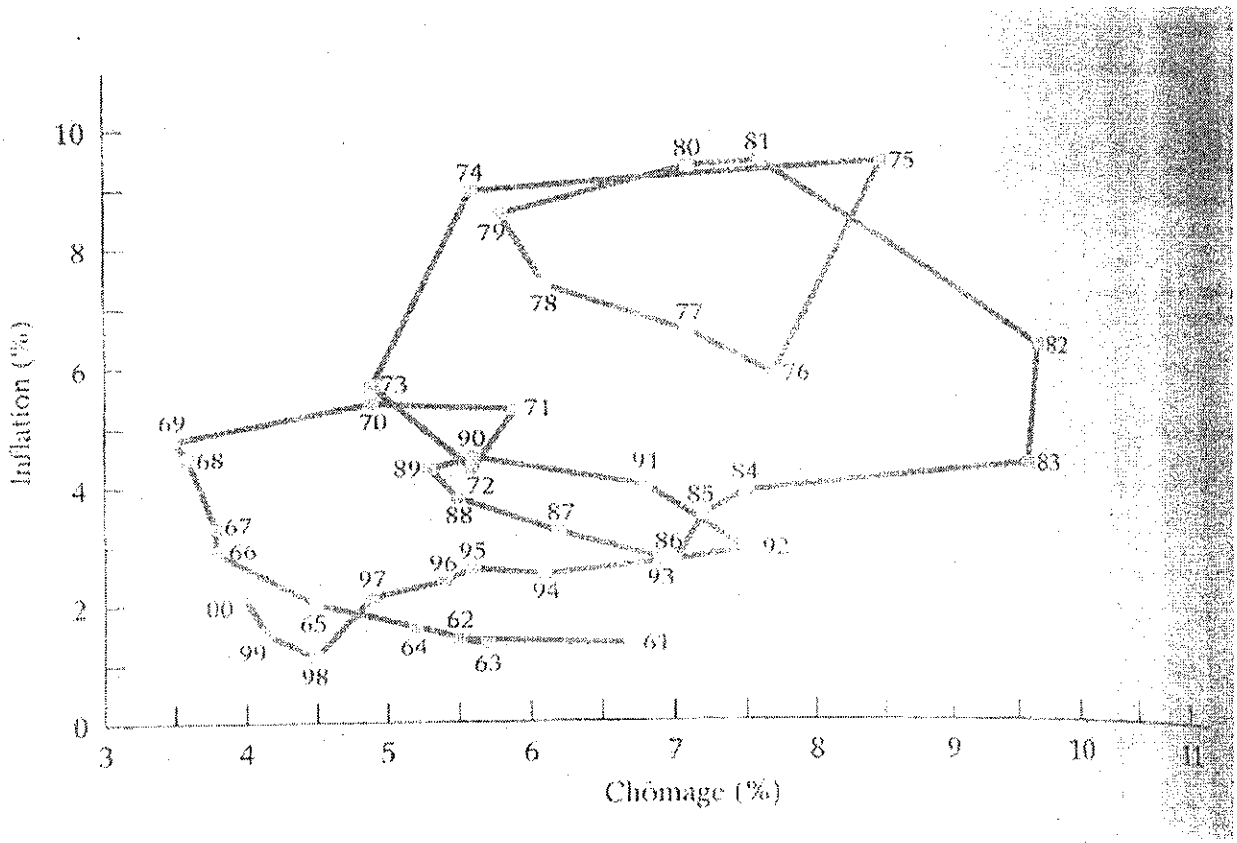

المطلب الثاني : العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة

في الكثير من الحالات ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معا وبشكل كبير وملحوظ, الأمر الذي خالف معه بحث عالم الاقتصاد " فيليبس" فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة وهذا ما أدى الى ظهور معدلات عالية من البطالة والتضخم تدعى بحالة " التضخم الركودي " " La stagflation " .

ان ظاهرة التضخم الركودي التي أصابت الاقتصاديات المتقدمة منذ عام 1960 وحتي الوقت الحاضر فقد أظهرت الأبحاث و الدراسات زيادة معدل التضخم و البطالة معا, وتراجع معدل التضخم مع البطالة, فقد اندمج التضخم الذي هو عكس البطالة معها و أصبحت الاجراءات الاقتصادية تدفع هذين المتغيرين معا, يقول أنصار المدرسة الكينزية مايلي :

يظهر" التضخم الركودي" عندما يزداد الدخل الوطني ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال, فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود الى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل [69].

الفرع الأول : أسباب التضخم الركودي

ترجع أسباب التضخم الركودي للاجراءات التالية :[70]

1-سيطرة حالة التشغيل الكامل التي تؤدي في جوهرها لزيادة معدلات التضخم.

2- التمويل بالعجز, وما يرافقه من اصدار نقدي يؤدي لزيادة معدلات التضخم, فقد حدد الاتحاد الأوروبي شرط للوحدة النقدية أن ينخفض العجز الى 3% لأنه وصل في بعض الدول الأوروبية عام 1990 الى 8% من الناتج .

3- زيادة معدلات الفائدة بهدف تشجيع دخول رساميل أجنبية للاستثمار والمضاربة برفع التكاليف وتزيد معدلات التضخم .

4-زيادة الميل الحدي للادخار وتراجع الميل الحدي للاستهلاك سوف يساهم في تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي الى تراجع الاستثمار الصناعي والانتاجي .

5- ان انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال سوف يساهم في تخفيض حجم الاستثمار وزيادة أعداد العاطلين عن العمل .

---

[69] رمزى زكي," التضخم المستورد", الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية, جامعة الدول العربية, القاهرة, 1985, ص86.

[70] علي كنعان, موقع الأنترنيت جمعية العلوم الاقتصادية السورية,

6- ان اتباع بعض الاجراءات التقشفية عند تبدل الأحزاب الحاكمة بين حزب العمال والديمقراطي والأحزاب المحافظة اليمينية, يؤثر على الخدمات الاجتماعية وبالتالي يساهم في تخفيض حجم الانفاق الاجتماعي وتخفيض حجم فرص العمل الجديدة.

7- يؤدي ادخال تكنولوجيا جديدة الى فقدان العمال بشكل مستمر لوظائفهم .

ان هذه الاجراءات قد جعلت ظاهرة التضخم وظاهرة البطالة, ظاهرة موحدة تتغير وتتبدل نتيجة تحرك أحد الأسباب التي لا تمت للثاني بصلة حيث جعلت منها ظاهرة اقتصادية مرضية في الدول المتقدمة, وقد امتد أثرها للدول النامية في فترة الاصلاح الاقتصادي.

التضخم الركودي والاصلاح الاقتصادي:

تتسم البلدان النامية بتشوه بنيانها الاقتصادي وسيطرة انتاج وتصدير المواد الخام في اقتصادياتها وتتأرجح صادراتها استنادا لحركة الطلب العالمي وبالتالي هذه الاقتصاديات قد خضعت لبرامج التصحيح الهيكلي من قبل صندوق النقد الدولي وذ لك ظنا من الصندوق أن هذه البرامج يمكن أن تساعد هذه الدول في تخفيض حجم المديونية من جهة والتوجه بالاتجاه الصحيح في القطاعات الانتاجية من جهة ثانية لكن تطبيق هذه البرامج قد أدى الى حدوث التضخم الركودي في هذه الدول علما أن هذا المرض لا يصيب الاقتصاديات النامية, بل هو مرض الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

الاجراءات التي ساهمت في زيادة معدلات التضخم :

اقترح الصندوق في برامجه الاجراءات التالية :

1- زيادة أسعار الطاقة الأمر الذي أدى الى زيادة تكاليف الانتاج في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني[71] .

2- زيادة سعر الفائدة مما زاد أيضا في تكاليف الاستثمار وبالتالي ارتفعت تكاليف الانتاج .

3- رفع الضرائب غير المباشرة وزيادة أنواعها.

4- زيادة أسعار وتعريفات الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للموظفين .

5- الغاء الدعم السلعي وخاصة المخصص للسلع الغذائية حيث كان هذا الدعم يساعد الفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود والموظفين على تدبير أمور حياتهم المعاشية .

---

[71] رمزى زكي ," التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ", دار المستقبل العربي ,القاهرة, 1996, ص124.

الاجراءات التي ساهمت بزيادة البطالة والركود :

قدم الصندوق مجموعة من الاجراءات المالية والنقدية للدول النامية بهدف تخفيض الطلب أهمها :

1- تخفيض حجم الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وافساح المجال للقطاع الخاص لكي يستثمر مدخراته.

2- وقف التوظيف الحكومي مما يؤدي لتخفيض حجم الانفاق الحكومي .

3- تخفيض عجز الموازنة أو الميل لتشكيل احتياطات حكومية في حال توازن الميزانية .

4- خصخصة الخدمات الحكومية مما يؤدى الى تخفيض الانفاق عليها وخاصة الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

5- تثبيت الرواتب والأجور وعدم زيادتها عند حدوث تضخم, الأمر الذي يدفع الأفراد لترك الوظائف الحكومية والبحث عن فرص عمل أفضل .

ان هذه الاجراءات قد ساهمت وتساهم في تخفيض حجم الطلب الكلي أو القضاء على الطلب الموجود لدى هذه الدول مما يؤدي الى الوقوع في شرك الركود والبطالة .

وبما أن الإجراءات السابقة تزيد التكلفة وترفع الأسعار فإن هذه الإجراءات تخفض الطلب وتؤدي للركود لذلك ظهر الركود التضخمي في الدول النامية، لقد استطاع صندوق النقد الدولي خلق قوى انكماشية تعيق نمو الاستهلاك والادخار والاستثمار وبالمقابل شجع زيادة الأسعار فزاد معدل التضخم، وفي ضوء معدل نمو السكان في الدول النامية فإن تخفيض حجم التوظيف قد أدى لزيادة البطالة بل لمضاعفتها نظراً للأعداد الكبيرة الوافدة لسوق العمل سنوياً، لذلك تعقدت المشكلة في الدول النامية، وظهرت الصيحات عالية ضد الصندوق وسياساته في هذه الدول لدرجة أنه أصبح العدو الأول للدول الفقيرة وللشعوب الفقيرة.

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل مختلف النظريات التي قامت بشرح كل من ظاهرة التضخم والبطالة وكذلك العلاقة التي أتي بها الا قتصادي النيوزيلاندي "منحنى فيليبس" أين وجد هذا الأخير وتوصل الى ايجاد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة الا أنه في السبعينات لوحظ أن هذه العلاقة لم تتحقق حيث وجدت معدلات التضخم في ازدياد مستمر مع معدلات البطالة .

الفصل الثاني:

التضخم الركودي في الجزائر

المبحث الثالث :

التضخم في الجزائر

مقدمة :

تميز الاقتصاد الجزائري, ومنذ بداية عشرية الثمانينيات بأزمة حقيقية للفعاليات. و ان عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية أدى في تلك الفترة الى ظهور مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية. و قد تجلى ذلك في ظهور اطار داخلي للتضخم, ان العرض الشامل لم يستطع مواكبة الطلبات التي كانت تظهر في السوق نتيجة سياسة نقدية توسعية .

ان هذا المشكل الذي كان يعيق حقيقة مواصلة برنامج التنمية كان ناتجا بصفة خاصة عن السياسات الاقتصادية غير المتماسكة التي كانت سائدة في الثمانينات.

توجد ثلاثة مؤشرات لحجم التضخم الاقتصادي الذي كان يلغم الاقتصاد الجزائري منذ نهاية عشرية الثمانينات :

- وجود فائض في السيولة,
- وجود طلب داخلي متنامي,
- العرض الداخلي بقي متقلصا.

أما فيما يخص المشكلة الأولى و المتمثلة في وجود فائض هام في الأموال السائلة, داخل الاقتصاد الجزائري, فكانت أسبابها ثلاثة هي ناتجة بالدرجة الأولى عن عجز نقدي للخزينة العامة بلغ 9.5 مليار دولار أمريكي, وكذا عجز مالي للمؤسسات العمومية مغطى من طرف البنوك التجارية الفرعية بفضل اعادة تمويل من بنك الجزائر .

ان فائضا في السيولة يعود ثانيا الى أن الاقتصاد ينشط بعيدا عن أي نظام للتعامل المصرفي, اذ أن 50% من الكتلة النقدية أي ما يعادل 170 مليار دج, كانت متداولة خارج أي نطاق بنكي في نهايةعام 1990.

أخيرا فان السبب الثالث لوجود الفائض في السيولة يكمن في تطور الأجور الذي لم يتلائم مع تطور الانتاجية: اذ أن حركية الأجور كانت دائما مرتبطة بتطور مستوى المعيشة بدلا من أن تكون مرتبطة بالانتاجية (فبينما عرفت هذه الأخيرة تراجعا, فان الأجور ارتفعت بنسبة 33%). في نفس الوقت شهدت قطاعات الانتاج الخاصة التجارية و المضاربية فائضا هاما في الفوائد سيء التأطير في ظل جهاز جبائي ضعيف.

ان الأمر الذي شجع أيضا على التضخم الاقتصادي هو الطلب المتزايد.

انه لمن المؤكد أن السوق الداخلية الجزائرية قد توسعت بصفة ملحوظة تحت تأثير سياسة النمو التوسعي المنتهجة منذ النصف الثاني من عشرية 1960. و قد كان طلب المؤسسات و خاصة طلب الأسر جد هام.

ثلاثة عوامل شجعت الطلب :

1- وجود تداول كمية هامة من النقود: لقد أشار تقرير للحكومة في فيفري 1991 الى أن الكتلة النقدية ارتفعت بنسبة تفوق 20% في كل سنة منذ بداية الثمانينات.

2- وجود مداخيل خاصة بالأجور و غير الأجور جاهزة للاستهلاك. توافر عدة أجور لدى الأسرة الواحدة من جهته, وتحقيق فائض في الأرباح, و مداخيل تضخمية للقطاع الخاص من جهة أخرى, أدى الى وجود طلب متزايد باستمرار .

3- يجب الاشارة الى عدم توافرالضروري من السلع الأجرية التي تتجلى في التضخم المقموع (الطوابير, ندرة المواد) و التضخم الظاهر في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية قدر من قبل الديوان الوطني للاحصائيات بنسبة 28% سنويا خلال النصف الثاني من عشرية الثمانينات, ان حجم التضخم كان يتجلى أيضا في العرض المتصلب, كان نمو العرض فيما يخص الأموال و الخدمات ضعيفا. وفي عام 1991 ارتفع مستوى الانتاج الشامل للبلاد بنسبة 8% فقط بالمقارنة مع المستوى المحقق في 1984.

وتعود صلابة العرض هذه الى سببين رئيسيين :

1- ظهور انتاجية ضعيفة لعاملي رأس المال و العمل, وذلك في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي. ان هذا الضعف في الانتاجية أصبح أكثر خطورة بالاستعمال غير الكافي و شبه المعمم لقدرات الانتاج الموجودة و العدد المتزايد للعمال الذي كان يثقل كاهل الانتاجية الجزئية للعمل التي كانت تتميز من قبل بالضعف.

2- ان أداة الانتاج الوطني كانت تخضع دائما للضغط: اذ أن ارتفاع مستوى الانتاج لا يمكن تحقيقه دون رفع مستوى الواردات, ان مرونة الانتاج بالمقارنة مع الواردات بلغت في 1987 1.1 وان كل ضغط مالي خارجي ينعكس بصفة مباشرة على نسب استغلال الطاقات الموجودة .

لقد أشار المجلس الوطني للتخطيط في تقريره السنوي لعام 1991 الى أنه سجل تراجع في الانتاج الوطني في كل القطاعات وذلك للسنة الرابعة على التوالي ما عدا القطاع الفلاحي.

لقد سجل أثناء نشر التقرير السنوي لعام 1991 انخفاض في الانتاج الصناعي بنسبة 3% وتبلغ هذه النسبة 6% اذا ما استثنينا قطاع المحروقات . أما قطاع البناء فقد أنهى السنة بانخفاض بلغ 6.7% بالمقارنة مع سنة 1990.

تلك هي أشكال الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات, وهو ما سنتطرق اليه في هذا الفصل حيث قمنا بتقسيمه الى المباحث التالية :

المطلب الأول : الاختلالات الهيكلية كمفسر للتضخم في الجزائر

المطلب الثاني: التطور المتواصل للتضخم

المطلب الثالث : الاجراءات المتخذة للتحكم في التضخم

المطلب الرابع : وسائل مكافحة التضخم

المطلب الأول : الاختلالات الهيكلية كمفسر للتضخم

يرى كثير من الاقتصاديين وخاصة من دول أمريكا اللاتينية[72] أن القوى التضخمية في البلاد المتخلفة ومنهم الجزائر يكمن وراء مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلاد المتخلفة ونذكر معالمها فيمايلي:[73]

الفرع الأول: الطبيعةالهيكلية للتخصص في انتاج وتصدير المواد الأولية

ان معظم البلاد المتخلفة والاخذة في النمو تتميز بتخصص شديد في انتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية , وفي مواجهة عرض غير مرن لانتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة , فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة, فترتفع حصيلة صادرات هذه الدول وهذا ما يبث في الاقتصاد موجة سعرية في المداخيل الفردية وايرادات الحكومة من الضرائب فيزيد الانفاق الوطني في مواجهة عرض غير مرن للانتاج المحلي فترتفع الأسعار. كما تؤدي الى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة التوسع الطلبي.

ويرى الاقتصاديون "الهيكليون" أنه سينتج موجة تضخمية حتى عندما يكون هناك تدهور في أسعار الصادرات فتنخفض حصيلتها وتبدأ حركة انكماشية في المداخيل وكذلك حصيلة الحكومة من الايرادات العامة.

وفي ضوء عجز الحكومة عن تخفيض انفاقها العام تضطر الى استحداث عجز في ميزانياتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود, ومن جهة أخرى سوف تنخفض أسعار السلع المستوردة مما يدفع الى ارتفاع أسعارها محليا خاصة السلع الضرورية, وفي ظل استمرار انخفاض الصادرات تلجأ الحكومة الى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها بغية تشجيع صادراتها وهذا ما يؤدى الى ارتفاع السلع المستوردة وهذا ما يؤدى الى حركة في ارتفاع الأسعار المحلية.

---

[72] **H. Temmar**, " les explication théoriques de l'inflation ", opu, 1984, p86.

[73] د.صبحى تادرس قريصة ,د. احمد رمضان نعمة الله , "اقتصاديات النقود والبنوك ", الدار الجامعية, 1990, ص287-288.

الفرع الثاني : جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد

ويترتب على هذا ما يسمى بانخفاض "الجهد الضريبي" والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب الى اجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة كما يرتبط كذلك بتناقص مرونة الحصيلة الضريبية الأمر الذي يؤدي الى عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الانفاق العام والنتيجة من هذا الاختلال الهيكلي ازاء عدم مقدرة الحكومة على تخفيض نفقاتها سواء لأغراض اجتماعية أو تنموية, وفي ضوء قصور ايرادات الحكومة من الضرائب أن تضطر هذه الحكومة لتمويل العجز المسجل في ميزانيتها العامة عن طريق اللجوء الى الجهاز المصرفي والبنك المركزي أي تمويل هذا العجز تمويلا تضخميا

الفرع الثالث : الفجوة الغذائية في البلاد

تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الانتاج المحلي من المواد الغذائية عن اشباع حاجات السكان منها وبالتالي اضطرارها الى الاسترداد كما أن هذه الفجوة تميل الى الاتساع وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني ولارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وعلى الأخص من جانب الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل كما أن عرض هذه المواد الغذائية يتميز بمرونة ضئيلة كما يرجع بطء نمو عرض المنتجات الغذائية الى الاهتمام غير الكافي بتحقيق تنمية في القطاع الزراعي بسبب استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ومنه فان قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعارها الى الارتفاع حتى اذا لم تزد كمية النقود المتداولة .

الفرع الرابع : طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى

ان تغيير بنية الاقتصاد للبلاد المتخلفة في تبني عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل نتيجتها في خلق تيار نقدي وانفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار الى الارتفاع, فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بانفاق استثماري ضخم لانشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكات مواصلات ومرافق المياه . . .الخ وغيرها من المشروعات التي يتولد عنها مداخيل نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع

الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها, كما أن مشروعات البنية الهيكلية تولد مداخيل نقدية بصورة مستمرة لكنها تنتج انتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر,كما أن للاستثمار طبيعة مزدوجة, ففي حين يخلق الاستثمار طاقة انتاجية متخصصة في انتاج معين, يخلق في نفس الوقت مداخيل تؤدي الى زيادة الطلب على كافة أنواع السلع و الخدمات.

ويشير الاقتصاديون الهيكليون الى أن اختلالا بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف "بفترة التفريغ " وهي الفترة التي تنقضى بين الانفاق الاستثماري على انشاء مشروعات انتاجية وبين ظهور الانتاج من هذه المشروعات, وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفريغ.

الى جانب ذلك, فان ما يصاحب تجارب التنمية من زيادة التفاوت في توزيع المداخيل حيث ترتكز هذه المداخيل في أيدي نسبة قليلة من السكان ومع انخفاض ادخارها وارتفاع ميلها للاستهلاك, يزيد من الاختلال بين التيار السلعي والتيار الانفاقي .

وهكذا يخلص الاقتصاديون الهيكليون الى أن جذور القوى التضخمية في البلاد المتخلفة و الاخذة في النمو تكمن وراء اجتماع هذه الاختلالات المذكورة والتي تركز على زيادة كمية النقود والانفاق, وهم لا ينكرون خطورة المبالغة في التوسع النقدي استجابة لهذه الاختلالات وما تحدثه هذه المبالغة في التوسع النقدي من احداث مضاعفات تضخمية الا أنهم في النهاية يؤكدون على أن قضية التضخم لا تنحصر ابتداءا من زيادة كمية النقود ولكن في تلك العوامل الجوهرية وراء هذه الاختلالات المسؤولة عن احداث الزيادة المتتالية في كمية النقود.

المطلب الثاني : التطور المتواصل لمعدلات التضخم

الفرع الأول : السياسة النقدية في الجزائر

ورثت الجزائر نظاما قائما على أساس ليبرالي[74] كون فرنسا المستعمرة من دعاة الرأسمالية , ولكن بعد الاستقلال انتهجت السلطات الحاكمة أنذاك سياسة التخطيط المركزية, فلم تكن السياسة النقدية منفردة ببرنامج مالي مستقل عن بقية البرامج التنموية الوطنية , فقد كان انشاء النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك ,

كل هذا نجم عن اختلال وظيفي وهيكلي لا يزال مستمرا على الجهاز المصرفي, وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات العصر , وتحديد سياسة نقدية قوية ومستقلة ومكملة للسياسة الاقتصادية التنموية, الا أن هذا الهدف تعرض لقيود عدة نجملها فيما يلي:

- وجود ديون كبيرة ناتجة عن نظام التخطيط المركزي,
- استعمال الامكانيات الوطنية بنسب منخفظة من قدرتها الحقيقية,
- تأثير النقابة الوطنية في الحوار بين الأعوان الاقتصاديين قصد الدفاع عن القدرة الشرائية و ابعاد كل الاعتبارات الخاصة التي تحدد الأجور تبعا للانتاجية ,
- غياب الحوار حول ضرورة التعديل وكيفية توزيع التكاليف,
- التسرب الكبير للنقود خارج القطاع المصرفي والذي يحد من نشاطها,
- عجز أغلب المؤسسات العمومية مما جعلها لا توفي بالتزاماتها اتجاه البنوك و بالتالي عدم تسديد الديون,

وقيود أخرى كالنمو الديموغرافي الواسع, سلوك الأعوان, النذرة . . .الخ.

وبالتالي لا تستطيع السلطات الجزائرية تطبيق أي سياسة دون مراعاة هذه القيود لذا حتى تكون السياسة النقدية فعالة لا بد من تطهير ميزانيات البنوك و المؤسسات العمومية على حد سواء وهو ما حصل في أواخر 2001[75] .

ان الهدف الأساسي للسياسة النقدية عموما هو محاولة الاحاطة بظاهرة التضخم وتثبيت الأسعار بارجاع الاقتصاد الى توازنه عن طريق التأثير في الكتلة النقدية و ذلك اما باتباع سياسة توسعية أو سياسة انكماشية و بالتالي لبنك الجزائر دور مهم ولقراراته اثار كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

---

[74] أحمد هنى, "العملة والنقود ", ديوان المطبوعات الجامعية,1991, ص139.

[75] Banque d'Algérie (2001), " décret exécutif ", n 01-310 du 16/10/2001, revus media bank n 56, p13.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الاقتصاد فقد عرف اصلاحات متتالية ومتعاقبة, وبانتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الليبرالي, تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة اصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الاصلاح النقدي لسنة 1986 ثم اصلاح 1988.

وقبل أن نشرع في سرد أهم الاصلاحات النقدية نتناول أسباب الأزمة التي حلت بالجزائر.

الفرع الثاني :الأسباب والعوامل الدافعة للاصلاح

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ, من الاستقلال الى أزمة المحروقات سنة 1986 ويمكن ارجاع ذلك الى مجموعة من الأسباب و العوامل :

-اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي, فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة وانتهجت التخطيط و أهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد, فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص, . . .الخ كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول -21- :المخططات الوطنية الخماسية للتنمية

المصدر : الجزائر الدليل الاقتصادي و الاجتماعي , المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار 1989 , ص65 .

المخطط الثلاثي التمهيدي 1967-1969	برنامج استثمارات موجه للجهات المحرومة ويدخل في اطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي
المخطط الرباعي الأول 1970-1973	30 مليار دج انطلاق برنامج التصنيع وتبن التخطيط بانشاء كتابة دولة للتخطيط
المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	100 مليار دج تثمين الموارد الطبيعية, تكثيف النسيج الصناعي و دمج قطاعات الاقتصاد, اتقان تقنيات التخطيط بتجديد الأجال
المخطط الخماسي الأول 1980-1984	250 مليار دج لقرار التوازنات الاقتصادية, اعادة تنظيم المؤسسات, مردودية الطاقة و رسم اولويات التنمية استكمال نظام التخطيط تعميم المخطط السنوي وضع المخطط الولائي ادخال مخطط الانتاج و استعمال ادوات التنظيم .
المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	550 مليار دج الأولوية لتطوير الفلاحة و الري و الاسكان و النقل تسديد الديون الخارجية و الفعالية في الداخل متابعة المسيرة رغم المصاعب الناجمة عن تقلص الايرادات .

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات , رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات نتيجة تراجع اسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية .

-مما زاد في تأزم الوضع في الجزائر بالاضافة الى انخفاض اسعار المحروقات هو ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية و هو ما ادى الى عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية و نسبة خدمات الدين الخارجي .

-سياسة التمويل : اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة , الأمرالذي أدى الى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي, فكانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة الى طلب تسبيقات و اعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط .

* انعكاس ازمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية :

ان اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%,كما ان حجم التبادل قد انخفض بنسبة 50%[76],الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 اذ بلغ سعر برميل البترول حوالي عشر (10) دولار أمريكي الأمر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت حوالي 45%من ايرادات الصادرات [77] كما انخفض سعر صرف الدولار .

كانت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات و تطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات و ما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية و الأسواق المالية و النقدية .

ان ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بايرادات صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها الى الانهيار بسبب أزمة البترول و انهيار مداخيل الصادرات لسنة 1986 حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر الى أقل من 11 دولار سنة

---

[76] "algerie",revue économique, BADF 2003,p77.

[77] عبد المجيد بوزيدي , " تسعينات الاقتصاد الجزائري " حدود السياسات الظرفية , ترجمة جريبب ام الحسن , 1999 , ص 24-25 .

1986 بعيدا كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت أنذاك 32 دولار للبرميل و نتيجة لذلك انخفضت ايرادات الصادرات و هو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات .

* أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية الأجنبية على مصرعيها لاقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الثاني (1974-1977) خاصة أن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة[78] الذي يتطلب رصد أموال ضخمة الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية اللجوء الى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية اضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة فقد بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12 مليار دج لترتفع بعد ذلك الى 19.8 مليار دج سنة 1985 وهذا ما يؤكده ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل أي خطر أو حرج, حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة .

- اجراءات التحول نحو اقتصاد السوق

بعد التعرض لأسباب الأزمة في الجزائر, وما نتج عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات وتقلص موارد الدولة من عائدات البترول كان لزاما على السلطات الجزائرية الاسراع في الاصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية, ومن بين القطاعات التي مسها الاصلاح مباشرة المؤسسات المصرفية والمالية .

- قانون القرض والبنك لسنة 1986 :

تميزت مرحلة الثمانينات بالشروع في عملية اعادة الهيكلة المالية للمؤسسات أو عملية التطهير المالي ابتداءا من عام 1983 تبعا لاعادة هيكلتها العضوية وكانت هذه العملية تهدف الى تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاشتراكية والمؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام, وتبعا لذلك وتحت ضغط أزمة النفط الخانقة فإن أول اجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الاجراءات التي تهدف الى التحول نحو اقتصاد يقوم على أساس أسس وقواعد اقتصاد السوق, هواصدارها لقانون بنكي جديد, هدفه الأساسي اصلاح المنظومة المصرفية مع تحديد مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما

---

[78] د.محمد بلقاسم حسن بهلول," سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر", الجزء الأول ,د م ج,1999,ص 96.

تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين, مع اعادة الاعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسة, الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية و المرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الاسمى المطبقة من طرف المصارف, مع ضبط وتعديل اجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض [79], تم ادخال تعديلات على الوظيفة المصرفية,حيث يقوم هذا القانون في اتجاه ارساء المبادئ العامة أو القواعد التقليدية للنشاط المصرفي.

أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع على توحيد الاطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية .

- قانون استقلالية البنوك لسنة 1988 :

لم يكن قانون1986 ليخلو من النقائص والعيوب فلم يستطع التكيف مع الاصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية, خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

وعليه فان بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين, كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد, وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون, وفي هذا الاطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12 .

وعلى هذا الأساس يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي [80] وهذا يعنى أن نشاط البنك يخضع ابتداءا من هذا التاريخ الى قواعد التجارة و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.

والنتيجة أن الاصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988 فبعد اصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك التي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية, على أساس أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية [81], وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة, كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والمؤسسات المالية باللجوء الى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية, وفي ذات الوقت ألغى التوطين الاجباري الوحيد, كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات

---

[79] **Hocine Benissad**, " Algérie : restructurations et réformes économiques "1979-1993, opu, p123.

[80] **الطاهر لطرش**, " تقنيات البنوك", ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثانية, 2003, ص194-195.

[81] **Hocine Benissad**, déjà cité, p124.

العمومية الاقتصادية ليوكل ذلك للنظام المصرفي فكان هذا انطلاقا لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي يفصل بين دور الأعوان الاقتصادية و دور الدولة في تعبئة و تمويل و تراكم رأس المال ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988 .

- اعادة هيكلة النظام النقدي و المصرفي

وضع قانون النقد والقرض (1990-10) النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز باعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية, وابراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين, وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة, وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة, كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها اجباريا في كل سنة,وكذا ارجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة والغاء الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة, ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات .

مبادئ قانون النقد والقرض :

سمح قانون 10-1990 بتحول السلطة النقدية الى مجلس القرض و النقد, الذي يعتبر بمثابة مجلس ادارة بنك الجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض و النقد و يرأسه محافظ البنك الجزائري, قام باصدار عدد من القوانين المتعلقة بالنقد و شروط انشاء البنوك و المؤسسات المالية و ذلك تدعيما للنظام النقدي و المالي لمسايرة اقتصاد السوق .

ويعتبر قانون النقد و القرض نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي, فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للاصلاحات, بالاضافة الى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الاصلاح النقدي 1986 و القانون المعدل و المتمم 1988 .

حمل هذا القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه, و أعاد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد, بعد ما كانت مهمشة و مغيبة خلال ثلاثة عقود من الزمن, ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه و مهامه التقليدية .

- **أهداف قانون النقد و القرض :**

نتعرض باختصار لأهم أهداف قانون 90-10 في النقاط التالية :

- وضع حد لكل تداخل اداري في القطاع المالي و المصرفي
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض
- اعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني
- تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بانشاء مصارف وطنية خاصة و أجنبية
- انشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة)
- ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك

و أخيرا يمكن القول أن قانون النقد والقرض وضع و بشكل تام المنظومة المصرفية و النظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا الى اقتصاد موجه بأليات السوق .

الفرع الثالث : تطور الحالة النقدية في الجزائر

- **برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقدية الدولية :**

تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بفترتين أساسيتين :

الأولى :جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي, الاجتماعي و السياسي .

أما الثانية : فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن اطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق .

ان برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي هذا كان يهدف الى :[82]

- تأمين استمرارية تحسين ميزان المدفوعات
- تشجيع العودة الى النمو الاقتصادي
- التحكم في السياسة النقدية الداخلية
- التحكم في التضخم

[82] **Keramane Abdelouahab**, "évolution économiques et monétaires d'Algérie", revue media bank édition spéciale, 2001, p3-4.

برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 والثاني في جوان 1991 :

دخلت الجزائر مفاوضات سرية مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض و المساعدات فوقعت على اتفاقيتين :

الأولى في ماي 1989 والثانية في جوان 1991, وكان الاتفاق يهدف الى منح قروض و مساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط نوجز أهمها :

مراقبة توسع الكتلة النقدية و تقليص حجم الموازنة العامة

تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة

الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار

تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية

الغاء عجز الميزانية و اصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية .

الا أن حكومة "أحمد غزالي" واجهت صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات لسنة 1991 لم تهتم بل جعلت الاصلاحات جانبا تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية و الاجتماعية و السياسية فحاولت التراجع عن بعض قواعد الاصلاح التي اعتمدتها الحكومة السابقة خاصة ما تعلق الأمر بقانون القرض والنقد الذي قلص من هامش تحرك الحكومة في المسائل النقدية فأدى الى تراجع نسبي في النتائج المحققة و رغم تخليها عن بعض بنود الاتفاق الا أنها استمرت في الاصلاحات المتفق عليها .

برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 :

بعد فشل الاتفاقيتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية, كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثانية الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لابرام اتفاقية في اطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995

ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 الى 21ماي 1998

وعلى اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالاضافة الى اعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن .

- محتوى اتفاقية الاصلاح الاقتصادي الموسع مع صندوق النقد الدولي 1994-1998 :

وافق صندوق النقد الدولي على انفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد خلال الفترة 1995-1998و ذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت أو ما يعرف ب "ستاند باي" لمدة سنة (أفريل 1994- ماي

1995) بشكل مرضي, كما تنص الاتفاقية على اعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة و الطويلة مع نادي باريس و لندن .

و يهدف برنامج الاصلاح الاقتصادي الموسع الى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 .

- أهداف برنامج والتثبيت التعديل:

أهداف برنامج التثبيت 1994-1995 :

ترتكز السياسة الاقتصادية و النقدية في اطار برنامج التثبيت على تحقيق الأهداف التالية :

*الحد من الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21.6% سنة 1993 الى15.3% سنة 1994 (M1) وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق رفع أسعار الفائدة الاسمية الى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة) .

*تخفيض قيمة الدينار40.17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء تطبيقا لنموذج التخفيض .

* تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994, 6% سنة 1995 مع احداث مناصب شغل لامتصاص البطالة,

* تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك, مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية في سبيل احداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات و تحسين فعالية الاستثمار بالرفع من انتاجية رأس المال و من ثم رفع معدل النمو المبتغى تحقيقه خلال الفترة,

*جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%,

*تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم الى أقل من 10%,

*توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و من ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية,

*رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

ان الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي هو الأوسع و الأشمل, يمتد الى 3 سنوات هو :

*اعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول الى اقتصاد السوق بأقل التكاليف وللوصول الى ذلك, فان أهداف الاتفاق هي:

- تحقيق نمو اقتصادي في اطار الاستقرار المالي و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 5%خلال فترة البرنامج,
- العمل على ارساء نظام الصرف و استقراره المرفق بانشاء سوق مابين البنوك مع احداث مكاتب للصرف ابتداءا من 1996/01/01 والعمل على تحويل (دج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية,
- التخفيف من الاجراءات الجمركية و الضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية الى نسبة 50% كحد أقصى,

-يهدف البرنامج الى التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي حيث سينخفض العجز من 6.9% من PIB في 1994-1995 الى 2.2% منPIB خلال 1997-1998,

- التخلى عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994 تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة -الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة- مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي و سندات الخزينة ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20% مع رفع معدل الخصم الى 15%, معدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%,

- التحضير لانشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بانشاء لجنة تنظيم و مراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم مع امكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداءا من 1998,

مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 1994-1996 والسماح للمشاركة الأجنبية, الاستثمار في البنوك الجزائرية[83],

- احداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل.

[83] عبد المجيد بوزيدي, "تسعينيات الاقتصاد الجزائري", ترجمة جريبيب أم الحسن, موفم للنشر والتوزيع, 1999, ص28.

المطلب الثالث : الاجراءات المتخذة للتحكم في التضخم

الفرع الأول : اجراءات السياسة النقدية والمالية:

ان الاصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الانفاق الموسع اتسمت بسياسة ميزانية صارمة و رفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد.

وعليه فان السلطات الجزائرية من خلال البرنامج عملت على اتباع سياسة نقدية صارمة حيث لجأت منذ 1994 الى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2) ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم الى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار و هذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة و الغاء السقوف على الفوائد المدينة و السقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية و في نفس الوقت باشرت الخزينة باصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال اصلاح النظام المالي كانت تهدف الى تنمية الوساطة المالية, بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية و ترقية النظام المصرفي حيث في 1994 تم اعداد نظام الاحتياطي القانوني, لأجل تنمية امكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق اعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي, ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية ,كما تم ادخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض و العمل على تسهيل ادخال عمليات السوق المفتوحة في سنة 1996.

أما اجراءات اصلاح الجهاز المصرفي جاءت لتشجيع انشاء المصارف و المؤسسات المالية الخاصة و اعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة بـــ 8% في نهاية 1995, وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي و نمو فعالية اجراءات الوساطة المالية و كذا العمل على التحرير المتزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع, لحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية و نقدية بالعملة الوطنية لرفع نسبة تعبئة الادخار و انتقاء أكفأ المشروعات الاستثمارية و الرفع من انتاجية رأس المال و ضرورة زيادة فعالية الاستثمار الأجنبي .

بعض المؤشرات الاقتصادية بعد الاصلاح و التعديل :

تحققت أهداف استقرار الاقتصاد الكلي حيث :

* أن خدمة الدين الى الصادرات (التي تمثل الصادرات المخصصة لخدمة الدين الخارجي) والتي وصلت في المتوسط الى 70% تقريبا خلال الثمانية سنوات (1986-1993) السابقة لاعادة الجدولة قد بدأت في الانخفاض منذ 1994 حتى 30% في كل من 1996-1997 .

* ان الاحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار دولار خلال الثمانية سنوات السابقة لبرنامج الاستقرار (1986-1993) بدأ في التزايد منذ 1994 حتى وصل الى 8 مليار دولار في نهاية 1997 ولم يكن ذلك ناتجا عن أي ارتفاع محسوس في أسعار البترول ذلك أن متوسط سعر البرميل كان خلال فترة 1994-1997 يبلغ 18.7 دولار أي ما يعادل سعره في الفترة السابقة (1986-1993) حيث بلغ سعر البرميل حينئذ 18.8 دولار .

ان هذا التحسن في مستوى الاحتياطي كان بطبيعة الحال مدعما بالتمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول -22- : يوضح تطور الديون الخارجية و احتياطات الصرف

السنة / الدين	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون خارجية (مليار دولار أمريكي)	25.7 24	29.65	31.32	32.09	31.2	
تعبئة قروض خارجية جديدة (دولار أمريكي)	5.2	3.9	1.9			
فوائد الديون الخارجية قبل اعادة الجدولة	%86	%95.5	%84			
بعد اعادة الجدولة		%47	%42	%29	%32	%47.1
الاحتياطي الخام (بملايير الدولارات الأمريكية)	1.5	2.640	2.009	4.5	8	6.7

المصدر : عبد المجيد بوزيدي "تسعينيات الاقتصاد الجزائري ", ص37.

ان جاري الديون الخارجية تطور حسب وتيرة يمكن التحكم فيها و ذلك بفضل اللجوء الأكثر حذرا للقروض الخارجية الجديدة في الوقت الذي كان فيه تشكيل احتياطات الصرف يجرى بصفة مرضية.

ان تحسين الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني تتجلى كذلك من خلال تطور الميزان التجاري

الجدول -23- : تطور الميزان التجاري و الوضعية الخارجية للاقتصاد الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / المركبات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الاجمالية	10.502	8.899	10.279	12.280	14.14	10.13
صادرات المحروقات	10.102	8.606	9.786	12.280	13.64	9.77
الصادرات خارج المحروقات	0.400	0.293	0.493	0.600	0.495	0.36
الواردات (FOB)	7.774	90158	10.100	9.441	8.35	9.32
الوردات الغذائية	1.889	2.755	2.753	2.561	2.49	2.66
الميزان التجاري	2.728+	0.259-	0.179+	3.439+	5.79+	0.839+
السعر المتوسط للبرميل	17.52	16.31	17.58	21.43	19.49	13.4

المصدر: عبد المجيد بوزيدي, نفس المرجع السابق, ص38.

Rétrospective statistique, Ons, 1970 -1996 ed, 1996, p17.

لقد تم تحقيق رقم قياسي في الفائض التجاري في عام 1997 و ذلك بفضل تحسين أسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة و كذا بفضل الحد من حجم الواردات.

*ان عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4.7% [84] من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ما بين (1986-1993) وبلغ نسبة قصوى 12.7% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1988, تناقص هذا العجز تدريجيا ليتحول الى فائض في سنتي 1996-1997.

الجدول -24- : الأموال العمومية

السنة / المركبات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عائدات الميزانية بالنسبة للمنتوج الداخلي الخام	27.0	29.5	30.6	33.4	36.2	-
تكاليف الميزانية بالنسبة لم.د.خ	33.6	31.4	30.0	29.4	33.6	-
الرصيد الاجمالي للخزينة%م.د.خ	-9.1%	-4.4%	-1.5%	+2.9%	2.4%	-3.6%
بملايير الدينارات الجزائرية	-110	-65	-28	+70	+66.1	-100

المصدر : عبدالمجيد بوزيدي, نفس المرجع السابق, ص39.

لقد شهدت السنوات الأربع 1994-1995-1996-1997 و بلا منازع تسييرا صارما للأموال العمومية اذ في الوقت الذي كانت فيه ايرادات الميزانية في ارتفاع فان النفقات العمومية كانت هي في انخفاض, الأمر الذي جعل بالضرورة رصيد الخزينة ايجابيا اذ تطور:

من -110 مليار دج في 1993 الى +70 مليار دج في 1996 و الى +66.1 مليار دج في 1997.

[84] Banque d'Algérie " indicateur des finances publiques", revue media bank, 2002, n°61.

* ان التضخم الذي تجاوز 20% خلال خمس سنوات متتالية من 1991 الى 1995 بدأ في الانخفاض سنة 1996 ليصل سنة 1998 الى الهدف الذي كنا نسعى اليه في نهاية البرنامج و هو 5%.

الجدول-25- : تطور نسب التضخم

	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسب التضخم	%20.5	%29.0	%29.8	%18.5	%5.7	%5

المصدر : عبد المجيد بوزيدي, نفس المرجع السابق, ص40.

كما يوضح الجدول فان التضخم قد انخفض فعلا و ان الرقم البياني لأسعار الاستهلاك بلغ 7.4% في شهر مارس 1997 مقابل 38.4% في شهر ديسمبر 1994, أما نسبة التضخم فقد انخفضت بمعدل سنوي من 29% في نهاية 1994 الى 5.7% في 1997 و 5%نهاية ديسمبر 1998 [85].

* ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اي كان في المتوسط سالبا (-0.5%) في فترة الثمانية سنوات (1986-1993) حيث بلغ انخفاضه في سنتي 1988 و 1993 نحو 2.2% , أصبح موجبا منذ 1995 اذ بلغ متوسطه 3.4% خلال الأربع سنوات من 1994 الى 1997.

الجدول- 26- : يوضح نسب نمو الناتج الداخلي الخام

السنة / المركبات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة النمو الحقيقية للناتج الداخلي الخام	%2.1-	%0.9-	%3.8+	%3.3+	%1.2+	%4.6+
نسبة نمو (ن.د.خ)خارج المحروقات	%2.5-	%0.4-	%3.7	%2.6	%0.9-	%5.1+

المصدر :Ons الديوان الوطني للاحصائيات

[85] Cite d'Internet www.ons.dz

بعد عشرية من الركود بدأ النمو الاقتصادي ينتعش رغم أنه مازال غير كافيا وهشا ونشير أن النمو الاقتصادي ما يزال هشا اذ يرتكز على المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول-27- :يوضح نسب النمو القطاعي

السنة / القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	%1.3-	%4.4-	%1.4-	%7.9-	%3.9-	%4.9+
الفلاحة	3.7-	9.0-	15.0+	19.5+	14-	11.4+
البناء والأشغال العمومية	4.0-	0.9+	2.7+	4.5+	2+	2.4+
المحروقات	0.8-	2.5-	1+	7+	5.2+	3.5+

المصدر :Ons الديوان الوطني للاحصائيات

تطور الكتلة النقدية :

في سياق الصدمة الخارجية التي تجست في تدهور واضح لوضع المالية العامة ارتفع معدل التوسع النقدي سنة 1998 بحيث بلغ النموالنقدي 19,1% و الكتلة النقدية اصبحت 1287 مليار دج في نهاية 1998 بعد ان كانت في1997 تساوي 1081 مليار دج [86] و قد شكل التمويل النقدي لعجز الخزينة العمومية المصدر الاساسي للانشاء النقدي سنة 1998 كما انه تم تمويل عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 108 مليار دج سنة 1998 مقابل فائض 66 مليار دج سنة 1997 عن طريق :

- استعمال موارد اعادة الجدولة لدى بنك الجزائر بمبلغ 129 دج
- الاقتراض من السوق النقدية للبنوك عن طريق اصدار سندات الخزينة .

تشكل هاتين الطريقتين لتمويل عجز الخزينة العمومية تمويلا نقديا انجر عنه توسع السيولة في الاقتصاد و هذا ما ادى الى ظاهرة المزاحمة المالية حيث تمنح القروض الى الدولة بدلا من الاقتصاد

[86] **Keramane abdelouahab et laksaa Mohamed,** " tendance monetaires et financieres" au 1 er semestre de 2000, Revue media bank n 49 p 9.

المرتبطة بعجز الخزينة العمومية و التي ادت الى بروز توتر في السيولة المصرفية في السداسي الثاني من سنة 1998 .

انخفضت القروض المقدمة الى الاقتصاد بمبلغ 10 مليار دج [87] بينما بلغ اتجاه البنوك لاعادة التمويل لدى بنك الجزائر 226,2 مليار دج في نهاية ديسمبر 1998 و هذا مقابل 157 مليار دج فقط في نهاية جوان 1997 .

ان ضخامة التمويل النقدي لعجز الخزينة العمومية في سنة 1998 و زيادة القروض الممنوحة للدولة بمبلغ اجمالي قدره 118 مليار دج قد شكلت المصدر الاساسي لنمو القروض الداخلية 9,3 % و كانت هي الاداة التي تسببت في توسع الكتلة النقدية مما تسبب في ارتفاع معامل السيولة الى 46.3% سنة 1998 مقابل 39,2% سنة 1997 .

و بينما كنا قد استطعنا في نهاية البرنامج مع صندوق النقد الدولي اقامة توازنات الاقتصاد الكلي تعرضنا الى صدمة بترولية جاءت تهدد مكسب استمرارية التوازنات التي وصلنا اليها فبدات النتائج المحققة بالتاكل سواء على مستوى الوضعية الخارجية او على مستوى المالية العامة و بفضل الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها الحكومة و بنك الجزائر – الصرامة في الميزانية , مرونة سوق الصرف مابين البنوك و السحب من الاحتياطي – سمحت بالحد من اثار هذه الصدمة ثم ان عودة اسعار البترول الى مستوى اعلى من السداسي الثاني من 1999 عملت على تدعيم الرجوع الى استقرارية مقاييس الاقتصاد الكلي .

– المعطيات الاقتصادية الجديدة :

اثر الصدمة الخارجية على الكتلة النقدية قد استمر خلال السداسي الاول من عام 1999 و بالفعل فان الانخفاض في الاحتياطي من العملات الصعبة كان أكثر أهمية في 1999 بحيث بلغ 4,6 مليار دولار مقارنة بعام 1998 حيث بلغ 6,8 مليار دولار و هذا ما ساهم في تحقيق و تيرة النمو النقدي .

من جانب اخر فان تحسن وضع المالية العامة و سيولة الخزينة العمومية في السداسي الثاني من سنة 1999 قد ساعدت على اقامة التوازنات المالية الداخلية في نهاية هاته السنة و بما ان عجز الخزينة لم يتجاوز 0,5% من الناتج المحلي الاجمالي فان صافي احتياجات الخزينة للتمويل لم تشكل الا مصدرا محدودا للنمو النقدي في 1999 .

كما سمح تراجع عجز الميزانية الخروج من حالة اثر المزاحمة المالية و زيادة مستوى القروض الموجهة للاقتصاد [88] ب 28 %منها (44%خصصت لقطاع المحروقات و 17%للقطاع الخاص)

---

[87] **Keramane abd et laksaci .M**, OP CIT, P10.

[88] **Keramane Abdelouahab et laksaci Mohamed**, op cit, p 11, (2001).

و هكذا اتسم عام 1999 بنمو قوي للقروض الداخلية بمقدار 25,2%بعد استقرار وتيرة النمو بحوالي 9 الى 10 %بين سنتي 1996 و 1998 و هذا ما يمثل المصدر الاساسي لنمو الكتلة النقدية في سنة 1999 .

بلغت الكتلة النقدية 1468.19 مليار دج في نهاية 1999 مقابل 1287 مليار دج في نهاية 1998 أي ما يمثل نسبة نمو قدرها 14% أقل من النسب المسجلة في سنة 1998 (19.1%) وسنة 1997 (18.2%), هذا التراجع في النمو النقدي يؤكد الرجوع الى حالة استقرار الاقتصاد الكلي كما هو موضح في الجدول.

الجدول -28- : يوضح تطور الكتلة النقدية 1970-1999 الوحدة: مليار دج

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
تطور الكتلة النقدية	14.4	15.93	12.04	25.96	30.95	33.75	43.60	51.96	53.13	60.18

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
84.73	109.15	137.89	165.92	194.72	223.86	227.20	257.90	292.97	308.14

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
343.32	414.75	523.18	630.84	732.32	798.26	912.44	1085.91	1287.87	1463.35

Ons et banque d'Algérie

, revues media bank n°49 a 53 " indicateurs monétaires et financiers"

السنوات / البيان	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03
معدل نمو M2	10	20.7	26.1	20.5	14.7	10.3	15	17.6	19	14	13	22.3	17.3	15
معدل نمو PIB	41.8	55.5	24.6	10.7	25	34.8	28	8.2	2	13.6	26.8	3.5	5.5	15
معدل نمو M2/PIB	62	48	48.6	53	48.6	40	35.7	39	45.5	45.6	50	58.5	65	65

الجدول -29- : تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام من 1990 الى 2003

المصدر : Onsالديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف ارتفاعا ملموسا بين سنوات 90و 93 , بالمقابل فقد عرف نمو PIB انخفاضا تدريجيا حيث انتقل من 41.8% سنة 90 الى 10% فقط في 1993 , وهذا يدل على التمويل التضخمي للاقتصاد والذي تعكسه سيولة الاقتصاد المرتفعة (M2/PIB) والتي وصلت الى 53% سنة 93, وابتداءا من 94 ومع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي, واتباع سياسة نقدية صارمة عرف نمو الكتلة النقدية انخفاضا واستقرارا في حدود 14.4%, كما سجل انخفاضا في نمو الناتج الداخلي الخام الذي وصل الى 2% فقط سنة 1998.

أما الفترة الممتدة من 98 الى 2004 فقد عرفت استقرارا في معدل نمو الكتلة النقدية الذي بقي في المتوسط في حدود 17% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما عن معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال تلك الفترة .

كما عرفت سيولة الاقتصاد, ارتفاعا كبيرا وصلت الى 65% في سنوات 2003,2002,2001, وهي الفترة التي عرفت تطبيق برنامج الانعاش الإقتصادي وهذا بضخ حوالي 520 مليار دج في الاقفتصاد الوطني, أما فيما يتعلق بتطور مكونات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة فكان كما يلي :

الجدول -30- : تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية90-2004.

مكونات الكتلة النقدية	93-90	98-94	2003-99
نقود ورقية	%36.47	%31.06	%26.4
نقود كتابية ودائع تحت الطلب	%38.70	%33.14	%29.0
أشباه النقود (ودائع لأجل)	%24.87	%35.78	%44.6
المجموع	%100	%100	%100

المصدر :من اعداد الباحثة, من خلال معطيات تقرير بنك الجزائر 2003,2002, والديوان الوطني للاحصائيات

لقدعرفت الودائع لأجل تطورا متزايدا من اجمالي الكتلة النقدية فبعدما كانت تمثل أقل من 21% سنة 91 وصلت الى أكثر من 50% سنة 2003, ولتحليل مكونات الكتلة النقدية لهذه المرحلة, واذا ما قارناها مع مرحلة قبل الاصلاح يمكن القول أنه كان لتحرير معدلات الفائدة تأثير على زيادة الادخار, وهذا ما يدل عليه تطور حصة الودائع لأجل من اجمالي الكتلة النقدية والتي ارتفعت من 9.8% سنة 1980 الى أكثر من 50% سنة 2004, وهذا ما يدل على تغير نوعي في سلوك الأفراد والمؤسسات في تعاملها مع البنوك من جهة ومن جهة أخرى, الى المنافسة بين البنوك التي تم اعتمادها بمقتضى قانون النقد والقرض, والتي وصل عددها الى ما يزيد عن 30 بنكا مع نهاية 2003.

ان الرجوع الى الاستقرار النقدي في نهاية 1999 يتأكد أيضا بالنظر الى استقرار معامل السيولة الذي بلغ 4% و هذا ما سمح بمواصلة انخفاض معدلات الفائدة وحتى سعر الخصم الذي انتقل من 11.5% الى 15% في بداية البرنامج سنة 1994, كما أنه عرف تناقصا تدريجيا حتى بلغ 9.5% في فيفري 1998 و انخفض من جديد الى 8.5% في سبتمبر 1999 و استمر في الانخفاض حتى أصبح منذ 20 جانفي 2002 يقدر بـــ5.5%.

الجدول -31- : تطور معدل التضخم, م

البيان / السنوات	معدل التضخم	معدل اعادة الخصم			
أفريل 1990	17.9	10.5-7			
أكتوبر 1991	25.9	11.5			
أكتوبر 1992	31.7	11.5			
أكتوبر 1993	205	11.5	20-15	12.0-	
أفريل 1994	29.8	15	25-18	18-16.5	سالبة
ديسمبر 1995	29.8	14	24-19	18-16.5	سالبة
ديسمبر 1996	18.7	13	21.5-17	18-16.5	سالبة
ديسمبر 1997	5.7	11	13.0-9.0	7.0-6.0	موجبة
ديسمبر 1998	5.0	9.5	12.5-8.5	12-8.5	موجبة
ديسمبر 1999	2.6	8.5	11.5-8.5	10-8.5	موجبة
ديسمبر 2000	0.3	6.0	11.2-8.5	8.5-7.0	موجبة
ديسمبر 2001	4.2	5.5	11-8.0	6.75-5.5	موجبة
ديسمبر 2002	1.4	5	9-7	5.5-3.75	موجبة

* معدل الفائدة الحقيقي =معدل الفائدة الاسمي- معدل التضخم

المصدر:مذكرة الماجستير التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي من اعداد الطالب شكوري سيدي محمد 2005-2006.

اتسمت سنة 2000 بتحسن السيولة المصرفية وهذا ما يترجمه اللجوء القليل من قبل البنوك لاعادة التمويل لدى بنك الجزائر (من310 مليار دج, في نهاية ديسمبر 1999 الى 170.5 مليار دج) في نهاية ديسمبر 2000 الى 103 مليار دج , في جوان 2001 الى 37.7 مليار دج, في نهاية سبتمبر 2001, الى الصفر في ديسمبر 2001 ثم الى الصفر كذلك في نهاية جوان 2002.

24.9% بصفتها أحد مقابلات الكتلة النقدية, سجلت القروض الداخلية (قروض للدولة و قروض للاقتصاد) انخفاضا ضعيفا قدرت نسبته 3.8% لسنة 2001 مقارنة بالانخفاض الهام لسنة 2002 والذي قدر بنسبة 19.5% .

هذا التطور النقدي يوضح تحسن السيولة العامة و وفاء الخزينة العمومية بالتزاماتها اتجاه البنوك العمومية (désendettement) شراء ديون المؤسسات العامة المفلسة.

تميز السداسي الأول من سنة 2001 بتراكم ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر[91], اذ بلغت هذه الودائع 564.3 مليار دج في نهاية جوان, بينما كان السداسي الثاني مخصص للوفاء بالتزامات الخزينة العمومية اتجاه البنوك و هو ما أدى الى تراجع هذه الودائع في نهاية 2001 الى 414.1 مليار دج فتطهرت بذلك محفضات البنوك و ارتفعت القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 8.1% مقارنة بسنة 2000 أين سجلت نسبة 17%.

فيما يخص المجمع النقدي(M1) (نقود معدنية و ورقية و ودائع تحت الطلب) فقد ارتفع الى 18.6% في سنة 2001 مقابل 17% سنة 2000 أما المجمع النقدي(M2) فكانت المداخيل الخاجية الصافية لها أثر كبير في ارتفاعه فقد سجلت ودائع العملة الصعبة في 2001 ارتفاعا وصل الى 3.21% مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 4% و قد سجل هذا الارتفاع خاصة في السداسي الأول من. 2001 حيث وصلت النسبة الى 25%(ودائع العملة الصعبة للأشخاص المعنويين 19% و الأشخاص الطبيعيين 6%) .

أما سنة 2002 فتميزت بفائض في السيولة لدى البنوك التجارية الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي سنة 2002, و ترجع هذه الزيادة الى تسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه البنوك و ارتفاع الودائع المصرفية لأجل من قبل مؤسسات قطاع المحروقات, واعتبارا من نهاية سنة 2001 أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ الى اعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

واعتبارا من بداية 2002 أصبحت السوق البينية للمصارف قناة اعادة تمويل البنوك فدفعت وضعية فائض السيولة في هذه السوق, بنك الجزائر الى التدخل ابتداءا من أفريل 2002 بواسطة أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة عن طريق المناقصة و استطاع استرجاع 160 مليار دج سنة 2002 و

[91] **Keramane abdelouahab et laksaci mohamed**, op cite, n°49, p15.

بالتوازي مع ذلك بقيت أهمية ودائع البنوك لدى بنك الجزائر معتبرة, أين تجاوز مستواها ذلك الذي يشترط في تكوين الاحتياطي الاجباري.

حفزت هذه الوضعية الظروف النقدية الملائمة(أسعار فائدة منخفضة, عرض ممكن متزايد للقروض..) انتعاش القروض المصرفية للاقتصاد خلال سنة 2002, يواصل بنك الجزائر تطوير البرمجة النقدية و المتابعة الخاصة للعوامل المستقلة للسيولة المصرفية لدرء دقيق لتطوير السيولة المصرفية.

سمح سير السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر خلال سنة 2002 تنظيم السيولة المصرفية بواسطة الأدوات الغير مباشرة قصد الحد من كل أثر تضخمي, فقد تم على وجه الخصوص اعادة تنشيط أداة الاحتياطي الاجباري الذي يلزم البنوك بتكوين ودائع لدى بنك الجزائر في حدود معينة من الموارد التي تم جمعها و في نفس الوقت تم استعمال أداة غير مباشرة جديدة ابتداءا من أفريل 2002 وهي استرجاع السيولة عن طريق المناقصة و بالتوازي مع ذلك تم رفع نسبة الاحتياطي الاجباري الى 6.25% في ديسمبر 2002 مقابل 4.25% من قبل, ثم ارتفع من جديد الى 6.5%في مارس 2004[92] .

وقد تم تجديد نسبة فائدة على الودائع الاجبارية قدرت بـــ 1.75% سنويا و قدرت نسبة العقوبة على عدم تشكيل أو عدم كفاية الودائع الاجبارية بنقطتين فوق نسبة فائدة الودائع الاجبارية أي 3.75% و هذا حسب التعليمة 04-02 المؤرخة في 4 مارس 2004 المحددة لشروط التكوين الاحتياطي الاجباري.

تواصلت النجاعات المالية خلال سنة 2003 حيث سجل الحساب التجاري لميزان المدفوعات فائض يقدر بمبلغ 4.8 مليار دولار أمريكي,بالتناسق مع ذلك تميزت وضعية سلوك البنوك لنفس العام بمضمون فائض السيولة المصرفية تزامنا مع ارتفاع ودائع البنوك لدى بنك الجزائر و التي بلغت 3246 مليار دج نهاية جوان 2003, ولمواجهة هذا الفائض في السيولة في السوق النقدية بين البنوك و ارساء رقابة فعالة على السيولة المصرفية قام بنك الجزائر بتنشيط الأداة غير المباشرة الجديدة للسياسة النقدية برفع مبالغ استرجاع السيولة في السوق النقدية التي بلغت 200 مليار دج في نهاية جوان 2003 أما أداة الاحتياطي الاجباري فقد كان لها أيضا الأثر الايجابي على فائض السيولة في هذه الفترة.

---

[92] مجلة الاقتصاد والمناجمنت, الملتقى الدولي" السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق" , يومي 29-30 ديسمبر 2004, عدد 2004.

تمركز سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في مستوى 78.37 دينار لكل دولار نهاية جوان 2003 مقابل 79.63 دينار لكل دولار نهاية مارس 2003 و 79.72 دينار لكل دولار نهاية ديسمبر 2002 .

الجدول -33- : بعض المؤشرات الاقتصادية من سنة 1993-2001 الوحدة: مليار دج

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النمو الاقتصادي	2.2-	0.9-	3.9	4	1.1	4.5	3.2	2.4	2.1
PIB	1189	1487	2003	2565	2780	2810	3215	4079	4222
الصادرات $	-	8.9	10.2	13.2	13.8	10.1	13.1	12.6	19.1
الواردات $	-	9.2	10.4	9.1	8.1	8.6	8.9	9.3	9.5
سعر البرميل $/باريل	-	16.3	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5	24.9
سعر الصرف	22.5	36	47.6	54.7	57.6	58.8	66.0	75.3	77.3

المصدر :

www.ifrance.com/finances-alg/

www.bank-of-algeria.dz

www.ons.dz

L'Algérie en quelque chiffre, résultat 1998-1999 Ons Ed 2001 n°30, p10.

مساهمة النظام البنكي في تمويل الاقتصاد الوطني :

يمكننا توضيح مدى مساهمة النظام البنكي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي من خلال الجدول التالي:

الجدول-34- : تقسيم القروض على القطاع العام والخاص

السنوات / القروض	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قروض للاقتصاد منها	906.2	1150.7	993.7	1078.4	1266.8	1378.9
قروض للقطاع العام	733.7	929.6	701.8	740.3	715.5	587.2
قروض للقطاع الخاص	172.4	221.0	291.7	337.9	551.0	587.2
قروض للاقتصاد الى الناتج الداخلي الخام	%32	%35.7	%24.3	%25.6	%28.4	%27

المصدر : évolution économique et monétaire en algerie,rapport 2002, rapport 2003, rapport 2004.

الجدول -35-: هيكل القروض الموزعة للاقتصادحسب المدة

القروض	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قروض قصيرة الأجل	%64	%48.0	%47.0	%47.6	%49.6	%55.9
قروض متوسطة الأجل	%35	%49	%49.6	%49.1	%47.6	%40.7
قروض طويلة الأجل	%1	%2.9	%3.4	%3.3	%2.8	%3.4

المصدر : évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2002 ,rapport 2003, rapport 2004.

عرفت مساهمة البنوك ارتفاعا في تمويل الاقتصاد الوطني وخصة تمويل المؤسسات العمومية حيث انتقلت من 906.2 مليار دج سنة 1998 الى 1378.9 مليار دج سنة 2003 , أي بمعدل زيادة يقدر ب 9.5%, الا أن هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا متقورنت بمعدل نمو الكتلة النقدية خلال نفس الفترة والتي وصلت الى 16.7% كما عرفت نسبة القروض الموجهة للاقتصاد من اجمالي الناتج الداخلي الخام انخفاضا, من 32% سنة 1998 الى 27% في 2003, ويدل هذا على الصعوبات التي أصبحت تجدها المؤسسات في الحصول على التمويل, خاصة تمويل الاستثمارات والذي يعتبر أهم عامل لزيادة معدل النمو الاقتصادي, وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه حيث تبين معطياته انخفاض نسبة القروض الطويلة الأجل أي القروض التي تمول الاستثمار, والتي لم تتجاوز 3.4% سنة 2003, وبالمقابل نلاحظ النسبة المرتفعة للقروض القصيرة الأجل من اجمالي القروض الموزعة على الاقتصاد, والتي وصلت سنة 2003,الى 55.9% .

تبين هذه السياسة المتبعة من طرف البنوك, فيما يتعلق بتوزيع القروض, ضعف التزام النظام البنكي في تمويل الاستثمارات, واذا اضفنا الى هذا عدم وجود سوق مالي وبنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات بالجزائر, فان هذا يعتبر من أهم العقبات التي تعيق تطور المؤسسات الاقتصادية, خاصة منها الصناعية والانتاجية التي هي بحاجة الى تمويل طويل الأجل.

بالفعل ساهم سير السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بصفة كاملة في الاستقرار الاقتصادي الكلي من أجل مواكبة نمو أكثر في اطار مواصلة التحكم في التضخم.

أهم التعديلات التي جاء بها المرسوم رقم 11/03 الصادر في أوت 2003:

من أهم التعديلات التي جاء بها هذا المرسوم هو انشاء هيئة للتأمين على الودائع البنكية (SGDB)[93] والتي تعتبر مؤسسة تم انشاؤها فعليا في ماي 2003, من طرف بنك الجزائر باعتباره العضو المؤسس, والبنوك باعتبارهم مساهمين في رأس مالها, ويتعين على كل بنك دفع لهذه الهيئة علاوة ضمان سنوية 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه, ويحدد مبلغ هذه العلاوة كل سنة من طرف مجلس النقد والقرض, ولا يمكن استعمال هذا الضمان الا في حالة توقف البنك من الدفع .

وقد حدد سقف التعويض لكل مودع قانونيا بـــ 600.000 دينار, وفي غضون سنة 2003 قامت هيئة التأمين على الودائع بتعويض ما يقارب عن 4500 مودع بعد تصفية بنك الخليفة[94], كما تضمن المرسوم 03-11 تعديلات أخرى منها :

---

[93] Banque d'algerie " evolution économique et monétaire en Algérie ",rapport 2002, p67.
[94] Banque d'algerie " evolution économique et monétaire en Algérie ", rapport 2003, p90.

-تشديد العقوبات الجزائية والغرامات المالية , على مجلس ادارة المصارف في حالة استعمالهم لأموال البنك لتنفيذ مصالحهم الشخصية.

-خفض نسبة الاحتياطي القانوني في حدود 10% من الأرباح الصافية بدلا من 15% التي كانت من قبل.

وقد خضع القطاع المالي الجزائري في سنة 2003 الى تقييم مزدوج من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي, في اطار ما يسمى "ببرنامج تقييم القطاع المالي PESF [95] وقد توصل هذا التقييم الى التوصيات التالية والتي ينبغي على السلطات الجزائرية أخذها بعين الاعتبار في المدى المتوسط والطويل:

- تقوية اجراءات منح اعتماد البنوك والمؤسسات المالية,
- تحسين اطار عمل النشاط البنكي,
- مواصلة اصلاح القطاع المالي وهذا من خلال الخوصصة التدريجية للبنوك العمومية وتوسيع شبكة انتشار البنوك عبر التراب الوطني.

[95] Banque d'Algérie, rapport 2003, p68.

المطلب الرابع : وسائل مكافحة التضخم

السياسات النقدية و المالية و ضبط التضخم

تـــمـــهـــيـــد :

يقوم مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية النقدية و المالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ،و بأن تتم التنمية بأقل ضغط ممكن على الأسعار كضرورة من ضرورات التنمية المتوازنة .

الفرع الأول : السياسة النقدية في ضبط التضخم

1. مضمون السياسة النقدية :

يتسع مضمون السياسة النقدية لجميع الإجراءات و التدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي ، و الرقابة على الإئتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد و الائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على الأسعار .

2. أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم:

_إذا كان مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي فإن فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات النقدية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان و تكلفه و شروط منحه ضبطا للتضخم و تثبيتا لمستوى الأسعار .

و يمكن تلخيص أدوات السياسة النقدية ضمن النقاط الآتية :

· **الأدوات الفنية غير المباشرة (الكمية) :**

تمثل الأدوات الفنية غير المباشر الوسائل التقليدية للبنك المركزي في مراقبته النقد و الائتمان ، و التأثير على السياسة الائتمانية لجميع المصارف التجارية بصفة موضوعية ،و على سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوحة و لعلها أكثر الوسائل النقدية فعالية في هذا المجال[96] و تتلخص فيما يلي :

· **سياسة سعر البنك (الخصم) :**

هي أقدم الأدوات الفنية غير المباشرة للسياسة النقدية التي مارستها البنوك المركزية حيث تم استخدامها من قبل بنك انجلترا سنة 1839 و سعر الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لديه ، وعن طريق رفع سعر الخصم يتقلص حجم الائتمان المصرفي و تتوجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على القوى التضخمية داخل الاقتصاد ،إذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تراجع البنوك التجارية عن الاقتراض و بالتالي ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقد . وبعبارة أخرى فإنه عندما يكون عرض الائتمان أكبر من المعروض الكلي للسلع و الخدمات فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ،و في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي فيرفع من سعر الخصم ،مما يدفع بالبنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الاقتراضية و تغيير شروط الائتمان .

على أن فعالية سياسة الخصم قد يحد منها ملاءمتها للتطبيق في الاقتصاديات النامية الطبيعة البنيانية المتخلفة لأسواق الخصم و الائتمان و جمود الجهاز المالي و المصرفي و من تم ضعف فن التعامل في الأسواق المالية و النقدية المحلية .

· سياسة نسب الاحتياطي القانوني : قد تكون وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان تنظيما مباشرا إذ أنها أفضل وسيلة للتأثير في حجم الائتمان في حالة جمود وتخلف الأجهزة المالية و المصرفية . و يرى " sayers"[97] أن هذه الوسيلة فعالة جدا في قطر نام يفتقر عادة إلى أسواق مالية كفؤة ومتطورة و يحبذ

---

[96] د.غازي حسين عناية، : التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 131 .

[97] غازي حسين عناية التضخم المالي' مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000. ص123.

"sayers " هذه السياسة لملاءمتها للسوق النقدية الضيقة و خاصة إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة .

حيث يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني فيقل الرصيد النقدي المحتفظ به لدى البنوك التجارية ، مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان .

· سياسة السوق المفتوحة : استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية و بصورة منتظمة منذ سنة 1923، و أثبتت فعالياتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات و هي على خلاف سياسة سعر البنك تتم داخل السوق أي خارج البنك المركزي و تشكل دعامة قوية للبنك المركزي في رقابته على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و من ثم التحكم في حجم الائتمان ،و ذلك عن طريق تدخله في السوق المالية و بيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى الجمهور و البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص حجم الأرصدة النقدية ، فتضعف قدرة البنوك التجارية على منح القروض ، و بشكل مباشر يؤدي قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الاوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود . و على افتراض أن الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني.

ويقلل من فعالية هذه السياسة – و على الأخص في البلدان النامية –عدم اتساع الأسواق المالية المحلية و قصورها عن استيعاب عمليات كبيرة ، فضلا عن بدائية النظام المصرفي و عدم وجود فن التعامل كما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة .

· الأدوات الفنية المباشرة : تستخدم الأدوات الفنية المباشرة على الائتمان تعضيدا للأدوات غير المباشرة ،إذ أنها تتضمن تعاملا مباشرا بين المركزي و البنوك التجارية في مراقبة الائتمان و توجيه الموارد المالية نحو القطاعات التنموية الاكثر انتاجية من غيرها فغالبا ما يقتضي استعمال الوسائل النقدية المباشرة – الانتقائية – أن يكون التوسع في عرض النقود مقيدا عموما بحدود نمو متوازن في الاقتصاد بحيث يتحقق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات ، واستقرار سعر الصرف الأجنبي في الأسواق الدولية ،و من أهم هذه الأدوات الفنية المباشرة ما يلي :

– فرض أسعار إعادة خصم انتقائية : حيث يستطيع البنك المركزي فرض أسعار إعادة خصم منخفضة على أنواع معينة من الأوراق المالية التي تصدرها مشاريع مرغوبة و ذات إنتاجية عالية.

-وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي :لإجبار البنوك على توسيع الائتمان لقطاعات معينة .

- النسب الدنيا للسيولة : و يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسب دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم و هذا لخوف السلطات النقدية من خطر الافراط النقدي من قبل البنوك التجارية ،و بذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي[98]

- مراقبة الائتمان الاستهلاكي : و تعني هذه الوسيلة مراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي ، أي شروط البيع بالتقسيط ، ضمانا للتحكم في معدلات الإنفاق النقدي العام،و ذلك بتضييقه ، نظرا لما تحدثه الزيادة في معدلات الاستهلاك من أثار ضارة في وقت تكون الحاجة ماسة إلى تخفيضه .

- سياسة المقاصة بين البنوك : حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة على الائتمان و ذلك عن طريق تسوية الحسابات الدائنة و المدينة ، و التي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة مما يؤدي إلى اطلاع أكبر على السياسات الائتمائية و الأوضاع النقدية للبنوك التجارية

- التأثير و الإقطاع الأدبي : و تعني هذه السياسة اتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبى من أجل التأثير على البنوك التجارية و المؤسسات المالية الموجودة و تتمثل طريقة الإقناع الأدبى بتوجية الاقتراحات و الرجاءات و النداءات و التحذيرات بطريقة ودية و غير رسمية لأجل التقيد بالسياسات التي يرسمها البنك المركزي .

الفرع الثاني : السياسة المالية في ضبط التضخم

1- مضمون السياسة المالية :

تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب و قروض و نفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة .فقبل انتشار الأفكار الكينزية في معالجة التضخم و البطالة تمثلت الوظيفة الحيادية للسياسة المالية في التحكم في الإيرادات و النفقات و تسخير الإيرادات لكفاية النفقات ، بعيدا عن مشاكل التضخم و كهدف أسمى للسياسة المالية التقليدية ، إلا أن انتشار الأفكار الكينزية و الكساد الكبير غيرا من مفهوم الوظيفة الحيادية للوظيفة المالية ،و أصبح من المرغوب فيه احداث عجز في الميزانية و أصبحت السياسة المالية تهدف أساسا إلى التحكم في ضبط الطلب الكلي .

---

[98] د: قدي عبد المجيد : المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 04-2003. ص 81

2- أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم : تتلخص أهم هذه الأدوات فيما يلي :

الرقابة الضريبية :

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من سياسة المالية العامة ، و كإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم ،إذ يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك و الاستثمار أي برفع معدلات الضريبة على الدخول ، فيقع الأفراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة ، فينتقلون من الانفاق إلى الادخار مما يلطف من حدة الطلب و لكن قد تتعارض فعالية سياسة الرقابة الضريبية مع الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات النامية كبدائية الأنظمة المالية و المصرفية و تخلف الهياكل الخاصة بالأجهزة الضريبية و قصور أوعيتها ، فضلا عن عدم مرونتها .

الرقابة على الدين العام :

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية ،و توجيه الانفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق و استخدامها في تمويل الميزانية ،

فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام ،و بالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل ،و غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض ،و طرح الأسهم و السندات للاكتتاب من قبل الجمهور ، تعضيدا لوسائل الرقابة المالية الأخرى .

إلا أنه يحد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية و ما يجري فيها من معاملات و مبادلات للسندات الحكومية بيعا و شراء .

الرقابة على الاتفاق الحكومي :

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخيم من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري ،و ذلك بتخفيض معدلاته ،ومن المناسب القول أن سياسة تقييد الاتفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية و ضرورات التنمية الملحة في البلدان النامية .

و بغض النظر عما تتعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية لأزمات التضخم ، لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر و فعال في التحكم بالظواهر التضخمية ،و السيطرة عليها في تثبيت الاستقرار و التوازن الاقتصادي و ذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي و توازنه مع حجم العمالة المتحققة .

على أن نجاح السياسة المالية في استعمال أدواتها الرقابية إنما يعتمد على تكاليف السياسات الاقتصادية الأخرى و على الأخص السياسة النقدية ، كما ان أحدث الدراسات التي تستهدف التضخم تحاول لفت النظر إلى أهمية الخط و التوقيت و الظروف و دور المؤسسات السياسية إلى جانب التصحيح النقدي و المالي[99] ، كعوامل مفتاحيه في قهر التضخم و استهدافه .

[99] خافيير هامان ،و أليسا ندورو براني : " قهر التضخم " ، مجلة التمويل و التنمية عدد جوان 2003 ص 12.

الخلاصة :

ان السياسة النقدية في الجزائر لم تكن لها أي دور فعال في تجسيد الاستقرار الاقتصادي منذ حصول الجزائر على استقلالها الى غاية اصدار قانون النقد و القرض و لم يكن الجهاز المصرفي يؤدى مهامه على أكمل وجه بسبب ما عرفته البلاد من مخلفات الاستضمار و كذلك السياسة الموجهة للدولة من ناحية أخرى .

وقد أجبرت الحكومة على الانتقال الى اقتصاد السوق و ذلك بسبب تعدد المشاكل التي عرفتها البلاد كعجز البنوك و عدم القدرة على تمويلها في ظل التدخل المستمر للدولة في اطار النظام الاشتراكي.

وقد كان انتقال الجزائر من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية و على أهدافها و أدواتها, ما تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة اصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الاصلاح النقدي لسنة 1986 ثم اصلاح 1988 و لكن لم يحققا ما سطر اليه, ما جعل الحكومة تقوم باصدار قانون النقد و القرض و الذي من خلاله أعيد الاعتبار للسياسة النقدية و ذلك باعطاء البنك المركزي سلطة نقدية حاكمة, وجعله المسؤول الوحيد على ادارتها و تحكمه في كل ما يتعلق بالنقود سعيا منها الى تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي.

ان لجوء السلطات الجزائرية الى مؤسسات النقد الدولية, انما كان لغرض الحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي و عليه فمحتوى اتفاقيات برامج الاصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكزمات المتعاقبة منذ أزمة البترول 1986 انما كانت تهدف كلها بالدرجة الأولى الى تسريع الاصلاحات التي انطلقت فيها الجزائر للانتقتل الى اقتصاد السوق .

في خلاصة هذا الفصل نذكر أنه ابتداءا من 1994 حيث دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوى حول برنامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي فأصبح دور السلطة النقدية, وبالتالي دور السياسة النقدية عنصر من عناصر السياسة الاستقرارية المسطرة في هذا البرنامج .

ان ما تحقق من نتائج انما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي أما, ما يتعلق بجانب العرض الكلي فان المؤشرات لا تدعو الى التفاؤل حيث ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات ما عدا قطاع المحروقات و قطاع الخدمات .

وقد صاحب مرحلة الاصلاحات الاقتصادية تكلفة اجتماعية باهضة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفغت معدلات البطالة نتيجة افلاس المؤسسات, ضف الى ذلك انتشار الفقر, الحرمان و الافات الجتماعية و هو ما سوف نتعرض اليه في الفصل الموالي.

المبحث الثاني:

البطالة في الجزائر

مقدمة:

تعبر البطالة عن الحالة التي تظهر عندما يكون هناك من يرغب في العمل ولا يجد عملا, أي عدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية وهي من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن اذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسبة البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم, ان الاهتمام الكبير بهذه القضية يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من أثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع.

منذ الاستقلال تضاعف سكان الجزائر بشكل سريع ويرى المختصون الاقتصاديون أن حدوث الأزمة الاقتصادية يعود بالدرجة الأولى الى هذه الزيادة وما يزيد الوضع خطورة هو عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق تنمية متزايدة متماشية مع معدلات التنمية في النمو الديموغرافي مما شجع البطالة على التزايد السريع وجعلها تفرض نفسها في أول خطوات الاقتصاد, وعلى الرغم من محاولات الاصلاح والخوصصة الا أن أوضاع سوق العمل والبطالة قد فتحت أمام وجهة الاقتصاد الجزائري وتشير احصائيات صندوق النقد الدولي أن معدل البطالة في الجزائر يفوق 30% من الفئة النشيطة وهي تتزايد بنسبة 4% كل سنة, فهي تمثل في اجمالها 3 ملايين بطال من كل الأوساط ومن كل المستويات. من هنا أصبحت عملية مواجهة البطالة من أولويات السياسة الاقتصادية .

عرف سوق العمل في الجزائر تسييره وتقويمه وتأطيره في ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية نقائص وعجز كبير على مستوى وسائل التقويم وكذلك على مستوى القياس الإحصائي، ولم تستغل في هذه الأثناء مرونة سوق العمل استغلالا كبيرا، وبالتالي فإن عدم الانسجام هذا يحد من نجاعته، إضافة إلى عدم التناسق بين أجزائه المختلفة يطرح ويتسبب في عدم تكيفه حسب الأوضاع الجديدة المتسمة بالتعديل الهيكلي.

وفي هذا الإطار فإن العمل الذي يتجه إلى الحد من البطالة يتطلب إجراءات متعلقة بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي (تشريعات العمل) وبالتالي تحسين أدوات وآليات الإعلام والتنظيم والتسيير بالنسبة لسوق العمل، من أجل تحسين نظام علاقات العمل وتكييف ذلك مع الواقع الاجتماعي تماشيا مع هدف السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى إنشاء مناصب عمل جديدة، والحفاظ على المناصب الموجودة في ظل أوضاع اقتصادية تعرفها الجزائر وهي أوضاع غير متوازنة منها تعرض البلاد للصدمات الخارجية (عدم استقرار سعر البترول المورد الرئيس للجزائر من العملة الصعبة) وكذا التعديل الهيكلي الذي أضر كثيرا بالمناصب الموجودة. عن طريق تسريح العمال وغلق المؤسسات بعد أن كان في ظل

التخطيط المركزي سابقا ضمان بالتشغيل الكامل من خلال المؤسسات المملوكة للدولة والتي أصبحت بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل.

إن دراسة سوق العمل في الجزائر وتداعياته في ظل الإصلاحات وآفاقه المستقبلية تبرز لنا الطابع الهيكلي الحالي للبطالة التي ازدادت تفاقما من خلال الإصلاحات وتمس حاليا ثلث السكان زيادة على تدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر،

وهذا رغم هذه الوضعية تبرز لنا نتائج إيجابية على مستوى- رغم أن هذا النمو ناتج عن قطاع الفلاحة والمحروقات الذين يعتبران خارجين عن دائرة النمو- التحكم في التضخم، زيادة احتياطات الصرف، تحقيق فائض في الميزان التجاري...

على الرغم من كل هذه النتائج إلا أن الجانب الاجتماعي زاد في التدهور وتصاعدت حدة البطالة بسبب ما رافق عملية الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق الوحدات، حيث انتقلت من حدود 17% سنة 1986 الى 30% ووصلت في السداسي الأول لسنة 1999 الى 29.3% .

المطلب الأول : تحليل وضعية التشغيل في الجزائر قبل أزمة 1986

الفرع الأول : وضعيات التشغيل في الجزائر:

عرفت الجزائر دائما أعلى مستويات النمو حيث يتراوح في حدود 3% وبقي هذا المعدل مرتفع رغم كل الظروف التي ستمر بها الجزائر, وهذ راجع الى العادات والتقاليد التي ميزت الأسر الجزائرية والتي تتموقع في الأرياف, وطبعا هذا المعدل الخاص بالنمو سوف يكون له أثره على سوق العمل كونه يحدث ارتفاع في اليد العاملة النشيطة ولكنها يد غير مؤهلة بسبب الاستضمار الذي عانت منه الجزائر.

*** مرحلة 1966-1980:**

في سنة 1966 بلغ مجموع سكان الجزائر 12 مليون نسمة أما مجموع اليد العاملة النشيطة فقد بلغ 2.5 مليون نسمة فكانت نسبة البطالة المقدرة بينهم بـــ 30.6% وهي نسبة جد عالية تزامن موعدها مع ركود قطاع المحروقات وتراجع حجم الاستثمارات وارتفاع حمى النمو السكاني .

ومابين 1966-1977 تراجعت نسبة البطالة بمقدار النصف وأصبحت تساوى 18.5% ويعود السبب في ذلك الى انتعاش جو الاقتصاد الناجم عن مباشرة الحكومة لبرامج المخططات التنموية وبنهاية العقد السابع وصفاء الافاق شرع في الادماج النسبي للمرأة في عالم الشغل والتي طالما ترددت في الدخول الى سوق العمل ومما زاد من صعوبة الاندماج ذهنية وعادات و تقاليد المجتمع التي كانت ولازالت ترفض عمل المرأة خاصة في الوسط الريفي.

الجدول -36- : معدل النشاط حسب الجنس و السن سنة 1966

السن	الذكور	الاناث
19-15	65.7	3.7
24-20	93.4	3.6
34-25	96.1	2.5
44-35	95	2.7
54-45	92	3.1
64-55	79.6	2.9
65 فما فوق	38.9	1.7

الوحدة: %

المصدر: **Mohamed hocine benissad**, économie du dévelopement de l'Algerie", opu, p253

الجدول -37- : يوضح اليد العاملة النشيطة والشغل

المصدر: **Mohamed hocine benissad**, op cite, p254

الوحدة: مليون

	1966	1969	1976	1977
مجموع السكان	11820	13200	16700	17200
اليد العاملة النشيطة	2565	2912	3590	3540
الذكور	2455	2762	-	-
الاناث	110	150	-	-
مجموع اليد العاملة النشيطة الحضرية	1017	1212	2055	2195
العملين	682	853	1840	2020
البطالين	335	361	215	175
نسبة البطالة	33	30	10	8
اليد العاملة الريفية	1548	1698	1535	1545
الشغل	1548	1698	1535	1545
نقص التشغيل	43-40	50	63	63

عند ملاحظة الجداول التالية فان عدد السكان بين 20 سنة و64 سنة وهي ماتمثل اليد العاملة النشيطة ارتفعت بمقدار 1562346 شخص بين 1966و 1977 بمعدل نمو يقدر بـــ 3.7% .

اضافة الى هذا فان عدد السكان الأقل من 20 سنة سوف يكون يد عاملة جديدة في المستقبل تضاف على ما هوموجود حاليا, وهذا ما يبين أن الهيكل السكاني للجزائر يتميز بقاعدة واسعة ما يدل على أن نسبة الشباب أكبر الا أنها ريفية في معظمها حيث تقدر ب60 % وغير مؤهلة بنسبة 75% وهذا ما سيؤثر في سوق العمل .

كما أنه وحسب دراسة اجراها الاقتصادي "كمال كاتب" فان اليد العاملة النسوية تمثل سوى 1.8%[100] من مجموع النساء اللاتي تشكلن 50% من مجموع السكان أي 138237 لسنة 1977, وهذا ما يؤثر على اليد العاملة النشيطة بالسلب وهذا راجع بطبيعة الحال الى العادات والتقاليد.

الجدول -38- : يوضح تطور السكان والشغل

المصدر : " **Abdelhamid brahimi**,l'économie Algérienne défis et enjeux2eme édition," dahlab1991, p188,

الوحدة: مليون

	1967	1969	1973	1977	1978
مجموع السكان	12567	13348	14649	17104	17675
الفئة المشغلة	1748	1893	2182	2650	2830
الفلاحة	874	934	873	800	861
المحروقات	6	8	22	40	40
الصناعة	117	153	223	347	390
البناء والأشغال	71	82	190	364	399
التجارة	179	182	192	212	220
النقل	53	64	85	140	153
الخدمات	142	152	163	205	208
الادارة	306	318	434	542	559

نلاحظ من خلال الجدول أن مناصب الشغل في الميدان الفلاحي قد تراجع حيث أصبح يمثل 30% سنة 1977 بعدما كان يمثل 50.5% سنة 1966 وهذا راجع للجذب المتزايد للعمل الفلاحي وهو ما يعكس ارتفاع الهجرة الداخلية .

وقصد الحد من النزوح الريفي الذي كانت تعاني منه, قامت الدولة ببناء مصانع لكي يتم تشغيلها بالقرب من مناطق الانتاج كما أن تنشيط الانتاج الفلاحي سيساعد على خلق مناصب شغل جديدة في

[100] www.yahoo.fr /inégalité des sexes devant la scilarisation et structuration du marché du travail en Algerie, kamel kateb,16-21 juillet 2001.

القطاع المنتج للمادة الأولية, ذلك أنه اذا ارتفع الطلب على المادة الأولية فانه سوف يؤدى الى توظيف المزيد من اليد العاملة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في عقود المحولين[101] .

كما أن عدد المناصب في قطاع البناء والأشغال العمومية قد سجل نموا بمعدل 28% وذلك للدور الذي يلعبه هذا القطاع كونه المحرك في خلق مناصب العمل ويرجع ذلك الى ضرورة بناء قواعد جديدة للوحدات الصناعية اضافة الى ذلك فان هذه الفترة شهدت البدأ في المخطط الرباعي الأول الذي احتوى على بناء السكنات والقاعدة التحتية الاجتماعية.

كما عرف قطاع الصناعة ارتفاعا ولكن بأقل معدل مما كان متوقع.

لمواجهة هذا العدد الهائل المتزايد من اليد العاملة النشيطة, والتي تتصف بأنها غير مؤهلة, كان على الدولة بصفتها المحتكر الوحيد للحياة الاقتصادية والاجتماعية, اتباع سياسة تعتمد فيها على تحسين مستوى التعليم عن طريق بناء منشات تعليمية ومعاهد ومراكز التكوين.

هذه السياسة التي ستبعد جزء هام من اليد العاملة النشيطة خارج سوق العمل وهذا لطول فترة التمدرس أو التكوين في المعاهد, زيادة على أن هذه السياسة ستسمح بتأهيل اليد العاملة حتى تساير التقدم التقني وتتوافق مع متطلبات النظام الانتاجي الجديد.

---

[101] من مجلة الفلاحة والثورة, اللجان المركزي للاتحاد الوطني للفلاحين العدد 30 سنة 1980, ص18.

الجدول -39- : تطور عدد الموظفين وهيكل التعليم

المصدر : **Abdelhamid brahimi**, op cites p201

عدد الموظفين	1968-1967	1971-1970	1975-1974	1979-1978
التعليم الابتدائي				
عدد التلاميذ	1461000	1851000	2500000	2972000
معدل التمدرس	49.9	57.3	68.5	77.2
المعلمين	33100	43656	60178	80853
الأقسام	26448	34002	43349	53989
التعليم المتوسط والثانوي				
عدد التلاميذ	183200	263900	440100	849200
المعلمين	7494	11003	15929	31635
عدد المنشات (المتوسطات والثانويات)	560	-	-	(1)1121
التعليم العالي				
عدد الطلبة	9200	19300	37100	53800
الأساتذة	693	-	-	(1)5866
التكوين المهني				
عدد الموظفين	17000	-	-	55000
مجموع التلاميذ والطلبة	1670400	(3)2134200	(3)2977200	3930000

(1) ce chivre conserne l'année 1977-1978.

(2) Les étidiants inscrits dans les différents instituts de formation supérieur relevant d'autre ministéres, ne sont pas inclus dans ce tableau.

(3) Ce total ne comprend pas les éffectifs de la formation professioelle

Sourse : ons : statistiques n°24.

لقد تطور النظام التعليمي بوتيرة سريعة بين سنتي 1967 و1979 في مختلف أطواره كما هو موضح في الجدول أعلاه, ففي مستوى التعليم الابتدائي عدد التلاميذ تضاعف بين 1967و 1979 حيث ارتفع بقيمة 1511000 تلميذ جديد, وهذا ما يظهره معدل النمو الذي ارتفع من 49.9% سنة 1967-1986 الى 77.2% سنة 1978-1979 عدد القاعات هوالأخر ارتفع, ونتيجة لهذا حقق عدد المعلمين ارتفاعا يقدر بـــ 47753 معلم جديد وهذا يعني أن قطاع التعليم حقق 47753 منصب عمل جديد خلال 12 سنة في الطور الابتدائي.

المجهود المعتبر للرفع من التمدرس خلال هذه المرحلة ترافق مع تباين في المستويين, حيث يوجد تفاوت بين المدينة أين وصل معدل التمدرس الى 88.5% سنة1977 مقابل 53.1%في نفس السنة في الريف, اضافة الى أن معدل التمدرس للأولاد انتقل من 61.9%سنة1967 الى 88.4%سنة 1979 وعند الفتيات 37.5% سنة 1967 و65.6%سنة 1979 في المتوسط, هذه المفارقات كانت بأكثر حدة في الوسط الريفي أين سجلنا 41.5% من الفتيات فقط تمدرسن سنة 1977 مقابل 72.7% عند الذكور[102] .

التعليم المتوسط والثانوي عرف ارتفاعا في عدد التلاميذ وكذلك عدد الأساتذة, كما تضاعف كذلك عدد الطلبة بـــ 6 مرات من سنة 1967 الى سنة 1973كما تضاعف معها عدد الأساتذة بـــ 8.5 خلال نفس السنة.

تمكن كذالك التكوين المهني من أن يكون 55000 متكون وذلك خلال 12 سنة فقط وهو ما يمثل حصيلة ضعيفة اذا ما قرناها مع ما يطلبه سوق العمل .

اجمالا نقول أنه سجل مجموع التلاميذ والطلبة معدل نمو متوسط 10.4% في السنة[103] الا أنه لازال الكثير من الجهود يجب أن تبذل خاصة فيما تعلق الأمر بقلة معدلات النجاح, وكثرة التلاميذ في الأقسام.

كما أنه سجل تحسن ملحوظ في نوعية اليد العاملة المشغلة الا أنها تبقي ضعيفة ما دام أن 19.2% من اليد العاملة ليس لهم مستوى الجامعة, فقطاع الصناعة هو من يوظف عدد أكبر من المتخرجين الجامعيين, في حين أن اليد العاملة المؤهلة دائما أقل مما يحتاجه الاقتصاد الوطني.

تطور القطاع الصناعي الخاص فقد استطاع خلق حوالي 47000 منصب عمل جديد خلال 10 سنوات وكما تم الاشارة اليه فان الاقتصاد الوطني يعرف تغيرا في هياكله, نلاحظ ارتفاع عدد العمال في القطاع الغير فلاحي بحوالي975000 عامل.

---

[102] **Abdelhamid brahimi**. Op cite. P200-202.

[103] **Abdelhamid brahimi**, op cite, p108.

من خلال ماسبق بتضح لنا أن الدولة قامت بمجهود جبار لتكوين وتأهيل اليد العاملة النشيطة, وقد سجل بذلك نتائج مشجعة الا أنه يظهر اختلاف بين العرض والطلب ومميزات اليد العاملة النشيطة يعني أنه مازال هناك نقص في النوعية والتحكم في الة الانتاج وهذا يعني أن السياسة المنتهجة من قبل الحكومة لم تكن كاملة.

*** الأجـــــور:**

أما فيما يخص الأجور فقد شهدت ارتفاعا في القطاع العام عنه في القطاع الخاص, وذلك لأن الفترة الممتدة من 1967-1980 كانت محتكرة من طرف الدولة عن طريق سياسة المخططات التي انتهجتها الحكومة وكذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة والتي كانت تشكل العائد الوحيد من العملة الصعبة.

كما تباينت الأجور بين القطاعات حيث شهد القطاع الفلاحي بطئا في تطور الأجور مقارنة بباقي القطاعات الأمر الذي أدى تلقائيا الى هجرة اليد العاملة وهو ماتؤكده النسب التالية حيث انتقلت نسبة التشغيل من 64.4% سنة 1967 الى 57.2% سنة 1977, وبحكم امتلاك الدولة لهذا القطاع فان الأجر كان سلفة من الدخل ويستكمل بتوزيع نهاية الدورة الموسمية الا أن القطاع كان سلبي النتائج ما قلص من توزيع الأرباح وأصبحت نادرا ما تتعدى 25% حسب تقديرات وزارة الفلاحة والثورة الزراعية بالمقابل فقد سجل ارتفاع في القطاعات الأخرى من 35.6% الى 42.8%. كما أن الأجر الأدنى الزراعي كان مستقرا في الفترة بين 1961 و1970 ولم يتم النظر فيه الا بعد 1978 كما هو موضح في الجدول:

الجدول -40- : تطور المداخيل الغير أجرية[104]

الوحدة: %

	1967		1973		1977
	التشغيل	المداخيل	التشغيل	المداخيل	التشغيل	المداخيل
القطاع الفلاحي	64.4	24.1	60.2	26.7	57.2	29.3
القطاع الغير فلاحي	35.6	75.9	39.8	73.3	42.8	70.7
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: MPAT

[104] **Abdelhamid brahimi**, op cite, p222.

كما أن الكتلة الأجرية سجلت نموا وذلك لتوسع التشغيل ومعدلات الأجور ولكن تخفي التفاوت بينها عند الكفاءات المتعادلة الموجودة في الفروع لنفس القطاع .

الجدول-41- : يوضح تطور الأجور والمداخيل الغير أجرية بين القطاعات [105]

الوحدة: مليار دج

	1967	1977	القطاع العمومي
الفلاحة	1.9	5.3	1.3
الصناعة	1.6	6.1	4.6
البناءو الأشغال العمومية	1.1	6.5	4.6
النقل و المواصلات	0.6	2.2	1.9
التجارة و الخدمات	3.7	10.3	1.7
الادارة	2.0	8.3	8.3
المجموع	10.8	38.7	22.4

المصدر: MPAT

يتضح من الجدول أن قطاع التجارة والخدمات قد سجل أكبر توزيع للأجورو للمداخيل الغير الأجرية بـــ 10.3 مليار دج, يتبعه قطاع الادارة بـــ 8.3 مليار دج, ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ605 مليار دج , قطاع الصناعة بـــ 6.1 مليار دج وأخيرا قطاع الفلاحة بـــ 5.3 مليار دج ,

ان تباين الأجور هذا سجل كذلك بين المناطق حيث كان 52% من السكان يتقاضون مداخيل للفرد أقل من 900 دج في السنة في حين 10% من السكان يتقتضون دخل سنوي أقل من 400 دج للشخص.ان ارتفاع الأجور هذا, انما يرجع الى ارتفاع عائد المحروقات خلال 1967-1978 وما تبعه من انتعاش الناتج الداخلي الخام وبالتالي ارتفاع الموارد النقدية في حدود 16% والأجور في حدود 17.4% للأجير والسنة[106] .

وفي سنة 1974 صدر أمر رقم 102-74 المؤرخ في 16 جانفي 1974 والمتعلق بتشكيل الأجر الأدنى المضمون الذي تم على أساسه تصنيف اللأجر الأدنى الزراعي المضمون, ثم في عام 1977 تم تشكيل الأجر الوطني المضمون.

[105] **Abdelhamid brahimi**, op cite, p221.
[106] **Abdelhamid brahimi**, op cite, p220.

زيادة على ذلك, انطلق العمل بمرسوم 205-79 المؤرخ في 10نوفمبر 1979 والذي وضع القانون العام للعامل وهو يهدف الى تنظيم توزيع الأجور وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني, حيث تم انشاء الأجر الأدنى المضمون بوضع عتبات دنيا كما تم حذف الأجر الأدنى الزراعي المضمون, ورفع أجور الوظيف العمومي ' تسوية الأجر القاعدي من فرع لأخر بدلا من نظام المكافات وتسوي المداخيل في الخدمات الاجتماعية.

نلاحظ أنه كان للدولة الدور الرائد في خلق مناصب الشغل ونتيجة اتباعها للنظام الاشتراكي فقد تمكنت من تخفيض معدل البطالة .

*** مرحلة 1980-1984:**

خلال هذه المرحلة عرف سوق العمل انتعاشا كبيرا حيث بلغ عدد العمال في نهاية 1984 حوالي 3720506 عامل بنسبة زيادة قدرها 4.5% بعدما كانت هذه النسبة تمثل 3.2% في نهاية 1982 وهذا التحسن يعنى توفير 160000 منصب عمل في السنة فانخفض عدد البطالين الى 368955 بطال سنة 1984 بعدما كان عددهم 690000 سنة 1982.

الجدول-42- : يوضح توزيع العمال حسب القطاعات مابين 1980-1984

	قطاع الخدمات التجارةو الادارة	النقل والمواصلات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية
1980	%52	%7	%20	%21
1984	%49	%15	%13	%23

المصدر: Ons 1984

*** مرحلة 1985-1989:**

وكللت هذه المرحلة بالمخطط الخماسي الثاني الذي جاء مصحوبا بمجموعة توصيات محورها تحفيز كل من قطاع التربية والتعليم وانعاش الاستثمارات وتكملة أهداف المخطط الخماسي الأول الا أن أزمة 1986 قضت على ما كان مسطرا فيما يتعلق بسوق العمل وأصبح عاجزا عن توفير مناصب الشغل , كما أثرت على سيرورة برنامج تشغيل الشباب الذي شرع فيه سنة 1987 وعل الرغم من الشروع في اعادة هيكلة كل من الاستثمارات والمؤسسات العمومية واعادة النظر في سياسة الأجور والتوظيف الذي طالما تم على أساس المحسوبية والمحاباة [107], الا أن ذلك لم يكن كافيا لايقاف النزيف حيث حيث انتقلت البطالة من 434000 سنة 1985 الى 1 مليون بطال سنة 1987 كما تم فقدان ما يقارب 26000 منصب عمل ما بين 1986-1989 بما في ذلك العمال المسرحون, وبترتجع حجم الاستثمارات تراجعت نسبة عرض العمل التي أصبحت تساوى 46% سنة 1989 بعدما كانت تساوى 76% في سنة 1985 وبازدياد عدد السكان ازدادت الأمور سوءا فتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول -43- : يوضح الفرق بين الطلب وعرض العمل

	1985	1989
العرض	138511	112035
الطلب	182827	243224
النسبة	0.76	0.46

المصدر: 1989Ons

[107] **Ahmed benbitour**, "L'éxperience Algérienne de developement ", ed ISPG, 1992, p75.

بدأت إشكالية البطالة في الجزائر تعرف أبعادا خطيرة بعد تدهور أسعار النفط عام 1986 مما جعل الاستثمارات تتقلص، وأصبحت أغلب المؤسسات لا تستطيع حتى تغطية الكتلة الأجرية لعمالها وخاصة ابتداء من السنة سابقة الذكر، ثم كانت أحداث 05 أكتوبر1988 التي أبرزت هشاشة منظومة التشغيل والإنتاج والمنظومة التربوية، وكان بالإمكان المعالجة الوقائية لبوادر الأزمة الاجتماعية التي كانت منبهاتها واضحة للعيان، فأدت البطالة بعد ذلك إلى زيادة وبروز العنف واللاتسامح والانحراف وتبعا لذلك الجريمة حتى أصبحت جريمة منظمة، وهناك دراسات تربط في كيفية وضوح العلاقة بين البطالة والجريمة، وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن هذه العلاقة تتحدد وتختلف باختلاف نوع الجريمة وقد عالج ذلك Raphael et Winter-Enmer كما أن Cook et Zarkin، أشارا إلى احتمال وجود علاقة فعلية وقوية بين دورة العمل بمعنى الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه، والجريمة من خلال العوامل الأربعة التالية:

1- مدى توافر فرص عمل دائمة ومستقرة.

2- مدى التهيئة للجريمة من خلال وجود فرص لاحتمال وقوعها وارتكابها.

3- استخدام وتعاطي المواد والوسائل المساعدة على اقتراف الجرائم كالكحول والمخدرات والأسلحة.

4- مدى قدرة الأجهزة التشريعية والأمنية للاستجابة والتعامل مع الجريمة.

وكما يرى**Baron**، فإن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعاتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمباديء والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية من هذا الانحراف.

وهكذا يمكن أن نستشف مما سبق، أن الدولة الجزائرية ورغم الأزمة التي كانت تمر بها، إلا أنها دعمت عملية التدريب المهني المستمر وبخاصة التدريب التأهيلي والاستثمار فيه من خلال مراكز التكوين المهني المتخصص وكذلك جامعة التكوين المتواصل وهذا من خلال دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة وخاصة ممن هم دون مستوى السنة التاسعة أساسي والسنة الثالثة ثانوي كما أعطيت للمرأة أهمية في التكوين المتخصص كالإعلام الآلي والخياطة والحلاقة وغير ذلك، كما أوجدت البلاد

إطارا تشريعيا بخصوص تحديد نظام الحد الأدنى للأجور حتى يتوافق والقدرة الشرائية للمواطن والعامل، ولأجل تقنين ذلك وحماية العامل الأجير من جهة والمؤسسات من جهة أخرى.

وفي مشارف سنة 1989 قام رئيس الحكزمة الأسبق السيد "حمروش " في لقاء مع المسؤولين من الحكومة, فعرض الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وصرح أن عدد البطالين بلغ 1.5 مليون بطال أي مانسبته 19% [108], وهي نسبة كبيرة اذا قورنت مع كل من تونس التي بلغت نسبتها 15.3%, والمغرب التي بلغت 17.3% ويعود سبب البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة الى انتهاء عقود المتعاقدين وتسريح العمال مما تسبب في احداث بطالة طويلة الأمد بنسبة 32.5%

لفئة تعدى عمرها سن 40 سنة ويشير مايلي الى الصعوبة التي يتلقاها هؤلاء في ايجاد العمل خاصة بعد تسريحهم:

العمال المسرحين مدة انتظارهم قد تفوق 4 سنوات حتى يجدون عملا

العمال المتعاقدين مدة انتظارهم 3 سنوات تقريبا

العمال المستقيلون أو العمال المتوقفون مدة انتظارهم تتراوح ما بين 2و 4 سنوات

الطلبة الذين أكملوا دراساتهم أكثر من 3 سنةات

الشباب المؤدي للخدمة العسكرية أقل من 3سنوات

وكلماطالت مدة الانتظار كلما تشكلت ملامح العمل في القطاع غير الرسمي الذي يصبح منفذ نجاة لكثير من البطالين وهذا نرى الجدول المولي حيث يبرز لنا توزيع اليد العاملة في القطاع الغير رسمي (كل القطاعات ما عدا الفلاحة).

الجدول -44- : يوضح توزيع اليد العاملة في القطاع الغير رسمي

الصناعة	التجارة	الخدمات
%48.6	%35.3	%15.9

المصدر : **Michel verniers**" ajustement –éducation- emploi ", , edi économica, 1991, p103

[108] عبد المجيد بوزيدي, " تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية",ترجمة جريبب أبو الحسن,موفم للنشر, 1999, ص101

الجدول -45- : يوضح خلق مناصب العمل 1986-1990 [109]

	85-1980	1986	1987	1988	1989	1990	90-1986
الصناعة	105700	8000	9000	5000	6000		28000
البناء	221000	1000	2000	11000	6000		
والأشغال						25000	
العمومية							89000
الخدمات	183000	8000	16000	13000	7000		
الادارة	285000	45000	36000	32000	30000	30000	173000
الفلاحة	30000	12000	1000	-	7000	-	20000
المجموع	824700	74000	64000	61000	56000	55000	310000

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط

الفرع الثاني : أسباب البطالة في الجزائر

يمكن القول أن أسباب هذه الزيادة والتفاقم موجودة فيما يلي:

ان الأسباب الرئيسية المباشرة للبطالة, يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

[109] **Abdelhamid Brahimi**, op cite, p332.

المطلب الثاني : تحليل وضعية التشغيل بعد أزمة 1986

الفرع الأول : مرحلة 1990-1995 :

في هذه الفترة تم تبني سياسة استقلالية المؤسسات كوسيلة لانقاذ ما يمكن انقاذه من المؤسسات العمومية التي حققت افلاسا الا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية حال بينهما وبين نجاحها, ضف الى ذلك عدد المسرحين من العمال الذين بلغ عددهم 23000 عامل مسرح ما بين 1991-1993 كما أن العجز مابين عرض وطلب العمل قدر بـــ 290000 منصب عمل وهو مايعادل نسبة 27% .

وقد بلغت نسبة البطالة 21.3% [111] أما في تونس فقد بلغت 16% ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع عدد السكان والذين أغلبيتهم شباب بطال في سن العشرين .

لقد ارتفع عدد البطالين خلال ثلاث سنوات لأي في الفترة من 1992-1995 من 1.5 مليون شخصا الى 2.1 مليون شخصا أي بارتفاع يعادل 582000 بطالا, ويقدر معدل طلب الشغل الاضافي أكثر من 250000 شخصا سنويا [112]كما سجل عدد السكان الاجمالي ارتفاعا هو الاخر, الأمر الذي سيترتب عنه ارتفاع في عدد السكان النشطين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول- 47- : يوضح تطور عدد السكان 1990-1995 [113]

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد السكان (بالملايين)	25.022	25.643	26.271	26.894	27.496	28.060

المصدر:Ons

ان التشغيل في القطاع العمومي لم يعرف تدهورا كليا فحسب حيث انخفض من 72% في 1989 الى 51% في 1992بل وقد سجل فقدان عدد هام لمناصب الشغل بفعل اعادة الهيكلة القطاعية, مرورا بالغلق الحتمي للمؤسسات والتقليص من عدد العمال. في قطاع الصناعة فان مناصب الشغل البنيوي قد انخفض من 550000 في 1990 الى 547000 في 1991,و541000 في 1992 متسببة في فقدان 20000 منصب شغل صناعي.

---

[111] عبد المجيد بوزيدي , مرجع سبق ذكره, ص101.

[112] عبد المجيد بوزيدي, مرجع سبق ذكره, ص 102 .

[113] Algérie guide des indicateurs économiques et sociaux 1994-1997, p18.

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية, فقد تم القضاء على 15000 منصب شغل خلال هذه المرحلة بينما سجل قطاعا الفلاحة والخدمات تقليصا في عدد العمال يقدر بـــ 20000و 15000 شخصا على التوالي بالنسبة لسنة 1993 و 1994 .

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاصلاحات من 1994 الى الان

*** خصائص البطالة في ظل الإصلاحات :**

تمس اكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة، 2/3 من البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة.

الأشخاص غير المؤهلين نسبتهم 73%، 80 ألف بطال هم من صنف حاملي الشهادات[114]

أصبحت البطالة تتسم بأنها بطالة طويلة الأجل (انتقلت فترة البحث عن العمل من 24 شهرا سنة 1989 إلى 30 شهر سنة 1998. ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث 30%).

البطالة تمس الفئات المحرومة بنسبة 44%.

بفعل برنامج التعديل الهيكلي انتقلت البطالة إلى المدن (الحضر) بعد أن كانت تمس فئات محرومة في الريف سابقا.

وهي ظل الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري المتسم بعوامل غير متوازنة سبقت الإشارة إليها، فإن التحديات والرهانات الاجتماعية (تراجع التشغيل، زيادة البطالة) كانت من اخطر ما يواجه الاقتصاد الوطني من عوائق على المستوى الداخلي بسبب إن تقليص عدد العمال وتفاقم البطالة يؤدي زيادة على ظاهرة الإقصاء الاجتماعي إلى زيادة حدة الفقر، مع العلم إن هدف السياسة الاقتصادية في ظل الإصلاح هو التخفيف من ضغوط سوق العمل، وتخفيض التكلفة الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي

فبالنسبة إلى ظاهرة البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة و في هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات المتعلقة بانعكاسات البرنامج التصحيحي في المغرب على سوق العمل أن عمليات التسريح الكبيرة للعمال من المؤسسات المغربية نتيجة

---

[114] عبد المجيد بوزيدي, مرجع سبق ذكره, ص 102.

للخوصصة و إعادة الهيكلة تعتبر العامل الثاني المفسر لظاهرة البطالة في المغرب و من جهة ثانية الطالبين أو الباحثين عن العمل و المقدر عددهم سنويا ما بين 250و 300 ألف الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم هذه الظاهرة .

إن البيانات الإحصائية تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت إلى أكثر من 29 ٪ سنة 1997 ثم 29.2 ٪ سنة 1999 و يعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما [115] :

1ـ ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8٪ سنويا و هذا ما أدى إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة

2ـ التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحث عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94ـ97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59٪ تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07٪ ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81٪ و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89٪ التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55٪ أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42٪الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 و هذا العدد قابل للارتفاع حسب رأينا و ذلك للأسباب التالية :

ـ استمرار عمليات التسريح الطوعي.

ـ اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من المجالات العمل المضمون.

ـ حالات التأمين على البطالة فهذا الإجراء هو إجراء مؤقت ظهر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المؤقتة

---

[115] روابح عبد الباقي وعلي همال, التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر", الملتقى الدولي حول العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية جامعة فرحات عباس أيام 15-16 ماي 1999.

للتخفيف من آثار برنامج التصحيح الهيكلي حيث لا تتجاوز فترة الاستفادة من منحة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كحد أقصى الثلاث السنوات للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية و بنهاية هذه الفترة يجد العامل نفسه مجددا ضمن تشكيلة الباحثين عن العمل.

ـ زيادة معدلات النمو الديموغرافي: ففي الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10٪ فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون بالظفر بوظيفة.

ـ تراجع الأهمية النسبية للقطاع العام في الاقتصاد الوطني سبب الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها حيث تم تصفية وخوصصة الكثير من المؤسسات العمومية كما سبق التنبيه بذلك .

ـ ضعف معدلات التشغيل و الركود الكبير الذي يعرفه القطاع الصناعي.

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل و الذي يقدر سنويا ما بين 250 و 300 ألف ليزيد الأمور تعفنا، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه و للقضاء على البطالة يجب توفير ما بين 700 و 750ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي يتطلب خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي [116] .

إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29٪ سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام و ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي. في ظل هذا الوضع المأزوم و مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع و الخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار" بأكثر من 50٪ في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة (مجمدة) قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث يحصل على المعدل 20٪ من أغنى فئات المجتمع على 50٪ من المداخيل فيما لا يتحصل 20٪ من الفئات الفقيرة إلا على أقل 7٪من المداخيل و الباقي موزع على الفئات الأخرى .

*** اختلال العرض والطلب في ظل الإصلاح:**

في ظل هذا الاختلال لجأت الدولة إلى إجراءات عدة بهدف تقليص البطالة ومواكبة التطورات الخاصة بسوق العمل من حيث الداخلين الجدد إلى هذه السوق ويتضح من خلال المعاينة ضعف عروض العمل المسجلة ولم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة ومنذ سنة 1996 نلاحظ تراجع في خلق مناصب شغل في الوقت الذي شهدت عروض العمل تراجع مستمر منذ 1995 حيث انتقلت من

---

[116] . عبد المجيد بوزيدي, تسعينيات الإقتصاد الجزائري ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1999. ص102

48695 إلى 12140 سنة 2001 في المقابل انخفضت طلبات العمل من 186387 سنة 1995 إلى 45441 سنة 2001، ولكن الفترة الممتدة ما بين 1997 و 1998 شهدت ارتفاع وطلبات العمل بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة.

*** التشغيل في فترة ما بعد الإصلاح (2005/1999):**

إن التشغيل في هذه الحالة يقع في صلب اهتماميين خلال هذه الفترة الحالية من تطور الاقتصاد الجزائري:

الاهتمام الأول متعلق بضرورة تدعيم التوازنات المالية الكلية المحققة في الفترة السابقة وضرورة تخفيف ضغوط سوق العمل، نتيجة ارتفاع البطالة وتفاقمها في سياق الإصلاح الاقتصادي حيث انتقلت البطالة من 17% سنة 1986 إلى حدود 32% سنة 1998 وهي الآن في حدود 17% سنة 2004 والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول-48- :معدلات النمو والبطالة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2003	2004
النمو	3.8%	3.2%	2.4%	1.9%	6.8%	6%
البطالة	29.2%	29.9%	30%	27.30%	23.7%	17%

المصدر C.N.E.S تقارير مختلفة

الملاحظ رغم نتائج التوازنات المالية الايجابية وخاصة تحسن واستدامت النمو الاقتصادي الذي انتقل إلى 6% سنة 2003 بعد تلك المعدلات السلبية حيث قدر بـــ: 0% خلال الفترة 1991 ، 1996 إلا أن السياسة الاجتماعية (نقص التشغيل، البطالة، القدرة الشرائية، ضعف المداخيل) عرفت تدهور كبيرا في ظل الإصلاح وهي الآن تبدوا قابلة للتسيير ولا تشكل أي عائق في تطور الاقتصاد الوطني وهما ما يمكن أنه يسمح انطلاقة حقيقية للاقتصاد في ظل ما يسمى ببرنامج الإنعاش

- ضرورة ادارة ارادات المحروقات وتثمين هذا القطاع برؤية استراتجية بعيدة المدى.

- تكييف وتحسين بيئة الأعمال والنشاطات بهدف جدب الاستثمار.

- تحسين الخدمات المقدمة وترقيتها في جميع القطاعات.

*** الاستثمار وإنعاش الشغل:**

ورغم ما ذكره ونظر لوجود قدرات هامة ومتنوعة في الاقتصاد الجزائري من موارد بشرية وطبيعية فإن الهدف يجب أن يتجه صوب إنشاء مناصب شغل عن طريق تحفيز وجلب الاستثمار والمحاور الرئيسية المعمول عليها لإتاحة فرص عمل دائمة – بعد أن أصبح منصب العمل المؤقت في إطار الإصلاحات ولأسباب كثيرة هو قاعدة السياسة الاقتصادية – يمكن ذكرها فيما يلي:

- المؤسسة المتوسطة والصغيرة يجب توزيعها وتوسيعها على نطاق واسع.

- يجب تثمين وترقية النشاطات العائلية في شكل مؤسسات صغيرة.

- ضرورة إنعاش الاستثمار المحرك للنمو والمنشئ لمناصب شغل.

- ترقية الشراكة والاستثمار الأجنبي والنهوض بها.

إن إشكالية سوق العمل في الجزائر وتداعياته في ظل حركة الإصلاحات تسمح لنا باستخلاص مجموعة من نقاط تقارب التالية:

- الإدراك المتزايد لظاهرة البطالة ونقص التشغيل وما يمثله ذلك من إقصاء وابعاد وما يطرحه من ضرورة النهوض به الاستثمار المحرك الرئيسي للنمو.

- ضرورة توضيح الدولة لدورها في إطار اقتصاد السوق (إعادة انتشار أعمالها، تخفيف التكلفة الاجتماعية للإصلاحات)، ضرورة إعلام منسجم خاص بالتكوين وسوق العمل عموما.

- إعداد برنامج شامل وفعال لسوق العمل بخصوص التدريب، الحماية الاجتماعية.

- إزالة العقبات البيروقراطية وتقديم المساعدات التحفيزية لإنشاء مناصب الشغل، توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار، توضح القطاعات الواعدة بخلق مناصب العمل وتقديم تحفيزات اكبر لجلب المستثمرين المحليين والأجانب وكل ذلك ينعكس مع الجوانب المتعلق بالشغل.

كل هذه الإجراءات المتخذة لصالح الشباب العاطل كانت تهدف في مجموعها إلى تشغيل الشباب بشكل مؤقت وكذا استغلال الإمكانيات المتوفرة في بعض القطاعات إضافة إلى ترقية روح المبادرة لشباب العاطل واخيرا توفير بديل لمنصب العمل الدائم في حدود الإمكانيات المتاحة.

ومن حيث النتائج حتى سنة 1994 استفاد 332 ألف شاب من منصب عمل لمدة متوسطة 6 أشهر وإنشاء ما يصل إلى 160 ألف منصب دائم، اضافة إلى أن نسبة الإدماج قدرت 3.3 خلال فترة 1990 و 1994.

5 – المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

لقد أصبح هذا النوع من أهم البرامج التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات وكذا العمال الذين تعرضوا للتسريح لأسباب اقتصادية ووضع عمليا سنة 1997 ويموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخلال سنة 2003 تم توظيف 538 ألف وتم إنشاء حوالي 190 ألف مؤسسة مصغرة، وتساهم بـــ: 07% في القيمة المضافة.

6 – عقود ما قبل التشغيل:

عرف هذا المشروع سنة 1998 وهو موجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية، والذين يطلبون العمل لأول مرة ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهر مقابل من طرف الدولة قدرا أول بـــ: 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفدون من التغطية الاجتماعية، ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

الجدول -49- : تقييم اجراءات الشغل

الأجراء	عدد المستفيدين	مناصب الشغل شبه الدائمة	مناصب الشغل الدائمة	الإعانات (ملي. دج)	التكلفة المتوسطة لمنصب العمل دج
العمل المأجور بمبادرة محلية خلال 90 – 94	332000	160000	110000	5.182	324000
الإدماج المهني للشباب	11000	/	/	0.088	8000
توظيفات أخرى	13703	13703	/	/	/
عقود ما قبل التشغيل 98 – 01	13085	13285	3520	2.960	96400
تامين على البطالة 95 – 01	217084	/	7000 دج شهريا	/	/
أشغال ذات منفعة عامة للاستعمال المكثف للأيدي العاملة 97 – 01	64000	/	64000	6.940	108400
القرض المصغر 99 – 01	6053	/	6053	1.072	177000

المصدر: CNES بالتصريف تقرير حول تقييم إجراءات الشغل 2002، ص 104

من خلال هذه الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل يمكن القول أنها تدخل في ايطار طابع اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني : خلق مناصب الشغل في الجزائر:

يشكل التشغيل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان من خلال محاربة البطالة والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج والتراكم وخاصة في بلد نام كالجزائر التي رغم وفرة الموارد المتعددة إلا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة والتي تقارب حسب الإحصائيات الرسمية حوالي 24% من حجم القوة العاملة، والغريب في أمر هذه البطالة أنها أصبحت تمس بوطأتها شرائح واسعة من الشباب حتى الجامعيين منهم، وهذا ما يمكن أن يعكس مفهوم البطالة اليائسة التي ذكرناها آنفا، ويمكن القول وبدون موارية أن بعض التخصصات الجامعية أصبحت تكون لأجل الولوج في عالم البطالة بحكم البرامج البيداغوجية التي لا تتساير والسوق، بمعنى سوق العمل، ضف إلى ذلك نقص الدراسات الاستشرافية في هذا المجال. تعيش الجزائر جملة من المتناقضات الهيكلية، فمن جهة هناك وفرة في الموارد الإنتاجية إلا أنه في المقابل هناك ندرة وأزمة اقتصادية واجتماعية، هذه الأخيرة تعكسها البطالة ولا تجد تفسيرها في منحنى فيليبس الدال على البطالة المخططة للحفاظ على القدرة الشرائية، كما أن هناك كذلك متناقضات ثقافية وسياسية لم تستطع السلطة إيجاد حلول شبه دائمة لها بحجة معللة لنقص الاستثمارات والتوجه الاقتصادي الجديد الخاص باقتصاد السوق الذي أوصل النشاط الاقتصادي إلى حالة التشغيل الموازي والذي غطى جزءا من الطلب على التشغيل رغم أن أرباب العمل يتهربون من التصريح الجبائي والاجتماعي، بمعنى التلاعب بالجهد في غياب قوانين شفافة لتسيير علاقات العمل وما يرتبط بها، رغم وجود محاولة جادة لتدارك ذلك. والواقع أن البطالة ليست شيئا إلزاميا أو قانونا اقتصاديا موضوعيا غير مرن بقدر ما هي في بلد كالجزائر بمثابة عقدة noeud، كما كان يعترف بذلك عالم الاجتماع الاقتصادي الراحل **جيلالي اليابس** الذي كان يطالب بضرورة إعطاء مكانة **للمادة الرمادية** في سبيل تشغيل القدرات البشرية الجزائرية في مختلف الميادين المناسبة لها لضمان التنمية المستديمة، كما أن الاقتصادي المصري **الدكتور فؤاد مرسي** يرى أنه لا توجد بطالة في العالم العربي بقدر ما توجد أزمة في توزيع الموارد البشرية عبر فروع الاقتصاد الوطني مما يجعل الملل والتقهقر في الإنتاج سمة مميزة في هذا الجانب مع هدر كبير للطاقات المتاحة. فالجزائر منذ منتصف التسعينيات بدأت تفقد العمالة المدربة بفعل حل المؤسسات والوضع الأمني مما أدى إلى هجرة الأدمغة والسواعد نحو الخارج وظهور فراغ أدى إلى تقهقر في تشكيل النخبة الصناعية والزراعية والابتكارية مع ظهور **المنظم الاقتصادي المتطفل** على المهن غير المتحكم فيها تكوينا وتدريبا. لقد أصبحت البطالة في الجزائر ظاهرة خطيرة وهذا ما تبينه الإحصائيات الدالة على ذلك،

كما أن البطالة تبقى من أبرز التحديات التي تواجه البلدان العربية عامة والجزائر خاصة، وقد لا نكون متشائمين إذا ما قلنا أنه لا أحد يتوقع إيجاد حلول فعالة وسريعة، فالبطالة عبارة عن مؤشر من مؤشرات ضعف الأداء الاقتصادي ولا تنفصل عنه، وإذا نظرنا إليها من الناحية التشخيصية فهي عرض وليست مرض لأن المرض يكمن في الاقتصاد الكلي بكل مؤشراته نظرا للسياسات الاقتصادية الظرفية والترقيعية المتبعة، وقد بقيت غالبية البلاد العربية تراوح مكانها في تبني أو طرح بدائل للتشغيل والعمالة حتى ظهر **مشروع الشرق الأوسط الكبير** المقترح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كمخطط شامل للتغيير في المنطقة العربية ومن بينها الجزائر، فهذا المشروع يقدم مؤشرات عن البطالة معتمدا في ذلك على **تقرير التنمية البشرية** لعام 2002 حيث أن الولايات المتحدة تعتقد أن هذه المؤشرات الرقمية تعكس الإحباط في الواقع العربي وتكفي للانبطاح وقبول التغيير طبقا لرؤية هذا القطب الأحادي، وكما يرى **علي بابان**[118]، فإنه طبقا للأرقام الواردة في مقدمة هذا المشروع سيدخل أكثر من 50000000 من الشباب سوق العمل عند حلول سنة 2010 ليتضاعف هذا العدد بحلول 2020، وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6000000 وظيفة، علما أنه إذا ما استمرت المعدلات الحالية فسوف يبلغ حجم البطالة في المنطقة العربية 25000000 بحلول 2010. الملاحظ أن هذه الاستشرافات الكمية تعكس خطورة البطالة وما يرتبط بها من جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وخاصة ظاهرة الفقر المتنامية حيث أن أكثر من 30% من سكان العالم العربي يعيشون على أقل من دولارين يوميا، وهنا لا بد للبلاد العربية عامة والجزائر الغنية بمواردها خاصة وطالما أن المشروع السابق لا يستثنيها إيجاد آليات خلق مناصب شغل وفق **ميكانزمات السوق الحرة** دون التخلي عن الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق كذلك وليس استيراد المناهج الجاهزة الغربية والبقاء رهينة السياسات الدولية، ففترة العشرية الحمراء (1990-2000) قد أفرزت مظاهر سلبية وانحرافات اجتماعية ولدت الفقر والبطالة والاكتئاب لدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري، ورغم المحاولات الجادة التي قامت بها الجزائر إلا أنها لم تتمكن لحد الساعة من تحسين الأداء الاقتصادي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ورغم **برنامج الإنعاش والنمو الاقتصاديين** اللذين بادرت بهما البلاد منذ 2000 إلا أن النتائج كانت دون المستوى كون الأهداف لم تكن استراتيجية بقدر ما كانت ترقيعية ومؤقتة مما خلق حقيقة مناصب للشغل لكن دوما بنظرة دونية مغلفة بالرؤى الإيديولوجية والحملات الانتخابية، فالاقتصاد الحقيقي المبني على خلق الثروة هو الذي يبتعد عن مشاريع التشغيل للمعطلين عن العمل وفق الفلسفات الريعية، وإنما ترك هذا الاقتصاد الفعال يقوم تلقائيا بخلق هذا التشغيل وترك السوق بمثابة الأداة التي تحكم التوظيف، لأن التعدي على ميكانيزم السوق يعني تشويه الأداء

[118] علي بابا, "البطالة الرقم الأكثر كآبة في الواقع العربي, مجلة علوم انسانية , عدد 7 مارس 2007.

الاقتصادي، فمحاربة البطالة ترتبط بفاعلية أداء الاقتصاد ويجب ربط سياسات التشغيل بالجدوى الاقتصادية للمشاريع، فالعبرة ليست في التباهي بالإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية، لكن معرفة حجم الأغلفة المالية المستثمرة في خلق مناصب الشغل. ولا ينبغي كذلك وكما يرى عالم الاجتماع الجزائري **محمد بو خبزة** النظر إلى خلق الثروة وبالتالي خلق مناصب الشغل بمعزل عن الواقع الجزائري والحراك الاقتصادي والاجتماعي، فالجزائر خرجت من تحولات وهي تختلف في ذلك عن المغرب وتونس في كونها تعطي للبطالة والتنمية الاقتصادية أبعادا إنسانية، ولهذا فإن الريعية المجسدة عن طريق إعانات البطالة ودفعات ضمان ودعم أصحاب المداخيل المنخفضة تعتبر بمثابة مساهمة في التشغيل.

*** دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في خلق مناصب شغل**

مما سبق ذكره حول الحالة الجزائرية في تسيير الاقتصاد الوطني، نلحظ أن هناك تحديات جديدة تواجه إدارة الاقتصاد الوطني وهنا نطرح سؤال من نوع: **كيف تتم مواجهة التحديات في مجال التشغيل وما هي الأساليب والأدوات التي يجب إتباعها لمواجهة ظاهرة البطالة الجزائرية، وقد أعطينا البطالة وصفا جزائريا؟** الإجابة الأولية عن هذا السؤال، تقودنا إلى معرفة مدى نشاط الحكومة التي ينبغي أن تكون حكومة موجهة للاحتياجات المجتمعية والتنموية بمعنى حكومة تحفيز للطاقات والموارد المتاحة بدل بقائها مجرد حكومة للتنفيذ بناء على الموارد المتاحة من المتغيرات الخارجية les variables exogènes كالبترول والظروف المناخية، لأن هذا الاعتماد يجعل من الحكومة مجرد جهاز بيروقراطي قائم على سلم الاحتكارية بدل سلم التنافسية، فالحكومة في هذا المجال تبقى تسير الإدارة بالقوانين الظرفية الارتجالية بدل الاعتماد على التسيير وفق الرسالة والنتائج وهذه الأخيرة هي التي تجعل من الحكومة كقناة للإيرادات الإنتاجية بدل حكومة للإنفاق العشوائي وتبذير الموارد، وتبقى هكذا الحكومة تقوم بالجوانب العلاجية بدل الجوانب الوقائية فالحكومة الوقائية هي تلك الحكومة التي تركز على التخطيط بعيد المدى القائم على الاستخدام الفعال لتقنية المعلومات والاستفادة من دراسة أوضاع البيئة الداخلية الوطنية إن على المستوى الكلي أو الجزئي بمعنى حكومة التطوير بدلا من حكومة الإجراءات والتدابير، فالجزائر كما يرى الكثير من أبنائها وفي مجال الاستثمارات تهدم الأسوار لتبني الجدران وهذه لعمري ظاهرة بعيدة عن ثقافة التسامح، كوننا لا زلنا ننادي بالمزيد من التنفيذ الاحتقاري بدل التحفيز، **فالحكومة المحفزة** تركز على:

1- تحديد رؤية شاملة لفلسفة الحكومة وأهدافها المستقبلية بالنسبة لموضوع الاستثمار والتشغيل.

2- تحليل كل المواقف بالنسبة لكل المشاكل التي تواجه أي إدارة إن كانت مركزية أو محلية وتشخيص هذه المشكلات بما يكفل الحلول الرضائية المقبولة نسبيا من طرف المجتمع مع دراسة مجموعة البدائل الاستراتيجية واختيار الأفضل منها وإعداد الخطة الخاصة بالعمالة والاستثمار وبالتالي زيادة خلق القيمة المضافة.

3- التنفيذ وفق فلسفات تحفيزية للإنتاج والتراكم عن طريق فلسفة **الإدارة بالرسالة** والنتائج لكل الخطط المرسومة ومتابعتها وتقويم النتائج المتحققة منها بدون عاطفة أو تصفية حسابات ظرفية ضيقة. فعلى المستوى الجزئي لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن لا نتغافل ما للمؤسسة من دور رائد وقيادي في إبراز القدرات التنظيمية من حيث التطوير والتغيير المستمرين، حيث نجد أن علماء الإدارة قد تعرضوا لمسألة التغيير وإدارة الأعمال الفعالة، وهكذا يرى ويؤكد **Peter Drucker** أن الإدارة في عمقها تتمثل في إجراء إدارة التغيير والتطوير المستمرين. فمن الطبيعي لهؤلاء الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 35 – 50 سنة في الجزائر والذين يتميزون بروح علمية وخبرة كبيرة أن يتعاملوا مع معطيات البيئة الحالية ومتطلباتها مع الأخذ بضرورة التعاطي الجاد مع المستقبل في الجزائر والتغيرات المحتملة، بحيث تكون المؤسسات التي سيسيرونها قادرة على التحكم بالتوجهات المستقبلية، لا أن يكتفوا بتوقع حدوث هذه التغيرات والاستعداد لمواجهتها، وهنا يكمن الفرق بين المدير والقائد الحقيقي. فالبطالة اليائسة تجعل من الإطار طالب الشغل ليس مديرا فقط وإنما قائدا حقيقيا. إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة، فهناك رأس مال خبرة عبر مراكز المساعدة على العمل المستقل في عدد كبير من وكالات هذا الصندوق عبر الولايات الجزائرية، ويعتبر هذا الصندوق الأول على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا، وقد جاء هذا الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبئة البطالين المرقين Chomeurs promoteurs عن طريق مستشارين منشطين يكمن

دورهم في تعبئة البطال المرقي حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته التسييرية وقدراته الذهنية وذكائه حتى يرى مشروعه النور ويتجسد في الميدان.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق ووضعها محل التطبيق لإنشاء الأنشطة لصالح البطالين الذين تتجاوز أعمارهم 35 سنة على أن لا يتجاوزوا 50 سنة قد أخذت أبعادها من خلال قرارات وتوجيهات المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 2003/07/14 والمخصص لتقييم وتقدير أنشطة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، خاصة وأن هذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية (35-50 سنة) والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) تبعا للغز السن، بمعنى أن هذه الهيئة الأخيرة لا تتكفل بهذه الفئة العمرية، فالمعروف وكما سبق ذكره أن البطالة في الجزائر قد تفاقمت منذ 1990 وهنا كان لا بد للدولة من حماية عالم الشغل الذي كان لحد هذا التاريخ محميا بما يعرف بسياسة التشغيل الكامل (Plein emploi) فلأجل التقليل من آثار البطالة التي تجاوزت الـ 30% في حقبة منتصف التسعينيات فقد أوجدت العديد من الهيئات الاستشارية والتنفيذية الفعالة وخاصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) عام 1994.

فبعد تعويضات العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، فإن هذا الصندوق طور المساعدة وفق **فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر** لهؤلاء العمال، إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل (CATI) وقد تم التوسع في ذلك على مستوى التراب الوطني مما يساعد على إعادة إندماجهم من جديد في سوق الشغل.

المؤسسة المراد خلقها من طرف هذه الفئة مطالبة بتسيير فعال ونشيط للبطالة على أن تتكفل بالباحثين عن العمل ذي الخصوصيات المميزة.

كما أن هذا الصندوق يتدخل كذلك وفي إطار حماية الشغل عبر الوضع موضع التنفيذ لبرنامج مساعدة للمؤسسات الموجودة في وضعية صعبة. لقد وجدت السلطات العمومية أن شريحة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35- 50 سنة لا تجد مكانها في الإجراءات المتعلقة بالمساعدة في خلق الأنشطة الموجودة وخاصة تلك المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخاصة الشريحة العمر من 40 حتى 50 سنة خاصة، وهكذا نجد أن **قانون المالية لسنة 2004** قد قرر منح مزايا **جبائية وشبه**

جبائية لأولئك الذين يقومون بخلق المؤسسات كما أن هناك أربعة نصوص تسير إجراء خلق الأنشطة من طرف البطالين المرقين البالغين من العمر 35 إلى غاية 50 سنة، والتي أسندت إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فهذه النصوص تمت الموافقة عليها ونشرت في **الجريدة الرسمية** خلال شهري ديسمبر وجانفي 2004 ويتعلق الأمر بما يلي:

1- **مرسوم رئاسي يحدد الإطار العام.**

2- **مرسوم تنفيذي يحدد شروط ومستويات المساعدات الممنوحة للبطالين المرقين.**

3- **مرسوم تنفيذي يحدد قانون سير الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.**

4- **مرسوم تنفيذي ينشيء ويحدد القوانين المتعلقة بصندوق التعاون والضمان لضمان أخطار القروض الممنوحة للاستثمارات الخاصة بالبطالين المرقين.**

ومنذ نشر هذه الإجراءات القانونية التنظيمية، قامت المديرية العامة للصندوق السالفة الذكر بجملة من الأنشطة لأجل التحضير لإعطاء إشارة الانطلاق للإجراءات بدء من نهاية مارس 2004، وعلى هذا الأساس تم إعداد وسائل التدخل مثل المعاهدات والاتفاقيات مع شركاء الصندوق المباشرين وغير المباشرين خاصة, هيئة ANEM التي يتعين أن يتقرب منها البطالون المعنيون بالأمر لأجل التسجيل وكذلك البنوك باعتبارها كأطراف فاعلة لهذه الإجراءات، **فالاتفاقية الإطار** مع المؤسسات المصرفية تكون ذات **بعد مثلثي (الصندوق، صندوق الضمان، البنوك العمومية)** وإن البنوك العمومية هي التي تحدد مدى تمثيليتها للبنوك على مستوى لجان الاختيار والمطابقة للمشاريع الواجب تمويلها وكذلك توضيح تشكيل الملفات الواجب تقديمها من طرف البطالين المرقين للبنك وكذلك مدة معالجة هذه الملفات من طرفها. فالبنك يجند **صندوق الضمان لأخطار القروض** الخاصة بالاستثمارات المتعلقة بالبطالين المرقين، حيث أن مجلس الإدارة قد تم تنصيبه يوم 08 مارس 2004 ويتكون في غالبيته من البنوك ويكون مرؤوسا من طرف مدير القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري CPA نظرا للخبرة التي يتمتع بها هذا البنك في تسيير ملفات القروض الموجهة لقطاع الأعمال والعائلات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقية إطار ممضاة مع **وزارة التكوين والتعليم المهني** تتعلق بمطابقة المكتسبات المهنية والاختبارات الخاصة بالتأهيل إضافة إلى دورات التكوين لصالح البطالين المرقين والذين يكونون مدعمين من طرف المصالح المتخصصة للصندوق التأمين على البطالة، كما أن هناك

معاهدات أخرى هي في طور التحضير مع **الغرف المهنية والمركز الوطني للسجل التجاري والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية** وغير ذلك، إضافة إلى **المديرية العامة للجمارك** في جانب **الإعفاءات الجبائية** المرتبطة بالمشاريع. علاوة على ذلك فإن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد باشر في إعداد دليل للإجراءات الضرورية للوضع موضع التطبيق لإجراء حركية فعالة تتمثل في برنامج معلوماتي Logiciel نوعي بحيث يوضع محل التطبيق لأجل تسيير هذا الجهاز، كما أن هناك برنامجا آخر مخصص للتسيير الفردي لكل مشروع.

إن تأطير صندوق التأمين على البطالة يتم تحضيره منذ عدة أشهر، بحيث يتم طرح العملية عبر تجمعات للأسلاك النوعية خاصة التجمع الوطني للمدراء الجهويين في الوسط والشرق والغرب، كما أن هناك مستشارين منشطين لمركز المساعدة في العمل المستقل (CATI) ، كما أن هناك كذلك التجمع الوطني والجهوي للمختصين في الإعلام الآلي والمرقبين. إن هذه المجموعة من الإجراءات تجيب عن انشغالات الصندوق للالتزام بتعهداته حتى يجعل الانطلاقة في هذا الجهاز الخاص بخلق هذه الأنشطة فعالا خاصة الشريحة العمرية 35-50 سنة في الآجال المصرح بها من طرف المديرية العامة ومنها بداية الثلاثي الثاني من سنة 2005. تجدر الإشارة إلى أن هناك أعوان للاستقبال على مستوى كل الوكالات الولائية قد تم تكوينهم ولأجل استقبال وإعلام البطالين المرقين حول شروط الولوج في هذا الجهاز، وهؤلاء يقدمون قائمة بالوثائق المكونة للملف وكل المطبوعات الضرورية، كما أن هؤلاء الأعوان يستقبلون الملفات مع التأكد من المطابقة ووجود الوثائق المطلوبة، ولمجرد التأكد من أن الملف قد اكتمل يتم تسجيله ويتحصل البطال المرقي على موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام حتى يتم مرافقته عن طريق مستشارين منشطين الذين يقومون بتوعيته حول مسار خلق المؤسسة وبالتالي تجسيد المشروع الذي تتم مطابقته عن طريق لجنة مكونة من ممثلي البنوك والغرف المهنية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، علما أن هذه المرحلة الأخيرة تتمثل في الضمان الذي يؤكد ليس فقط مصداقية المشروع ولكن يشكل كذلك ضمانة إضافية للفاعلية والشفافية التي لا تترك بدون شك المؤسسات البنكية مترددة بخصوص منح القرض.

لوحظ أثناء التطبيق الميداني لهذه السياسة أن هناك بعض البطالين المرقين الذين يحوزون على معرفة في النشاط المقرر ممارسته، ولكنهم لا يملكون لا شهادات أكاديمية ولا شهادات إدارية تثبت هذا الجانب المعرفي ورغم هذا تم قبولهم بعد تشكيل كامل لملفاتهم وحولوا على نفس المنوال مثل الآخرين نحو هيكل الارتباط (CATI) حيث أن هناك إجراءات قد اتخذت لأجل المطابقة لمعارفهم عبر الهيئات المكونة والمتعاقدة مع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما أثيرت مسألة تحديد السن إلى 50

سنة، علما أن الكثير ممن تجاوزوا هذا السن لهم الوسائل المادية والمعنوية التي تسمح لهم بالاستثمار في مشاريع مجدية لهم ولكل الجماعة، وأن هذه الانشغالات الخاصة بالسن والإعفاءات الجبائية والتكوين والاشتراكات تتطلب من المشرع ومسيري الصندوق أخذها بعين الاعتبار مستقبلا.

إذن نلاحظ أن الهدف من خلق هذا الصندوق هو التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصب شغلهم بطريقة رضائية أو لأسباب اقتصادية.

*** المفاهيم الرئيسية والمصطلحات المستخدمة لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:**

من خلال الولوج إلى موقع الشبكة العالمية للمعلومات، وانطلاقا من موقع الصندوق، تمكنا من الإطلاع على هذه المصطلحات والمتمثلة في:

1- **الملفات المودعة:** هي تلك الملفات التي يتم استقبالها بواسطة وكالات الصندوق مهما كان الرد عليها بالإيجاب أو الرفض؛

2- **الملفات المقبولة:** تمثل كل ملف خاص بعامل يتم تقليصه لأسباب اقتصادية والذي تتوفر فيه مجموع الشروط المحددة وفق التشريع سواء أكانت فردية أو تلك المتعلقة بالمستخدم؛

3- **الملفات الموضوعة في حالة تسديد:** يتعلق الأمر بعدد الملفات المتكفل بها ماليا حيث أن العامل الذي تم تقليصه قد تحصل على دخل شهري على الأقل من تلك الأقساط المقرر بموجب التشريع؛

4- **ملفات نهاية الحقوق:** يعتبر شخص له حقوق منتهية كل مستفيد يتميز بما يلي:

4-1- انتهاء حقوقه حيث أن التسديد بواسطة الصندوق قد تم لكل المداخيل الشهرية المقررة بموجب التشريع؛

4-2- أن يكون العمال قد فقدوا نهائيا حقوقهم بعد كل عمليات الطعن الخاصة بالاستعمال لدى مختلف اللجان؛

للدلالة على الأهمية النسبية لهذه المصطلحات والمفاهيم، فقد كانت المعطيات الوطنية الخاصة ببعض المؤشرات (النسب) المتعلقة بالملفات تظهر على النحو التالي ملخصة في الجدول التالي:

جدول -50- : الأهمية النسبية للملفات.

البيان التفصيلي للنسبة	%
ملفات مقبولة / ملفات مودعة x 100	94.61
ملفات موضع التسديد / ملفات مقبولة	97.92
نهاية الحقوق / ملفات موضع التسديد	93.71
نهاية الحقوق / ملفات مقبولة	91.58

المصدر: إحصائيات الصندوق، مقفلة لغاية 2004/07/31.

من هذا الجدول، نلاحظ بكل جلاء التطور الإيجابي لإقبال هذه الشريحة من البطالين على تجديد أنشطتهم وأعمالهم عبر هذا الصندوق، وهناك تطورات بخصوص نوعية الملفات الأربعة سابقة الذكر يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي الذي يوضح هذا التطور السنوي من سنة 1996 لغاية 2003 كما ورد في إحصائيات الصندوق بتاريخ 2004/07/31.

جدول -51- : تطور وضعية الملفات.

وضعية الملفات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
ملفات مودعة	38045	108696	188007	192558	195279	196763	198379	199328
الملفات المقبولة	36108	92151	164630	179127	183384	184311	186456	188411
الملفات في وضعية التسديد	22767	76385	154286	173360	178008	180154	183085	184159
ملفات نهاية الحقوق	6868	21845	42761	81139	126173	155102	169124	172407

المصدر: إحصائيات الصندوق لغاية 2004/07/31.

يلاحظ من هذا الجدول مدى نشاط هذا الصندوق بحيث انتقلت الملفات المقبولة من حيث الكم من 36108 ملف سنة 1996 لغاية 188411 ملف عند نهاية 2003، والنسبة كبيرة كما يلاحظ، وهذا الأمر يعكس مدى الإقبال على هذه الطريقة الفعالة في خلق مناصب الشغل الجديدة للبطالين المرقين الذين عانوا مما يعرف **بالبطالة اليائسة** كما عالجها الباحث الجزائري **البشير** .[119]

إن هذه الشريحة من البطالين لا شك وأنها تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو التي انطلق فيها منذ الفترة 2000-2003 مع تحديد هدف أولى بمعدل 7إلى 8% بين 2004-2006 وهذا ما سيسمح بخلق المزيد من المناصب اللازمة لحساب غالبية السكان الذين يشكل عنصر الشباب الجانب الأكبر بدون البقاء وفق الحلقات المفرغة السابقة عندما كانت تضخ الأجور دون مقابل إنتاجي والتي زادت بشكل متناقض في معدلات البطالة التي ضربت بقوة حتى الجامعيين المتخرجين وزادت في معدلات الفقر والتسرب المدرسي، وبقراءة مبسطة لتقرير **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** خلال دورته لعام 2004 يلاحظ الحجم المخيف لهذا التسرب المدرسي في الجزائر بواقع 500 ألف تلميذ غادروا المدرسة سنة 2003 ، كما أن هناك سكانا ونظرا لحالة البطالة المفزعة يعيشون دون المستوى الأدنى للمساهمة من ناحية الحريرات الغذائية التي لا تتجاوز 2100 حريرة وهي ما تكافيء حد الفقر الغذائي الذي يعرف لحسن الحظ اتجاهات نحو الانخفاض، حيث ومنذ 1995 انخفض هذا المعدل من 7.5% إلى 3.1% ليصل إلى 1.9% عام 2003 وهذا من معطيات التقرير الخاص حول **التنمية البشرية في الجزائر**، وقد انتقل عدد الفقراء في الجزائر من 1.6 مليون عام 1995 ليصل إلى 951000 عام 2000 وليستقر في حدود 605112 فقير عام 2003، وهذا ما يعكس التراجع والانحدار في ظاهرة الفقر بفضل برامج التشغيل ومحاربة البطالة، كما أن السكان الذين كانوا يعيشون بأقل من دولار أمريكي يوميا قد انتقلوا من 1.9% عام 1988 إلى 0.8% عام 2000 إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يعرف **بالمنحة الجزافية للتضامن** (AFS) الموجهة للأشخاص بدون مداخيل، وقد أصبحت عام 2003 بواقع 1000 دينار جزائري لكل شخص شهريا أي ما يعادل 33 دينار لليوم، وهذا الهامش يكون إذن أكبر من الهامش الدولي للفقر المقدر بـــ1 دولار والذي حول على أساس 25 دج من طرف المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف (CGPP)، ولم تستطع الجزائر رغم كل هذا الطابع الاجتماعي للتشغيل ومحاربة البطالة وضع الريع البترولي في خدمة التنمية وبقي الأمر مجرد تحويل للمداخيل كما يقر بذلك الاقتصادي **بابا أحمد مصطفى**، لكن **منظمة العمل الدولية** تبارك للجزائر إنشاء مثل هذه المبادرات المجسدة عبر التشغيل في المؤسسات

[119] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, السنة1 , جامعة شلف 2004.

الصغيرة والمتوسطة الحجم وحتى الصغيرة جدا، فالعمل الرئيسي الآخر وراء اتجاهات التشغيل في الجزائر يكمن في ضرورة تغيير نظم الإنتاج وأسواق العمل والدعم الاجتماعي والتأمينات،

لأن الضغط المتزايد الذي تمارسه كل من المؤسسات والعمال يؤكد على التكيف الذي يؤدي إلى آلية تغيير قواعد استحداث الوظائف وفق سياسات ينبغي أن تكون دائمة، فلا بد من إقامة استراتيجية أساسية في تنشيط الجزائر في مجال التشغيل وخلق مناصب الشغل لأجل الاندماج المتدرج في الاقتصاد الدولي بغية تنمية مستديمة تجعل من المجتمع يعي كيفية قبوله للتسيير سواء بالطرق البيروقراطية أو التشاركية والابتعاد عن العلاقات الزبائنية وعقلية الأملاك الشاغرة لأن هذا الأمر يزيد في الخوف من تحمل المسؤوليات الجماعية وإلى التقهقر الاجتماعي.

إن النمو الاقتصادي والاجتماعي مرتبطان ارتباطا وثيقا بمدى قوة المؤسسات والقوانين المسيرة لها، ولا يجب نسيان أن المجتمع لا يمكن أن يكافأ إلا إذا قام بإنتاج مبدئي يغطي هذه المكافأة، هذا إذا ما أردنا تجاوز النمو السالب والبطالة والمديونية الداخلية والخارجية وهكذا وبفضل هذه المؤسسات سنجعل من البلاد تبادر إلى استرجاع قيمة العمل كما يرى بذلك الباحث (**عبد الرحمان مبتول**، 2004)

.

هناك مؤسسة تكميلية من ضمن المؤسسات التي تضمن وتكمل السياسات التي يرفقها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتكمن في فكرة **مركز البحث عن العمل** (CRE)، وهذا ما سنسعى لمعالجته.

*** التعريف بمركز البحث عن العمل:**

إن فكرة مركز البحث هذا هي بمثابة طريقة للدعم والبحث عن التشغيل لمجموعة لها هدف جعل الباحث عن العمل مستقلا في خطواته للاندماج المهني في سوق العمل. ولهذا المركز الاستشرافي فلسفة تقوم على التمهين القائم على **تكرار الأفعال** والذي بدوره يسمح بتغيير السلوكيات مع تنمية التطلعات والقدرات اللازمة لمجابهة الوضعيان الصعبة مع إبراز طريقة لتعلم تقنيات السلوكيات في تكوين القدرات الخاصة بالبحث عن العمل مع مساعدة الفرد بتطوير وخلق ثقة كبيرة في نفسه لأجل استصلاح الصفات والقدرات المرضية لهذا الفرد.

للإشارة فإن مفهوم مركز البحث عن العمل قد تطور عالميا خلال بداية العام 1989، وقد تم تبنيه من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الجزائر كعملية تجريبية، علما أن هذا المصطلح ذو أصل كندي وقد تم تكييفه بالمحيط الجزائري وتطبيقه على **فريق مكون من 12 شخصا** لأجل أن يتم تعميمه على العديد من المراكز الأخرى على المستوى الوطني، وقد أعطى هذا المفهوم مردودية، وهو الآن مطبق في أكثر من 21 ولاية، وإن مركز البحث عن العمل عبارة عن برنامج فوج مدعم أين يوجد بين 12و15 مشاركا حيث يلتقون يوميا وخلال ثلاث أسابيع تحت قيادة وإشراف منشط كفء يسمح بتقديم الدعم والمعلومات والعتاد اللازم للفريق أو الفوج، وتقوم هذه الطريقة على:

1- **التمهين بواسطة الفعل الحركي؛**

2- **المقاربة الإيجابية والمشاركة الفعالة؛**

3- **الدعم والتشجيع الثابت للمشاركين بواسطة المنشط ومجموع أفواج العمل وأفراد الفوج؛**

4- **المعرفة الكاملة بالمعطيات الملموسة لسوق العمل وخاصة ما يعرف بالبطالة اليائسة؛**

5- **التقنيات المستخدمة:** تتمثل هذه التقنيات في مناحي استقرائية يعكسها ما يلي:

1- **تعريف وتقدير المنافع والمزايا الشخصية، القدرات والكفاءات المهنية للمشاركين؛**

2- **تقديم بطاقة الحضور، منهج السيرة، الرسائل الفاعلة؛**

3- **تحضير ومحاكاة وتنشيط المكالمات الهاتفية وكذا المقابلات المصورة مع المستخدمين؛**

الزبائن: يتمثل الزبائن في:

1- **كل المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والذين فقدوا عملهم بصفة لا إرادية أو لأسباب اقتصادية كتقليص التعداد الناجم عن حل وتصفية المؤسسات؛**

2- كل الأشخاص الذين لا يحوزون ولا يملكون في مجال البحث عن العمل القدرات و –أو الثقة في أنفسهم اللازمة للإصلاح والتقرب لدى المستخدمين؛

3- الأشخاص الراغبون في إيجاد مناصب شغل قارة ودائمة؛

* مقاربة مركز البحث عن العمل:

هناك تحليلات إحصائية أنجزت على مدار سنتين في بعض الولايات الجزائرية أوضحت على أن هذا المركز أثبت وجود معدل ملاحظ في مجال فعالية التوظيف وأن هذا المعدل يتغير تبعا لبعض العوامل أهمها:

1- الظرف الاقتصادي للمرحلة محل الدراسة بكل متناقضاته الإيجابية والسلبية إن كانت محلية، جهوية وطنية إقليمية أو دولية؛

2- إشكالية السن ونوع الزبائن، حيث لوحظ أن معدل النجاح اعتياديا مرتفع عند الشباب عما هو موجود عند البالغين من العمر 45 سنة فما فوق، وهذه حسب رأينا نتيجة إيجابية رغم الخبرة التي يتميز بها أصحاب السن السابقة؛

3- مستوى التدريب والتأهيل إن على المستوى الجزئي أو الكلي إضافة إلى السوابق المهنية للبطال طالب العمل؛

4- المعرفة الواعية لمصدر ومنبع الزبائن من حيث معرفة الوسط الاجتماعي المرضي وغير المرضي؛

5- مدة طول أو قصر فترة البطالة والبحث عن العمل ومدى تأثيراتها الإيجابية والسلبية؛

6- المنطقة الجغرافية محل الدراسة وخاصة ما يتعلق بالاستثمار الصناعي، الزراعي أو حتى الأنشطة التجارية الميركنتيلية؛

الموظفون: يلاحظ وبصفة عامة أن مركز البحث عن العمل يطلب تشكيل خلايا من أربعة أشخاص تتضمن محترفين في التنشيط على شكل مستشارين منشطين وكذلك رواقد إدارية أساسها الكاتب أو السكرتير.

* **الواقع والآفاق من هذه السياسة التشغيلية:**

لوحظ بعد التطبيقات الميدانية تحقيق النتائج التالية:

1- هناك حاليا بين 25 إلى 30% من الزبائن الذين وجدوا عملا شبه قار بعد متابعتهم فترة التدريب والتكوين وفق أسلوب مركز البحث عن العمل.

2- الصندوق يستقريء إقامة 15 مركزا جديدا للتكفل بأكبر عدد ممكن من الأشخاص.

3- ظهور ومنذ عام 2001 مصلحة جديدة على مستوى المراكز سابقة الذكر أطلق عليها موازنة القدرات Bilan des Compétences.

كما عالجنا أعلاه بخصوص العناصر المشاركة في تفعيل مشاريع البطالين المرقين، لا بد من التساؤل عن قرارات لجنة الاختيار، فتجدر الإشارة أنه إذا تمت الموافقة على ملف البطال المرقي فإنه تمنح وثيقة القبول لهذا المرقي وينضم إلى صندوق الضمان التعاضدي كما أنه يقوم بطلب قرض لدى البنك، أما إذا كان الملف غير كاف فتتم عملية إعادة التقدير والفحص من طرف مصالح الصندوق، وإذا كان القرار بدون موافقة فيتم رفض البطال المرقي، علما أن قرار البنك إذا كان مقبولا فإن الصندوق يمنح قرضا بدون فوائد كما يستفيد المشروع من مزايا جبائية وتخفيضات على معدلات الفائدة للقروض البنكية، كما أن البطال المرقي يستفيد من تكوين ومن متابعة شخصية على مدار حياة مشروعه وحتى بعد الانطلاق في إنجاز هذا المشروع.

قبل أن ننهي ورقتنا هذه، وبما أننا درسنا أفكارا استراتيجية جاء بها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة مستفيدا من الخبرات الأجنبية خاصة الأمريكية والكندية، فإننا وبدورنا معجبون بما يعرف **بسياسات التشغيل** التي تبنتها **بلدان النمور الآسيوية** في سبيل دفع عجلة النمو قدما خدمة للرقي الاقتصادي والاجتماعي، علما أن هذه البلدان كانت تعاني من الكثير من الصعوبات والمتناقضات لكن ذللتها وخلقت مجتمعات متجانسة اجتماعيا واقتصاديا، وهذه المسائل تقوم على قاعدة الانحياز للوطن وزرع ثقافة التسامح والابتعاد عن اللامرونة في العلاقات الإدارية لتسهيل انسياب المدخلات أيا كان نوعها، ولن يتم ذلك إلا بتجسيد ما يلي من خلال تجربتهم الرائدة:

1- غرس الولاء لكل ما هو إيجابي ومعبر عن روح المجتمع حتى من ناحية الأساطير الإيجابية.

2- تعميق الانتماء للوطن؛

3- احترام الغير وعدم السخرية منهم، لأن السخرية بالغير وثقافة النسيان معناها السخرية من الوطن، بل عملوا على جعل الطابع العام للسلوك هو المغالاة في احترام وتبجيل الغير لعدم إثارة المشاعر والدخول في صراعات هامشية؛

4- التقدير للأكبر سنا وللأكبر فعلا وللأكثر ذكاء والأكثر مهارة، وفتح المجال أمامه من أجل الوطن؛

5- تجسيد قواعد انطلاق خبرات المستقبل المتمثلة في التعليم والتدريب وممارسة العمل؛

ولأجل إعطاء معلومات إضافية، نقدم ما يعرف بأهداف **الممارسة الإدارية على النطاق الدولي لمشروعات بلدان النمور الآسيوية**[120]، فالممارسة الإدارية في هذه المشاريع بمثابة حركة متكاملة مرتبطة فيما بينها من حيث التحقيق، وهذه الممارسة تتصف بالهدوء والمرونة بحيث لا يشعر بها أحد من المنافسين بل تتم وفق طقوس في غاية السرية وفي نطاق الصمت الكامل وتتمثل في العناصر التالية:

1- تمهيد الطريق على التكنولوجيا واستقطاب العلماء والمخترعين وقوى الإبداع، بمعنى التركيز على المادة الرمادية، وهذا التركيز عالجه الراحل جيلالي اليابس لما طلب منه تصور برنامج اقتصادي اجتماعي متكامل للخروج بالجزائر من نفق التخلف؛

2- المحافظة على السوق مفتوحة عبر تدمير الأسعار والاحتكار، لأن كل شيء في مشروعات دول النمور الآسيوية له بعد دولي حتى في أصغر المشروعات وهذا لأجل إبقاء الأسواق الدولية مفتوحة؛

3- الشراء التدريجي للمؤسسات الكبرى المنافسة؛

4- إعاقة الممارسة المعادية التي تواجه المشروعات خاصة الدعايات المغرضة والتهويل كما هو الشأن في الكثير من البلاد النامية؛

5- تحييد وتهميش الأعداء وتحويل المعارضة القائمة على بث الدعايات وزرع العراقيل؛

---

[120] د. محسن أحمد الخضيري, "الادارة في دول النمور الأسيوية ", أتراك للنشر , القاهرة, 1999.

6- التأثير على السياسات التجارية؛

7- الدمج والتكامل بين الاقتصاديات؛

8- صنع الموالين وتحفيزهم؛

9- إيجاد آليات الترابط القوية؛

10-تكوين جهات انتفاعية ومصلحية قوية بالمفهوم الإيجابي وليس السلبي كما هو الشأن في البلاد النامية؛

11- النظرة الاستشرافية والمستقبلية للهيمنة على المستوى الدولي؛

بالإضافة إلى هذه النقاط، فإن دفع النمو الاقتصادي نحو الأعلى جد ممكن باستخدام نظريات مبتكرة تقوم على النمو بالخطوات السريعة **(الهرولة)** وكذلك النمو بالقفزات الواسعة **(الوثبات)** وكذلك النمو **بالطفرة الإبتكارية**. ونعتقد من جهتنا أن المجتمع الجزائري غير عاجز عن هذه الوثبات لو تم التخلي عن العقد المكتسبة من الممارسة الميدانية وفتح المجال أمام الكفاءات على أساس قدراتها دون كوابح السن أو القبيلة أو المنطقة، كما أن التجربة الرائدة لبلدان النمور الآسيوية في مجال الإنتاج وخلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة تقوم على طرق مؤكدة النجاح تعتمد على **الهندسة التمويلية** وعلى **بيكتيريا التمويل** وعلى **كيمياء التفعيل الاستثماري** إضافة إلى **قواعد الانطلاق** ومحاور الحركة في مشاريع هذه الدول، فالاستثمار في هذه المشروعات والدفع بالمجتمع نحو العمل وخلق القيمة المضافة يخضع لمسار ممنهج ومتكامل يقوم على محاور متكاملة بداية ونهاية وتتمثل في الآتي ذكره:

1- **إيجاد المزيج الأمثل من مصادر التمويل:** فالمشروعات الصغيرة في هذه الدول بمثابة وحدات إنتاجية متكاملة تقوم بصناعة السلع الوسيطة أو الصناعات المغذية للصناعات الكبرى وهذا على اعتبار أن هذا المزيج الداخلي أو الخارجي أو الذاتي للمساهمين أو المقرضة من الخارج وإيجاد علاقة تفاعل تتناغم وانسجام لهذا المزيج؛

2- **الهندسة التمويلية:** تقوم على بناء مشروع قابل للنمو والاتساع والتمدد والانتشار والتعدد، والهندسة التمويلية تتجلى في تكبير وزيادة المشروعات الصغيرة وتطويرها إلى مستويات الحجم الإنتاجي الكبير الذي يزيد من اقتصاديات المشروع ويسمح بتطوره واتساعها؛

3- **بكتيريا التمويل:** تقوم هذه الفكرة على قناعة أساسية وهي أن المال إذا ما تم تنشيطه وخلق المناخ الاستثماري السليم له فإنه يملك طاقة هائلة على النمو والحركة والبناء، ومن هنا فإن إقامة المدينة الصناعية المتكاملة التي تزداد معدلات نموها المتعاضد بشكل سريع وفعال بحيث تتضمن إقامة آلاف المشروعات المتكاملة ذات الطاقة الإنتاجية القائمة على مبادىء التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من مزايا نسبية مطلقة تم إيجادها وتصنيعها من خلال تكنولوجيا متقدمة متميزة وفريدة، **فبكتيريا التمويل** ترتبط بالمدن الصناعية المتكاملة ذات القدرة على النمو البكتيري السريع وهي ممون تكنولوجي تقوم على صناعة الإلكترونيات المتقدمة.

الخلاصة :

تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل، أو عدم التوظف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى وضعية التوازن؛

يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، وعدم استغلال هذا العنصر يضيع على الاقتصاد الوطني فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج كما ونوعا من خلال تكثيف الإنتاج والاستخدام اللامتناهي للطاقات الإنتاجية والتكنولوجيات الجديدة؛

تعتبر البطالة هدرا وتبذيرا وتضييعا للطاقات الاقتصادية والتفريط في مورد نادر هو عنصر العمل , خاصة بطالة الإطارات الجامعية والإطارات التي تجاوزت سنا معينا والذي تنبهت له الجزائر واستدركت أن سن الـ 50 التي تعرقل بها البنوك ومؤسسات الضمان الاجتماعي غير ذات جدوى ، فعامل السن للإطارات الخبيرة لا معنى له في فعالية تسيير المؤسسات والاقتصاد الوطني برمته؛

إن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الاستهلاك من القوة المعطلة وانخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الاستثمار؛

التفكك الأسري للقوة العاطلة أو المعطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية للأسرة مما يؤدي إلى بروز النزاعات وبالتالي الانحراف في بعض الأحيان وما ينعكس على التحصيل المدرسي وغير ذلك؛

الإضطرابات النفسية والعصبية للمتعطلين عن العمل مما يدفعهم إلى ارتكاب جرائم لتعويض النقص النفسي والمالي والمادي الناجم عن التعطل عن العمل؛

التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء وغير ذلك، فالتشغيل يضمن إذن الاستقرار الأسري والاجتماعي ؛

المبحث الثالث
الدراسة القياسية

المطلب الأول : كيفية استعمال طريقة التكامل المتزامن (*cointegration*)، ومدى تأثيرها على علاقات التوازن في المدى الطويل

مقدمة:

في الكثير من الأحيان، تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، وبذلك ، حتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب، فإنه توجد قوى تعيدها إلى هذه القيم، وتضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل. والأمثلة على ذلك كثيرة: العلاقة بين الدخل ولإستهلاك، النفقات العمومية ومداخيل الضرائب، العلاقة بين الأسعار والأجور، العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار...

إذا أردنا توضيح هذه العلاقة في المدى الطويل، فإن المشكل الذي يواجهنا هو أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة، ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى. في هذه الظروف، وباستخدام سلاسل زمنية في المستويات، فإن البحث عن العلاقة في المدى الطويل لا يخلو من خطورة الحصول على نتائج مضللة.

صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الإستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكننا في هذه الحالة نفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة في المدى الطويل.

إذا فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن أن نوضح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر في الحالة التي تكون فيها المتغيرات متكاملة من الدرجة 1 (أو n) ؟

الجواب: لا يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين هذه المتغيرات إلا إذا كانت تربط بينها علاقة تكامل مشترك *(cointegration)*.

هذا المفهوم (التكامل المتزامن) أدخل من طرف *Granger* (1981)[121] ، و*Granger* و *Weiss* (1983)، وطور من طرف *Engle et granger*(1987) ، *Hendry*(1986)، *Watson* و *stock* (1988).

[121] **Granger,C.W.J** (1981), "some properties in time séries data and their use in econométric model spécification", journalof économétrics, 16,121-130.

الفرع الأول : مراجعة لأدبيات التكامل المتزامن:

لقد أثبتت التجربة أن كثيرا من السلاسل الزمنية للمتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي غير مستقرة، وهذا ما يظهر من خلال علاقات الترابط بين المشاهدات المتتالية في هذه السلاسل الزمنية، خاصة إذا كان حجم العينة صغيرا، وأن التغيرات في هذه السلاسل الزمنية تعتبر صغيرة مقارنة بالمستويات. في نفس الوقت، فقد تبين من المشاهدات المأخوذة عشوائيا أن بعضا من هذه المتغيرات لها توجه مشترك.

هذه الملاحظات تم اختبارها إحصائيا بإدخال مقاربتين مختلفتين:

من جهة، فإن بعض المختصين في الاقتصاد القياسي أهملوا احتمال وجود تعديلات مضللة. هذا الإهمال قوبل بالنقد من طرف الكثير من محللي السلاسل الزمنية لأنه يناقض أغلبية المعطيات . فمثلا *Yule*(1926)، استعمل كل من الطريقتين التحليلية والتجريبية لفحص الترابط بين سلاسل زمنية لا تربط بينها أي علاقة وهي:

(A): السلاسل الزمنية التي من الشكل ضجيج أبيض I(0). *(white noise* I(0))

(B): تفاضلها الأول، أي ضجيج أبيض I(1).

(C): تفاضلها الثاني، أي ضجيج أبيض I(2).

وجد Yule أنه في حالات(C) و (B)، أعطت نظرية الإرتباط نتائج وكأن السلاسل الزمنية مرتبطة فيما بينها، فاستنتج أن معامل التعيين (R^2) في حالة السلاسل الزمنية غير المستقرة، لا يمكن أن نأخذه بعين الإعتبار.

Granger و *Newbold* (1974)[122] أعادوا دراسة النقطة الأساسية لنتائج *Yule*، وتوصلوا إلى أنه إذا لم تكن الأخطاء على شكل ضجيج أبيض I(0)، فيجب التركيز على إحصائيات *Durbin-watson* (DW)، واقترحوا أنه لتمييز التعديل المضلل، يجب أن يكون R^2 أكبر من DW .

من جهة أخرى ، ونظرا لاحتمال وجود تعديلات مضللة ، فإن المختصين في الإقتصاد القياسي يستعملون مقاربة *Box* و*Jenkins* (1970) التي تخص مفاضلة المعطيات من أجل رفع الجذور الوحدية. هذا النموذج لا يستعمل إلا في وصف العلاقة بين التغيرات داخل السلاسل الزمنية،

[122] **Sandrine Iardic et valerie Mignon,** " économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiéres " , économica, paris, 2002, p211.

وباستعمال هذه المقاربة نفقد كل المعلومات الخاصة بعلاقات المدى الطويل بين مستويات المتغيرات الإقتصادية. بطبيعة الحال فإنها ليست الحل الأمثل للتعديلات المضللة.

من أجل أخذ هذين المشكلين بعين الإعتبار، فقد أدخل نموذج لتصحيح الأخطاء(ECM) (*SARGAN*(1964))، هذا النموذج يتميز بتركيب كل من ديناميكية المدى القريب (التغيرات)، والمدى البعيد(المستويات). الشرط الأساسي للمتغيرات التي تدخل في هذا النموذج (ECM)، هو أنها يجب أن تكون عبارة عن سلاسل زمنية من شكل ضجيج أبيض I(0), وإلا فإن الاحصائية t لن تكون صحيحة.

في سنة 1983 قام *Granger* بادخال مفهوم التكامل المتزامن (*Conitegration*) , وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) والسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات العرضية توجها مشتركا. الفكرة العامة للتكامل المتزامن طورت أيضا من طرف *Granger* و *Weiss*(1983)[123]. في سنة 1985, أثبت *Engle*و*Granger* أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، وفي الوقت، فإن هذه النماذج (ECM) تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وبذلك فقد أوضحوا مستوى المعلومات التي تستطيع معادلة الاقتصاد القياسي احتواءها. وفي سنة 1986 وسع *Granger* بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك.

نشير هنا إلى أن الأدبيات التي لها علاقة بأدبيات التكامل المتزامن، هي تلك التي تتعلق بالخواص الإحصائية، واختبارات بيانات السلاسل الزمنية ذات الجذور الوحدية. هذه الأدبيات تضم كل من *Fuller*(1976)[124]، *Dickey*و*Fuller* (1979)[125]، (1981)، *Evans*و*Savin* (1981)[126]، *Nelson*و*Plosser* (1982)، *Bhargava*(1983)، *phillips*و*Peron* (1988)[127]....

---

[123] **Granger, C.W.J. and A.A.Weiss** (1983), "time series analysis of error correction models", in S.karlin, T.Amemiya, studies in economic time series and multivariate statistics (academic press, NewYork).

[124] Fuller, W.A.(1976/1996).introduction to statistical time series, NewYork :Wiley.

[125] **Dickey, D, A and W.A.Fuller**(1979), "distribution for estimators for auturegressive time series with a unit root", journal of the American *Statistical Association.* Vol. 74, 427-431.

[126] **Eva ns, G.B.A. and N.E. Savin** (1984), 'Testing for Unit Roots: 1,' *Econometrica*, 49.

[127] **Phillips, P. C. B. et P. Perron** (1988), 'Testing for a Unit Root in Time Series Regression,' *Biometrika*, 75, p. 335–346.

الفرع الثاني : لمحة على بعض الأعمال السابقة حول علاقة التكامل المتزامن والعلاقة السببية بين النقود والأسعار

لقد استعمل الكثير من الباحثين تقنية التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقات المدى الطويل بين بعض المتغيرات. سنشير هنا إلى بحثين استعملا هذه التقنية لاختبار تساوي القدرة الشرائية في المدى الطويل. فكرة تساوي القدرة الشرائية تنص على أن معدل الصرف (أي النقود الوطنية بالنسبة للنقود الأجنبية) يكون مساويا لنسبة الأسعار المحلية على الأسعار الأجنبية.

البحث الأول أنجزه كل من *Taylor, M.P* و *McMahon, P.C* (1988) اللذين استعملا تقنية التكامل المتزامن لاختبار تساوي القدرة الشرائية بالنسبة لـــ 6 معدلات للصرف. فاستنتجا أنه باستثناء الثنائية (دولار–استرليني) ، فكل المتغيرات تربط بينها علاقة تكامل مشترك، مما يدعم فكرة تساوي القدرة الشرائية في المدى الطويل.

البحث الثاني أنجز من طرف *Taylor, M.P*(1989) الذي اختبر تساوي القدرة الشرائية في المدى الطويل بالنسبة لـــ 5 معدلات للصرف في الفترة من جوان 1973 إلى ديسمبر 1985. الخطوات التي اتبعها *Taylor* هي نفسها المتبعة في البحث الأول، إلا أن النتيجة كانت مختلفة. فقد وجد أن معدل الصرف والأسعار النسبية لا تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وهذا ينطلق على المعدلات الخمسة التي كانت محل الاختبار. وبذلك رفض فرضية تساوي القدرة الشرائية في المدى الطويل في هذه الحالة.

أما فيما يخص اتجاه العلاقة السببية بين النقود والأسعار، فقد اختبرت بالنسبة لعدة بلدان، وفي عدة فترات زمنية. ففي سنة 1979 قام كل من *Arturo Brillembourg*، *Mohsin S.Khan* باختبار العلاقة السببية بين النقود والأسعار في الولايات المتحدة في الفترة من 1870 إلى 1975، وهذا باستعمال المنهجية المطورة من طرف *Sims*(1972) . الإختبار ينص على تعديل النقود (أو الأسعار) بالنسبة للقيم الماضية والحاضرة والمستقبلية للأسعار (أو النقود) ، فإذا كانت النقود تسبب الأسعار، فمعاملات كل القيم المستقبلية للنقود يجب أن تكون مساوية للصفر في التعديل . نتائج هذا الاختبار بينت أن هناك اتجاه وحيد للعلاقة السببية من النقود نحو الأسعار . هذه النتائج تتماشى مع أفكار المدرسة النقدية .

في سنة 1989 استعمل *Jones*اختبار *Granger* لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين النقود والأسعار في الولايات المتحدة في الفترة بين 1950 –1986، واستعمل لذلك قياسين للنقود (M1 و M2)، وقياسين كذلك للأسعار (مؤشر أسعار الإستهلاك (CPI)، ومؤشر أسعار الجملة (WPI)، فكانت نتائج الإختبار أن العلاقة السببية صحيحة في كلا الإتجاهين بين النقود (M1 و M2) والأسعار (WPI, CPI).

في سنة 1986، قام *Darrat* بدراسة حول المغرب ، تونس وليبيا ، واستعمل في دراسته الطريقة المقترحة من طرف *Sargant*(1976) لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين النقود والأسعار في هذه البلدان في الفترة من 1960 إلى 1980 .فبينت النتائج أن هناك اتجاه وحيد للعلاقة السببية هو من النقود إلى الأسعار، في البلدان الثلاثة، مما يدعم فكرة المدرسة النقدية التي مفادها أن التضخم ظاهرة نقدية.

المطلب الثاني : اختبار التكامل المتزامن و اتجاه العلاقات السببية في الجزائر

الفرع الأول :اختبار علاقات التكامل المتزامن

المعطيات المستعملة في هذه الاختبارات هي معطيات كل من الديوان الوطني الجزائري للإحصاء .

هذه المعطيات هي عبارة عن بيانات شهرية عن الفترة الممتدة من جانفي 1995 الى ديسمبر 2001 .أي أن حجم العينات المستعملة يقدر ب 84 مشاهدة ,و هو أكبر من الحد الادنى المطلوب للقيام بهذه الاختبارات.

المتغيرات المدروسة هي:

CPI:المؤشر العام لاسعار الاستهلاك

M: الكتلة النقدية المتكونة من التحصيلات النقدية و الايداعات البنكية.

C: معدل البطالة

I: معدل التضخم

لاختبار التكامل المتزامن نمر بمرحلتين:

– المرحلة الاولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات. فاحد الشروط الاساسية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة, و الا فانه لا يمكن أن تكون بينها علاقة تكامل مشترك.

في هذه المرحلة نستعمل اختبار *Dickey fuller (ADF)* للجذور الوحدية *(Unit roots)* .

– المرحلة الثانية : تقدير علاقات المدى الطويل. فبعد تحقق الشرط الاول , نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية , و ذلك على الشكل:

$$CPI_t = a_1 * M_t + a_0 + \varepsilon_t$$

$$C_t = a_1 * I_t + a_0 + \varepsilon_t$$

حتى نقبل علاقة التكامل المتزامن , يجب أن تكون درجة تكامل الخطأ في هذا التعديل أقل من درجة تكامل المتغيرات الأخرى. وهنا نستعمل اختبار ADF مرة أخرى لدراسة درجة تكامل الخطأ :

$$\varepsilon_t = CPI_t - a_1 * M_t - a_0$$

$$\varepsilon_t = C_t - a_1 * I_t - a_0$$

** المرحلة الاولى من اختبار التكامل المتزامن :

من أجل اختبار ADF ,نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج الثلاثة التالية :

أولا : بالنسبة للكتلة النقدية (M) :

$$\Delta M_t = a * M_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j * \Delta M_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_t = a * M_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j * \Delta M_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta M_t = a * M_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j * \Delta M_{t-j+1} + c + d * t + \varepsilon_t$$

ثانيا : بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) :

$$\Delta CPI_t = a*CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j*\Delta CPI_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta CPI_t = a*CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j*\Delta CPI_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta CPI_t = a*CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} b_j*\Delta CPI_{t-j+1} + c + d*t + \varepsilon_t$$

ثالثا: بالنسبة لمعدل البطالة(C) :

$$\Delta C_t = a*C_{t-1} - \sum_{t} b_j*\Delta C_{t-j+1} + \varepsilon$$

$$\Delta C_t = a*C_{t-1} - \sum_{t} b_j*\Delta C_{t-j+1} + c + \varepsilon$$

$$\Delta C_t = a*C_{t-1} - \sum_{t} b_j*\Delta C_{t-j+1} + c + d*t + \varepsilon_t$$

رابعا: بالنسبة لمعدل التضخم (I):

$$\Delta I_t = a*I_{t-1} - \sum b_j*\Delta I_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta I_t = a*I_{t-1} - \sum b_j*\Delta I_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta I_t = a*I_{t-1} - \sum b_j*\Delta I_{t-j+1} + c + d*t + \varepsilon_t$$

حيث أن : ΔM : تمثل التفاضل الاول للكتلة النقدية .

ΔCPI : تمثل التفاضل الاول لمؤشر أسعار الاستهلاك .

ΔC: تمثل التفاضل الأول لمعدل البطالة

ΔI: تمثل التفاضل الأول لمعدل التضخم

P :عدد التأخرات الذي غالبا ما يساوي 4 .

اختبار ADF يقوم على فرضيتين :

الفرضية العدمية H_0 : $b_i=1$

الفرضية البديلة H_1 : $|b_i|<1$

في حالة قبول الفرضية العدمية , فهذا يعني وجود جذور وحدية , أي عدم استقرار السلسلة الزمنية .

سوف نختبر الفرضية H_0 : $b_i-1=0$ بدلا من اختبار الفرضية H_0 : $b_i=1$

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير b_j *في النماذج الثلاثة فاننا نحصل على* t_{bj} التي تخضع لتوزيع *Student*. فاذا كانت t_{bj} *أكبر من احصائية Student الجدولية , فاننا نقبل الفرضية العدمية , أي وجود جذور وحدية , و بالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.*

بالنسبة للجزائر , فلا تقبل فرضية وجود جذور وحدية بالنسبة ل CPI و I إلا عند مستوى 1%, و هذا ما يبينه الجدول رقم 1. أما الجدول رقم 2 فيبين أن التفاضلات الاولى للمتغيرات عبارة عن سلاسل مستقرة عند كل المستويات . وبالتالي فالسلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى عند مستوى 1%, أي على شكل : I(1) .

الجدول-52- :

الدولة	المتغير	ADF	1%	5%	10%
الجزائر	M	2.32			
	CPI	-2.10			
			-2.51	-1.94	-1.61

** المرحلة الثانية من اختبار التكامل المتزامن :

تقدير علاقات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى أعطى النتائج التالية :

$$CPI_t = 100.85 + 0.25 * M_t + \varepsilon_t$$

(0.043) (6.33)

$R^2=0.8$

$$C_t = 100.83 + 0.27 * M_t + \varepsilon_t$$

(0.045) (6.30)

بالنسبة للجزائر تظهر نتائج الجدول *أن قيمة* t_{bj} (ADF) للاخطاء أصغرمن القيم الجدولية عند مستوى 1% 5% و 10% ، وبالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية . أي أن الاخطاء مستقرة و من الشكل I(0) .

الجدول-54-:

الدولة	ADF	1%	5%	10%
الجزائر	-5.13	-2.59	-1.94	-1.16

الدولة	ADF	1%	5%	10%
الجزائر	-5.17	-2.61	-1.96	-1.18

إذن مما سبق ,فعند مستوى 1% تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين النقود و الاسعار في الجزائر وكذلك بين التضخم والبطالة .

الفرع الثاني : اختبار اتجاه العلاقات السببية

في هذه المرحلة سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية بين النقود و الاسعار, وبين التضخم والبطالة , و هذا باستعمال طريقة*Granger* .

من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة . لذلك سنستعمل في اختباراتنا التفاضلات الاولى لكل من مؤشر اسعار الاستهلاك (ΔCPI) و الكتلة النقدية(ΔM) وكل من التضخم (I) والبطالة (C) .

اختبار *Granger* يرتكز على المعادلات التالية :

$$\Delta CPI_t=\sum_{i=1}^{n} a_i*\Delta M_{t-i}+\varepsilon_t \ldots\ldots \quad (1)$$

$$\Delta M_t=\sum_{i=1}^{n} b_i*\Delta CPI_{t-i}+\varepsilon_t \ldots\ldots \quad (2)$$

$$\Delta CPI_t=\sum_{i=1}^{n} c_i*\Delta CPI_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} d_i*\Delta M_{t-i}+\varepsilon_t \ldots\ldots \quad (3)$$

$$\Delta M_t=\sum_{i=1}^{n} e_i*\Delta M_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} h_i*\Delta CPI_{t-i}+\varepsilon_t \ldots\ldots \quad (4)$$

$$\Delta I_t = \sum a_i*\Delta C_{t-j}+ \varepsilon_t \ldots\ldots (1')$$

$$\Delta C_t =\sum b_i*\Delta I_{t-i}+\varepsilon_t \ldots\ldots (2')$$

$$\Delta I_t=\sum c_i*\Delta I_{t-i}+\sum d_i*\Delta C_{t-i}+ \varepsilon_t \ldots\ldots (3')$$

$$\Delta C_t =\sum e_i*\Delta C_{t-i}+\sum h_i*\Delta I_{t-i} +\varepsilon_t \ldots\ldots (4')$$

حيث أن : ΔM : تمثل التفاضل الاول للكتلة النقدية .

ΔCPI : تمثل التفاضل الاول لمؤشر أسعار الإستهلاك .

ΔC: تمثل التفاضل الأول للبطالة .

ΔI: تمثل التفاضل الأول لمعدل التضخم .

n :عدد التأخرات الذي غالبا ما يساوي 4 .

نلاحظ أن المعادلة (1) هي معادلة مختزلة *(restricted)* للمعادلة (3) , و المعادلة (2) هي معادلة مختزلة *(restricted)* للمعادلة (4) .

وكذلك المعادلة (1') هي معادلة مختزلة للمعادلة (3'), والمعادلة (2') هي معادلة مختزلة للمعادلة (4') .

لاختبار العلاقة السببية , سوف نستعمل الفرضيتين التاليتين :

H_0 : $d_i=0$

H_0 : $h_i=0$

إذا لم نستطع رفض أي من هتين الفرضيتين , فان ΔCPI و ΔM مستقلين عن بعضهما البعض, ΔC و ΔIمستقلين عن بعضهما البعض كذلك .

أما إذا تم رفضهما معا, فهناك علاقات سببية في الاتجاهين. أما إذا تم رفض الأولى و قبول الثانية , فان اتجاه العلاقة السببية يكون من النقود إلى الأسعار ومن البطالة الى التضخم. أما إذا تم قبول الأولى و رفض الثانية , فان اتجاه العلاقة السببية يكون من الأسعار إلى النقود والعكس صحيح .

لاختبار الفرضيات السابقة نحسب F حيث :

$$F=[(RSS_R-RSS_U)/d]/[RSS_U/(N-K)]$$

حيث RSS_R : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

RSS_U : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة الغير مختزلة.

K : عدد المعاملات الاصلية {بدون اختزال} في المعادلة.

d : الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة و المعادلة الغير مختزلة .

N : عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.

اذا كانت F أكبر من احصائية *Fisher* الجدولية : ترفض الفرضية العدمية , أي وجود علاقات سببية .

أما اذا كانت F أصغر من احصائية *Fisher* الجدولية : تقبل الفرضية العدمية , أي عدم وجود علاقات سببية .

لدينا القيم الجدولية لاحصائية *Fisher* في هذه الحالة كما يلي :

عند مستوى 1% : 1.59

عند مستوى 5% : 1.81

عند مستوى 10% : 2.30

من الجدول رقم 4 ,نلاحظ أن كل قيم F أصغر من احصائية *Fisher* الجدولية ,و هذا عند المستويات الثلاثة 10%, 5%, 1% .و بذلك تقبل الفرضية العدمية , أي عدم وجود علاقات سببية بين النقود و الاسعار وكذلك عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر.

الجدول -55- :

The null hypothesis	F-statistic
Algeria	
ΔM does not cause ΔCPI	*0.00035*
ΔCPI does not cause ΔM	*0.00064*

The null hypothesis	F-statistic
Algeria	
ΔC does not cause ΔI	*0.00041*
ΔI does not cause ΔC	*0.00077*

الخـــــلاصة :

قمنا في هذا البحث باختبار وجود علاقات المدى الطويل والعلاقات السببية بين النقود و الأسعار في الجزائر , في الفترة من جانفي 1995 إلى ديسمبر 2001 .

في أول الأمر, توصلنا إلى أن السلاسل الزمنية للنقود والأسعار في الجزائر ,غير مستقرة. و هذا يستلزم مفاضلة المعطيات للحصول على سلاسل زمنية مستقرة .

ثانيا, توصلنا إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر. وهذا ما يتوافق مع المدرسة النقدية في أن هناك علاقات في المدى الطويل بين النقود والأسعار.

ثالثا , لم نجد أي علاقات للسببية بين النقود و الأسعار في الجزائر, مما يتناقض مع المدرسة النقدية في أن التضخم ظاهرة نقدية.هذا الأمر يستدعي القيام ببحوث أخرى لمعرفة أسباب التضخم في الجزائر.

رابعا ,عدم وجود علاقات للسببية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر, حيث نلاحظ أن الجزائر تعيش جملة من المتناقضات الهيكلية, فمن جهة هناك وفرة في الموارد الانتاجية الا أنه في المقابل هناك ندرة وأزمة اقتصادية واجتماعية, هذه الأخيرة تعكس البطالة ولا نجد تفسيرها في منحنى فيليبس الدال على البطالة المخططة للحفاظ على القدرة الشرائية.

الخاتمة العامة :

إن دراسة التضخم تفضي إلى حقيقة أنه ظاهرة ضرورية ولا غنى عنها للاقتصاد إذ أنه يفرض استحداث التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي من جهة ،ووسيلة حتمية يعتد بها في مجال النمو الاقتصادي من جهة أخرى .

إن الحقيقة التي تنتهي إليها الدراسة تكمن في أن التضخم يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي و العرض الكلي سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات المقدمة أو نتيجة جمود و عدم مرونة و تخلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو ، كما تكمن في ان طرق علاجه تتطلب التحكم فيه و ذلك بتحديد ماهيته ، أنواعه و أسبابه ومن ثم الاختيار و التوزيع و المزج لأفضل الوسائل و أنجحها في محاربته .

إذ تم ذلك في الجزائر من خلال دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد و ذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 ، و التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجباري منذ 1994 ،و تسقيف معدل إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر ، و إدخال نظام المناقصات لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك كأدوات رئيسية للتحكم في عرض النقود .

و رافق الإجراءات النقدية إتباع تسيير مالي صارم بضبط المالية العامة ،و كذا ترقية النظام الجبائي و محاربة الغش و التهرب الضريبي ، الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء إلى التمويل بالعجز إلا أنه و على الرغم من كل ما تم تحقيقه فإنه يجب :

- السيطرة على الطلب الكلي و ذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية السريعة .

- دعم عمليات الزيادة في الحقن و التوسع النقدي بعمليات إصلاح شاملة لهياكل قطاعات الإنتاج و خاصة هياكل النظم المالية و المصرفية من أجل التمكن من استعمال باقي أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة...)

- دفع العرض الكلي نحو الارتفاع لمواجهة فوائض الطلب الكلي .

المتمعن في فهم إشكالية البطالة في الجزائر يلحظ لا محالة وجود اختلال في سوق العمل دون السعي للتقليص من هذا الاختلال، حتى من حيث المغالطات وفي المفاهيم و.غم أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ 1986 ، قامت بمجهودات واقتراحات بخصوص اقتراح مشاريع إنتاجية لتنشيط الاستثمارات من مبدأ تكثيف الإنتاج بدل توسيعه ،ولكن تخطيط الموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب والتطوير التكنولوجي لم تصل المستوى المطلوب المعبر عن طموحات المجتمع الذي يحوز بين طياته الكثير من القدرات. وعلى هذا الأساس يتعين اقتراح مشاريع تصمم لتشغيل أكبر عدد ممكن دون إهمال الحسابات الاقتصادية الكلية مع ضرورة إجراء تغييرات تسمح بأن يكون هذا المشروع ذا ربحية واضحة المعالم والأهداف، وهذه المشاريع ستكون ذات تأثير واضح في منظومة الاقتصاد الكلي للبلد، على أن تأتي المبادرة من الدولة أو من القطاع الخاص الذي لم يصبح ذا مخالب وأظافر ،وإنما جناحا محركا ومكونا للقطاع العام، بل أن أبرز التجارب الناجحة فيه يمكن الإقتداء بها في دفع الاقتصاد الوطني، كما أن البلد مطالب اليوم بإقامة دولة الحق والديمقراطية ويتم ذلك عن طريق إقامة آليات اقتصاد السوق التضامني والضبط الاجتماعي.

وما الصندوق الوطني للتامين على البطالة إلا وسيلة لهذا الجانب، وقد أعطى بالفعل بعض النتائج الإيجابية التي يجب تثمينها ،والأرقام سابقة الذكر كفيلة بتوضيح ذلك، كما أن هناك هدفا أسمى يتعلق بمدى تكيفنا مع التحولات العالمية عن طريق ديمقراطية اجتماعية تقوم على أساس نمو مستديم قائم على المعرفة كما يرى بذلك الاقتصادي **عبد الرحمان مبتول** الذي يرى أن **المعرفة هي الشرط الوحيد لامتصاص البطالة في الجزائر**، ولأجل غرس الجانب المعرفي لا بد من تحديد الأهداف الأساسية الكفيلة بنجاح التنمية المستديمة في الجزائر دون فصلها عن البناء والديمقراطية والمواطنة الحقة، حيث أن أساسها يكون بتكييف العمل والذكاء وإعطاء مكانة لنخبة البلاد على اعتبار أنها المورد الأساسي الوحيد والدائم للثروة، ويتم ذلك عبر أولويات متكاملة مثل:

وضع نهاية للبيروقراطية القاتلة،

إعادة تنظيم وإصلاح النظام التربوي،

تحقيق أمن الأشخاص و الممتلكات،

إعادة وبناء النظام المالي وتفعيل الفلاحة والري وترسيخ التضامن الوطني المدعم.

استنادا إلى ما سبق، نرى من جانبنا، أنه يتعين القيام بما يلي لدفع الاستثمار وزيادة التشغيل الحقيقي بدون تهميش أو تعال أو تطفل، ويتعلق الأمر بـــ:

1- تقليص الانكسارات الاجتماعية التي لا زالت ماثلة للعيان والتي جعلت المجتمع الجزائري يقسم وبطريقة قسرية ومتعمدة إلى كتلتين اجتماعيتين متصارعتين ومتناقضيتين، كتلة تمثل الأقلية أدمجت عبر السلطة عن طريق الشغل مستفيدة من المداخيل الموازية والريوع المحصل عليها من النظام الاقتصادي والاجتماعي ساري المفعول وكتلة أخرى تمثل الأغلبية من السكان والشباب على العموم تعيش إقصاء من محيط المعرفة ومن محيط الإنتاج وتوزيع الثروات، ويطبق عليهم قانون الغلة المتناقصة؛

2- لا بد من خلق وتعميم مناصب الشغل لشباب الأرياف المهمش حتى من التعبير السياسي والذي عانى من انكسار اجتماعي جديد تم انطلاقا من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ويتعلق الأمر بالفقراء الجدد الذين فقدوا مناصب شغلهم ورغم الصندوق محل دراستنا والنتائج الإيجابية المحققة إلا أن هناك تلاش للطبقات الوسطى التي زاد فقرها، على أن يكون الدعم في الجانب الفلاحي والصناعة التقليدية القروية؛

3- بما أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد عرف توسعا في مهامه، فهو على هذا الأساس مطالب بتفعيل مساهمته في تمويل إنشاء تلك الأنشطة الخاصة بالسلع والخدمات والموجهة للبطالين المرقين الذين تتروح أعمارهم بين 35 و50 سنة، ونعتقد بدورنا أن هناك كفاءات خارج هذه الفئة العمرية قادرة على الإبداع التكنولوجي وتكوين ورشات إنتاجية قادرة على امتصاص البطالة للفئات خارج هذه الفئة، وإن إجراء المساعدة لخلق الشغل المنظم بموجب المرسوم رقم 04/ 02 المؤرخ في 03 جانفي 2004م يجب أن يساهم في إعطاء قانون أساسي للمستخدم لهؤلاء البطالين ذوي 35 سنة والذين بدورهم يمكن أن يوظفوا أشخاصا بدون شغل، فهذا الإجراء له من المزايا التمويلية بحيث يسمح بالاستفادة من قرض يتراوح بين 2 إلى 5 مليون دينار علما أن جزء من هذا القرض بدون فوائد والمبلغ مرتبط بغلاف المشروع الإستثماري الذي لا يتجاوز 5 مليون دينار، إذن هناك إمكانية تمويلية معتبرة لولا حاجز تحديد السن، فالإجراءات الجديدة لهذا الصندوق تبدو وأنها مرفقة بإجراء ضمان محدد بالمرسوم رقم 04/ 03 المؤرخ في 03 جانفي 2004م وبموجب هذا الإجراء فقد أسند الأمر إلى صندوق للضمان بحيث يغطي في جزء منه القروض الممنوحة في حالة عدم

اكتمال المشروع، ويمكن القول أن مجموع الإجراءات المشار إليها أعلاه هي ذات طبيعة بحيث تساهم في تجسيد الأهداف الأولية للسلطات العمومية في مجال الإنعاش الاقتصادي كعملية ضرورية لخلق الثروة الوطنية وتطوير شروط حياة المواطنين، للإشارة فإن مساهمة الصندوق الوطني للضمان على البطالة تبرز في السياسة الوطنية لتشجيع التشغيل باتجاه البطالين ويدخل هذا الجانب في إطار الإستراتيجية الإجمالية للتضامن الوطني؛

4- يتعين على الدولة من واقع سياساتها الاقتصادية الكلية التفكير الجدي في إشكالية التسويق للمنتوجات الناتجة عن مشاريع هؤلاء البطالين حتى لا تكون محل منافسة من طرف عمليات الاستيراد المضاربي، وكذا وقائع الإغراق السلعي الملاحظ في الأسواق الجزائرية مع كساد للإنتاج الوطني ولابد من معرفة أن الإجراءات التي تمت بخصوص **لا دوام منصب الشغل** الذي تم الالتزام به في إطار إعادة الهيكلة الصناعية واللجوء التلقائي إلى التشغيل ذي المدة المحددة (CDD) قد أدى إلى نوع من التشققات والهزات بخصوص الوضعية الاجتماعية المهنية، وهذا ما أدى بدوره إلى شبه اختلال في توازن للعمالة في الجزائر خاصة في شقها الرسمي، وكما يرى الباحث الاجتماعي **ناصر جابي** فإن عالم الشغل في الجزائر موجود في منطق الإقصاء كون تشريعات العمل لازالت غير مرنة؛

5- إن البطالة في تراجع نسبي كون الجزائر قد اتجهت نحو خلق سوق فعال للشغل ويلاحظ كذلك من خلال نقص وتيرة البطالة ولكن على حساب سوق عمل ذي سرعتين بحيث يظهر العمل الطفيلي المتزايد يوما بعد يوم وهذا للأسف ما تم قبوله من طرف السلطات منذ البداية، والأجدر أن تكون مناصب الشغل للبطالين المشار إليهم أعلاه بعيدة عن هذا الطرح.

هناك علاقة تكامل مشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر. وهذا ما يتوافق مع المدرسة النقدية في أن هناك علاقات في المدى الطويل بين النقود والأسعار.

عدم وجود علاقات للسببية بين النقود و الأسعار في الجزائر, مما يتناقض مع المدرسة النقدية في أن التضخم ظاهرة نقدية.هذا الأمر يستدعي القيام ببحوث أخرى لمعرفة أسباب التضخم في الجزائر,

عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر .

المجلات والتقارير:

- **الأخضر عزي**," فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة", مجلة الجندو, السنة الثالثة العدد26, يناير 2006.
- **خافييرهامان وأليسا ندوروبراني**, "قهر التضخم", مجلة التمويل والتنمية عدد جوان 2003.
- علي بابان, "البطالة الرقم الأكثر كأبة في الواقع العربي ", مجلة العلوم الانسانية, عدد 7 ماري 2004.
- مجلة الاقتصاد والمناجمنت, الملتقى الدولي "السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق ", يومي 29-30 ديسمبر 2004, عدد2004.
- مجلة الفلاحة والثورة, اللجان المركزي للاتحاد الوطني للفلاحين , العدد 30, سنة 1980.
- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, السنة1,, جامعة شلف 2004.
- تقرير بنك الجزائر 2002-2003.
- الجزائر, الدليل الاقتصادي والاجتماعي , المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار 1989.

المذكرات :

شكوري سيدي محمد, "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي",رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2005-2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ammour benhalima, « monnaie et régulation monétaire avec référence à l'Algérie », édition dahlab, 1997,

Abdelhamid brahimi, « l'économie algérienne défis et enjeux, », 2eme édition, dahlab, 1991,

Ahmed benbitour, « l'expérience algérienne de développement », ed ISPG, 1992,

Arezki ighemat, « le marché du travail en Algérie, situation tendance perspectives, série, étude n 001,

Gregory N.mankiw, « macroéconomie », traduction de la 5eme édition américaine par jean houard, 3éme édition, 2003,

Granger, C.W.J. and A.A.Weiss (1983), "time series analysis of error correction models", in S.karlin, T.Amemiya, studies in economic time series and multivariate statistics (academic press, New York).

Fuller, W.A.(1976/1996).introduction to statistical time series, NewYork :Wiley.

Dickey, D, A and W.A.Fuller(1979), "distribution for estimators for auturegressive time series with a unit root", journal of the American *Statistical Association*. Vol. 74, 427-431.

Delas-Jean pierre, "économie contemporaine, faits-consept, théories", ed Marketing, 1991,

Eva ns, G.B.A. and N.E. Savin (1984), 'Testing for Unit Roots: 1,' *Econometrica*, 49.

Gérard duthil, « économie de l'emploi et du chômage », ed ellipses, 1994,

Gilles Ferréol, Philippe Deubel, " Economie du travail", Ed Armad colin, 1990,

Gilles jacoud, « inflation et désinflation faits, théories, politiques », édition du seuil, 1997,.

Granger,C.W.J (1981), "some properties in time séries data and their use in econométric model spécification", journalof économétrics, 16,121-130.

Hamid Bali, « inflation et mal-developpement en Algérie », office des publications universitaires, 1993

H .temmar, « les explications théoriques de l'inflation », office des publications universitaires, 1984

Hocine benissad, « algérie: restructurations et réformes économiques », 1979-1993, opu,

M. E.benissad, « essai d'analyse monétaire avec referance a l'algerie »,3eme édition, 1980

Mohamed hocine benissad, « économie du developement de l'algérie », opu,

Michel verniers, « ajustement – éducation – emploi », edi écomonica, 1991,

Oslan Mancur, " grandeur et décadence des nation ", the rise and decline of nation, bannnel édition, 1983

Pierre bezbakh, « inflation et désinflalion », édition la découverte, 1996,

Phillips, P. C. B. et P. Perron (1988), 'Testing for a Unit Root in Time Series Regression,' *Biometrika*, 75, p. 335–346.

Smail benmousat, « écomoies and english », edi opu, 1993,

Yves corset, "l'analyse économique a l'épreuve l'histoire", ed ellipses 1998,

Sandrine lardic et valerie Mignon, " économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiéres " , économica, paris, 2002, p211.

Les revues :

Revue les problèmes économiques (travail-formation-emploi) .n° 2575 du 1juillet 1998,

Algérie, revue économique, BADF, 2003,

Banque d'Algérie 2001, « décret executif », n 01-310 16/10/2001, revus media bank n56,

Keramane abdelouahab, « évolution économiques et monétaires d'algerie », revue media bank éditicn spéciale, 2001,

Keramane abdelouahab, et laksaa Mohamed, « tendance monétaires et financières », au 1er semestre de 2000, revue media bank n49,

Keramane abdelouahab, et laksaa Mohamed, 2001,

Banque d'Algérie, « indicateur des finances publiques », revue média bank, 2002, n61,

Banque d'Algérie, « indicateur des finances publiques », revue média bank, n49 a 53,

Banque d'Algérie, « évolution économiques en Algérie », rapport 2001, édition juillet 2002,

Evolution économiques et monétaire en Algérie rapport 2002, rapport2003, rapport 2004,

Algérie guides des indicateurs économiques et sociaux 1994-1997,

L'Algérie en quelque chiffre résultat 1998-1999 ons ed 2001 n30,

Ons statistiques n24,

Rétrospective statistique, ons, 1970-1996,

Revue CREAD n°20 4éme T Alger 1989

Revue CREAD n°18 2éme T Alger 1989

Journal l'expression n°1344 29-30/04/2005 Alger

Les sites d'internet :

un article de wikipedia ,cite Internet fr.wikipedia.org/wiki/

www.islamonline.net
www.fmi.org
www.ons.dz
www.google.fr
www.ifrance.com/finance-alg
www.bank-of-algéria.dz
www.yahoo.fr/ inégalité des sexes devant la scolarisation et structuration du marché du travail en Algérie, Kamel Kateb 16-21 juillet 2001
www.ilo.org
Site d'Internet CNAC